آراء
العـــدد 104
فبـــرايـــر - 2016
حـــــول الـــخـــلـــيـــــج

تكتل عربي لإفشال المخطط الإيراني في المنطقة

الكويت من العصر الحجري والهلينستيني إلى 25 فبراير

مرجعية سعودية ـ مصرية جديدة لمحاصرة الإرهاب وسحب البساط من اتحاد القرضاوي

الربيع العربي أفرز الإرهاب وأسقط نظرية الغرب لدمج «الجماعات» في السلطة

ملف العدد:

التطرف والإرهاب.. ومستقبل المنطقة

- التنظيمات الإسلامية أهدرت أربع فرص لغياب فقه المراجعة ونظرية المؤامرة
- تفجيرات السعودية ولندن وبوسطن وقتلى 11 سبتمبر واغتيال المسؤولين ليس جهاداً
- صعوبات المصالحة الإخوانية: تشتت القرار ـ غياب القائد ـ التحالفات الإقليمية
- المزاعم حول توافق الشيخ محمد بن عبد الوهاب مع التيار القطبي.. ربط سطحي
- الجهاد فريضة ظلمها أهلها فوضعوا السيف في غير موضعه وقاتلوا في المكان الخطأ
- أمريكا سمحت للبغدادي بالتنسيق مع 24 ألف سجين واعتبرته رجل فض المنازعات
- واشنطن رفعت مبيعات الأفيون 4 مرات لتمويل القاعدة واستقبلت عبد الله عزام رسمياً
- حكم الإخوان: نخبة حاكمة ليسوا رجال دولة واتباع الغلبة والإقصاء وازدواجية القرار

نسابق الزمن
لبناء الوطن

المهيدب Al Muhaidib
للمقاولات Contracting

muhaidibco.com.sa

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
asalah@grc.net

التصميم الفني
سالم عبدالله
s.i.abdullh@grc.net

الهيئة الاستشارية

د. خالد الجابر
أ.د.عبد الخالق عبد الله
أ.د. عبدالله خليفة الشايجي
د. عبدالله بن علي عبدالرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبدالرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبدالله

الطباعة:
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد
6

حل الأزمة السورية في ملعب المجتمع الدولي
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات عربية
8

تكتل عربي لإفشال المخطط الإيراني في المنطقة

متابعات خليجية

الكويت بلاد العرب.. وأمجاد اليوم الوطني
12

قضية العدد
14

الردع الفكري في مواجهة أضلاع مثلث الإرهاب
د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

دراسة العدد
22

تفجيرات السعودية وقتلى 11 سبتمبر واغتيال الشيخ الذهبي ليس جهاداً
د. ناجح إبراهيم

رؤية وتحليل
30

دور أمريكا ودول إقليمية في رعاية التنظيمات الإرهابية من القاعدة إلى داعش
د. محمد مجاهد الزيات

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣,٥ دينار
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ دينار
سلطنة عمان: ٣,٥ ريال
الأردن: ٤,٥ دينار

الاشتراك السنوي:

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. محمد غانم الرميحي	38
د. ظافر محمد العجمي	42
د. علىّ الدين هلال	46
د. مازن شندب	52
د. مصطفى صايج	56
د. إبراهيم أبراش	62
د قتيبة العاني	66
اللواء. محمد إبراهيم	70
د. أشرف محمد كشك	75
د. معتز سلامة	81
د. إيمان رجب	86
د. نيللي كمال الأمير	91
شريف شعبان مبروك	95

رأي

الغرب: ضحية الإرهاب أم صانعه؟	98
التوازنات الخليجية: المنافع الخاصة والمكاسب الإقليمية صبحه بغوره	101

إصدارات

105

دول الخليج .. قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب

وقفة

106

ملء العقول لمواجهة التطرف

جمال أمين همام

الإسهامات :

- ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

- جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

- آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) الذي يحمل في سلسلة إصدارات المجلة رقم ١٠٤ يناقش قضية مهمة وملحة وهي قضية مستقبل التطرف والإرهاب في المنطقة، هذه الظاهرة الخطيرة والتي استشرت بقوة، كما جاءت المقالات والدراسات في هذا العدد على مستوى الحدث، وأهمية الملف، وخطورة القضية، حيث تناولت نخبة من المفكرين والأكاديميين والباحثين هذا الملف برؤية فاحصة متخصصة وموضوعية، رصدوا الأسباب وعادوا إلى الجذور، وتعمقوا في الواقع واستشرفوا المستقبل، حيث حللوا البعد التاريخي والعقائدي، وقدموا رؤية لمستقبل الجماعات الإرهابية وتنظيمات الإسلام السياسي، وعلاقة الغرب وإيران بالإرهاب، ومصادر التمويل والتجنيد، وكذلك علاقة الإرهاب بجماعات الإسلام السياسي ودور الغرب وأهدافه من وراء دعم هذه الجماعات في الوصول إلى الحكم بدول الربيع العربي، وما هي العلاقة النسبية بين انخفاض أو زيادة العنف بعد وصول جماعات الإسلام السياسي للحكم في دول ما يسمى بثورات الربيع العربي، وكذلك دور الميليشيات المسلحة المدعومة من الخارج في إذكاء الإرهاب والعنف في الدول العربية، خاصة الميليشيات التي تمولها وتدعمها إيران، ودول غربية أخرى.

فيما تناول أصحاب الخبرة والتجربة أهمية ودور وتأثير المراجعات الفقهية والمناصحات، وكيفية إدارتها مع توضيح النماذج الناجحة التي يجب البناء عليها، ولماذا تراجعت الجماعة الإسلامية في مصر عن ممارسة الإرهاب والعنف على أيدي قادتها وهم داخل السجون؟ كما تم شرح حقيقة الجهاد وضوابطه، وزمانه، ومكانه، ومشروعيته، والفرق بين الجهاد والإرهاب، مع توضيح الأخطاء التي ارتكبتها تنظيمات الإسلام السياسي منذ أن ظهر أول تنظيم وهو جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨م، ولماذا استمرت جماعة الإخوان في تنفيذ أعمال العنف رغم رفض بعض قادتها هذا الأسلوب، وأيضا توضيح حقيقة داعش، والقاعدة، وعلاقتهم بجماعة الإخوان المسلمين.

وركز العدد على طرق مواجهة الإرهاب وأساليب معالجة الأخطاء، ولماذا لا تكون الحلول الأمنية بمفردها غير قادرة على استئصال الإرهاب، وما هي الأساليب الأخرى المجدية في مكافحة هذه الآفة، وكيف يكون تجديد الخطاب الديني وما هي الجهات المناط بها هذا التجديد؟

وتطرق الملف أيضاً إلى تجارب العنف في المملكة العربية السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي، ومصر، والجزائر، وليبيا، وسوريا، والعراق وغيرها، وتطور أساليب الجرائم الإرهابية، وتأثير ذلك على مستقبل دول الخليج والدول العربية، مع توضيح أهمية ووسائل الحلول الجماعية من جانب الدول العربية لمحاصرة الإرهاب والقضاء عليه.

محاور العدد المقبل

مستقبل العلاقات الخليجية ـ التركية

ويتناول الملف الرئيسي للعدد ما يلي:

- العلاقات الخليجية ـ التركية .. استراتيجية أم تكتيكية.
- تركيا من الداخل .. إلى أين تتجه ومتى يمكن أن تتحول إلى الغرب بدلاً من العرب؟
- المجالات القابلة للتطوير في العلاقات الخليجية ـ التركية؟
- مدى إمكانية أن تكون تركيا حليفًا عسكريًا لدول الخليج.
- تأثير علاقات تركيا مع إيران وإسرائيل على العلاقات الخليجية ـ التركية.
- حقيقة الدور التركي في سوريا والعراق وتأثيره على علاقات أنقرة مع دول التعاون.
- لماذا تعطل الحوار الاستراتيجي بين دول الخليج وتركيا الذي انطلق عام ٢٠٠٥م.
- كيف تكون شراكة استراتيجية بين تركيا ودول الخليج بينما هناك اختلاف بين الجانبين حول جماعة الإخوان المسلمين.
- التصور للعلاقات الخليجية ـ التركية في ظل الخلاف المصري ـ التركي.
- تأثير التوتر بين تركيا وروسيا على العلاقات بين تركيا ودول مجلس التعاون.
- هل يلعب النفط والغاز الخليجي دوراً في ربط العلاقات بين الجانبين؟

حل الأزمة السورية في ملعب المجتمع الدولي

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

الأزمة السورية أقل ما يمكن وصفها بأنها مأساة العصر، في ظل ما يجري على الأرض، ومواقف إقليمية ودولية تتراوح بين التدخل المباشر كما تفعل روسيا وإيران، أو الاسترخاء المسبب كما تفعل أمريكا والغرب، فيما يتحمل تبعات ذلك أبناء سوريا فقط في هذه المرحلة التي تشهد تحولات إقليمية ودولية لا سيما في ظل إفرازات ما يسمى بثورات الربيع العربي.

تظل الأزمة السورية خطيرة في بعديها الداخلي والخارجي انطلاقاً من خصوصية تركيبة أطراف الأزمة، وتشابك وتعقيد مصالح الأطراف الخارجية التي تدير الأزمة خاصة تدخل إيران وحزب الله والمقاتلين الأجانب والإرهابيين على الأرض من جهة، والتدخل العسكري الروسي من خلال القصف الجوي وتأثير موسكو المباشر على سير المفاوضات بين المعارضة والنظام، فيما تبدو الولايات المتحدة متخاذلة ولها أهداف وأجندات غامضة، إضافة إلى الفشل المتكرر للأمم المتحدة وعجز مبعوثيها السابقين.

المعارضة السورية بمختلف فصائلها نجحت في إسقاط المراهنات التي كانت تتردد حول انقسامها وتشتتها، ما كان يعطي المبرر لنظام بشار الأسد والمؤيدين له في الخارج للمماطلة والتسويف، فقد نجحت المعارضة في توحيد كلمتها خلال اجتماع الرياض يومي٩ و ١٠ ديسمبر الماضي، ونجحت كذلك في تشكيل الهيأة التفاوضية، واتفقت على أن الحل السلمي هو الوسيلة الوحيدة للحل وهذا ما أقرته ووقعت عليه كافة فصائل المعارضة، ورغم ذلك مازالت الأطراف الخارجية تضع نفسها موضع الوصي، أو موضع الشبهات من خلال اختلاق العراقيل أمام مفاوضات جنيف، حيث ظهرت مشكلة (المستشارين) عندما طلبت موسكو أن يضم وفد المعارضة أشخاصًا محسوبين على النظام السوري أوهم جزء منه للمشاركة في المفاوضات، وكذلك طبيعة الجلوس في جلسات التفاوض، وأيضاً اعتراض تركيا على مشاركة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي تعتبره أنقرة منظمة إرهابية، فيما دخلت إيران على خط فرض الشروط لعقد هذه المفاوضات، وأعلن من موسكو نائب وزير الخارجية الإيراني حسين عبد اللهيان يوم الخميس ٢٨ يناير الماضي، أن مفاوضات

جنيف تأتي وفقاً لصيغة «فينا» في حين جاءت ردود فعل المبعوث الأممي دي ميستورا على طلبات المعارضة السورية غير قاطعة، حيث تتمسك المعارضة بثلاثة مطالب للدخول في مفاوضات جادة ولبناء الثقة مع نظام بشار الأسد، وتمثلت هذه المطالب بإنهاء حصار المدن السورية، والسماح بدخول المساعدات لسكان هذه المدن، ووقف النظام استخدام الأسلحة الثقيلة والبراميل المتفجرة وغيرها، وإطلاق سراح المعتقلين في و مقدمتهم النساء والأطفال.

فيما يظل موقف المملكة العربية السعودية واضحًا وثابتًا تجاه حل هذه الأزمة للوصول إلى الحل السياسي المنشود وإنجاح مفاوضات جنيف، فالمملكة التي استضافت اجتماعات المعارضة السورية، تعمل جاهدة لإنهاء هذه المحنة انطلاقاً من المحافظة على أن تظل سوريا وطناً موحداً لجميع السوريين من كل الطوائف والانتماءات العرقية والمذهبية، وكذلك تشكيل حكومة انتقالية تمثل قوى المعارضة المعتدلة لضمان وحدة سوريا وخروج كافة القوات الأجنبية والتنظيمات الإرهابية، وإنهاء المجازر والتهجير القسري وعودة اللاجئين إلى منازلهم، كما أعلنت في بيان رسمي في ٢٩ يناير الماضي دعمها لتصريحات جون كيري وزير الخارجية الأمريكي مع وزير الخارجية عادل الجبير التي أكد فيها كيري دعم واشنطن لتنفيذ كامل القرار الدولي رقم ٢٢٤٥ خاصة فيما يتعلق بالوضع الإنساني وإنهاء الحصار وإطلاق المعتقلين والأسرى ووقف القصف العشوائي للمدنيين. مع تطلع المملكة إلى مشاركة دولية فاعلة لإعادة بناء ما تهدم خلال هذه الحرب الضروس التي دمرت الكثير من المنازل والمنشآت والمرافق.

ويتبقى على الأمم المتحدة رعاية مفاوضات جادة بين طرفي المواجهة، وأن يلتزم المجتمع الدولي بتحقيق وتنفيذ ما يتمخض عن هذه المفاوضات بجدية وتحت إشراف دولي، ووفقاً لجدول زمني واضح و محدد المعالم، مع ضرورة التزام الدول الكبرى بدورها الأخلاقي والقانوني تجاه ما تتوصل إليه هذه المفاوضات على أن تراعي وحدة سوريا أولاً دون اعتبارات فرض النفوذ أو تحقيق المصالح التي تكون على حساب شعب لا يريد سوى العيش بأمان على أرضه، كما على هذه الدول المساهمة بفاعلية في إعادة إعمار سوريا بشكل سريع وجاد.

وعلى روسيا، أن تتعامل بحيادية دون انحياز لنظام بشار والوقوف ضد الشعب السوري، خاصة أن سوريا المستقبل لن تكون ضد موسكو، فهناك مصالح مشتركة للطرفين، كما أن بشار الأسد ليس بمقدوره إقامة شراكة ناجحة مع موسكو في ظل حرب أهلية تجعل الشعب السوري يشك في نوايا روسيا ويخشى من أهدافها، في حين لا يرى هذا الشعب غضاضة في استمرار علاقات استراتيجية مستقبلاً مع موسكو انطلاقاً من علاقات قديمة بين البلدين.

أما أمريكا - رغم وعودها - فدورها في الأزمة السورية يبدو مصدر قلق حيث واشنطن مستعدة لبيع القضية السورية وغيرها في المنطقة بثمن بخس، ويبدو أنها غسلت دماء الشعب السوري بماء التنازلات السياسية والصفقات السرية، ويتضح ذلك من تخاذلها أمام الالتفاف الروسي الإيراني على كل ما تم الاتفاق عليه في مؤتمري جنيف وفينا لتفريغ محتوى كل ما تم الاتفاق عليه، في حين لا نعلم ما هو الثمن مقابل هذا الاستسلام الأمريكي، وما هي تبعات الضغوط على الجانب العربي عامة والسوري خاصة في هذه الأزمة التي كشفت عوار النوايا الأمريكية ومخططاتها تجاه الدول العربية.

ويظل تدخل إيران في هذه الأزمة وحلها ليس له مبرر على الإطلاق، فإيران ليست دولة جارة لسوريا، كما أنها فقدت سمعتها حين تدخلت في الشأن السوري بشكل علني، حيث تقاتل القوات الإيرانية إلى جانب قوات الأسد ضد أبناء شعبه، إضافة إلى ما يقوم به ذراعها العسكري «ميليشيات حزب الله اللبناني» الذي ينفذ مذابح طائفية بحق السوريين، وكذلك الدعم المادي والسياسي الذي تقدمه طهران لنظام الأسد، كل ذلك يفقد أي مشروعية لإيران للمشاركة في الشأن السوري.

ويتبقى المطلوب من المعارضة والنظام، هو إدارة مفاوضات جادة هدفها مصلحة الوطن قبل كل شيء، وتقديم تنازلات دون إجحاف بحق الشعب لإيجاد حلول دائمة ومقبولة تضمن بقاء سوريا دولة موحدة ومستقلة ووطنًا لجميع سكانه دون تفرقة مذهبية أو طائفية أو عرقية خاصة في ظل عدم مشروعية نظام الأسد الذي يعني استمراره، استمرار القتل والتشريد وتفتيت سوريا.

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

قطع العلاقات بين الرياض وطهران يقود صحوة عربية

تكتل عربي لإفشال المخطط الإيراني في المنطقة

شهد مطلع الميلادي الجاري أزمة في العلاقات السعودية .الإيرانية كانت جراء افتعال طهران مواقف غير مبررة ضد السعودية كعادة طهران التي تسببت في إيجاد الكثير من الأزمات الإقليمية وفتحت أبواب الحروب الأهلية وأذكت المذهبية تحت شعارات تظهر غير ما تبطن، فمنذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، والنظام الحاكم في طهران يتعامل مع جيرانه العرب بمعايير غير المتعارف عليها في العلاقات الدولية ولا تنطلق من مبادئ حُسن الجوار.

آراء حول الخليج ـ الرياض ـ القاهرة ـ أبو ظبي

في الثاني من يناير الماضي وإثر إعلان المملكة عن تنفيذ القصاص في ٤٧ مداناً في قضايا إرهاب أو التحريض على الأعمال الإرهابية وزعزعة أمن واستقرار المملكة، ثارت ثائرة إيران بسبب تنفيذ الحكم في شخص واحد من بين المدانين الذين تم تنفيذ الحكم بهم في ١٢ منطقة تمثل كل مناطق المملكة باستثناء منطقة جازان، بعد أن صدقت الأحكام من محكمة الاستئناف المختصة ومن المحكمة العليا وصدر أمر ملكي بإنفاذ ما تقرر شرعاً وصدق من مرجعه بحق الجناة.

وجاءت نصوص الحكم في تقرير نقلته وكالة الأنباء السعودية التي أوردت في مقدمته الأدلة الإسلامية التي تؤيد الحفاظ على الأنفس والأموال وعدم العبث بالأمن والاستقرار ، ثم أوردت أسماء ٤٧ مداناً ، ثم قدم البيان الجرائم التي ارتكبها الجناة والتي تراوحت بين اعتناق الفكر التكفيري المشتمل على عقائد فكر الخوارج ونشره والترويج له بوسائل مضللة ومتنوعة، وتنفيذ مخططات لتفجير مجمعات سكنية وحكومية وشروعهم في استهداف مجمعات أخرى، وخطف وقتل عدد من المقيمين لقتلهم والتمثيل بجثثهم، وتصنيع المتفجرات وتهريبها إلى المملكة وحيازة أسلحة وقنابل مصنعة محلياً، وحيازة مواد متفجرة وصواريخ وقذائف، وكذلك استهداف مقار الأجهزة الأمنية والعسكرية، وسعيهم إلى ضرب الاقتصاد الوطني والإضرار بمكانة المملكة وعلاقاتها ومصالحها مع الدول الشقيقة والصديقة، والشروع في استهداف عدد من السفارات والقنصليات الأجنبية، و تفجير شركة أرامكو السعودية، وكذلك جمع أموال ضخمة لتمويل الإرهاب، والدعوة إلى إشاعة الفوضى والتحريض على أعمال العنف والتخريب وإثارة الفتنة وإذكائها، وإيغال الصدور بالكذب والبهتان والتلبيس على الناس.

المدانون هم ٤٥ سعودياً واثنين من المقيمين في المملكة، ولم تعترض أي جهة أو منظمة على تنفيذ الأحكام بحق من تورطوا في جرائم إرهابية، بل استقبلت وسائل الإعلام هذا الخبر بارتياح وهذا ما عبر عنه الرأي العام السعودي أوفي الخارج باعتبار أن هذه الأحكام تحد من موجات الإرهاب وخطرها، إلا أن إيران ثارت ثائرتها ليس بسبب قتل الإرهابيين جميعهم، بل بسبب قتل المدان نمر النمر الذي جاء ترتيبه رقم ٤٦ في قائمة من تم تنفيذ حكم القتل بحقهم.

تنفيذ القصاص في المدانين السعوديين بالإرهاب يشعل غل إيران ويؤكد نواياها ويظهر إرهاب الدولة

لكن لماذا أولت طهران أهمية كبرى لنمر النمر فقط دون غيره، في حين الحكم تضمن تنفيذ القصاص في ٤٥ سعودياً وهم جميعاً مواطنون سعوديون، بل إن عائلاتهم تبرأت منهم لخروجهم عن الدين وولي الأمر والدولة والمجتمع .. طهران تتعامل مع المنطقة على أنها امتداد طبيعي للنفوذ الإيراني، وأنها صاحبة الحق في فرض هيمنتها على منطقة الخليج وأن تكون شرطي المنطقة، خاصة بعد سطوتها على القرار في العراق وسوريا وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، كما ترى أن الفرصة التاريخية مواتية لطهران لإعادة تشكيل الخريطة العربية وتلوينها باللون الفارسي تحت شعار مذهبي تحاول ترويجه للسيطرة على المنطقة باسم المذهب الذي يمكنها من السيطرة المطلقة، تريد طهران أن تقسم العالم الإسلامي وتقود حرباً طائفية تتيح لها قيادة أبناء المذهب الشيعي وتستخدمهم وقودًا لحرب قومية لإعلاء القومية الفارسية.

لذلك تلبست إيران حالة من الهوس والتعالي وترجمته في حادث الاعتداء على السفارة السعودية في طهران والقنصلية السعودية في مشهد بطريقة تخالف الأعراف والمواثيق الدولية، وصاحب ذلك موجهة من الهجوم على المملكة عبر وسائل الإعلام وفي محافل دولية كبرى، انطلاقاً من عادة إيرانية قديمة منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، لتشويه الصورة وتغيير الحقائق ، فهي استخدمت العديد من المناسبات الإسلامية خاصة أداء فريضة الحج ومواسم العمرة لتعكير صفو أمن المملكة، إضافة إلى ما هو معلوم من محاولات إيران المتكررة والتي لن تنتهي بالتدخل في شؤون مملكة البحرين، ومحاولات زعزعة أمن دولة الكويت، بعد أن فرضت هيمنتها على العراق، ومزقت سوريا وأدخلتها في حرب طائفية غير محمودة العواقب، ومحاولاتها الدائمة لإيجاد أذرع مسلحة لها في الدول الخليجية والعربية تنفذ سياسات طهران التي تتعامل مع الميليشيات المسلحة ولا تتعامل مع الأنظمة والحكومات.

على إثر هذه الأحداث الإرهابية المنظمة بتخطيط ودعم من الحكومة الإيرانية لحرق مقري السفارة والقنصلية السعودية في طهران ومشهد، قررت المملكة العربية السعودية قطع العلاقات مع إيران وسحبت بعثتها الدبلوماسية من إيران، حيث أن ما حدث من إيران تجاه المملكة أغضب الرأي السعودي، ودول مجلس

تلبست إيران حالة من الهوس في الاعتداء على السفارة والقنصلية السعودية واجترت العداءات المتأصلة منذ عام ١٩٧٩

التعاون الخليجي، والدول العربية، والمجتمع الدولي، وأكد وقوف دول مجلس التعاون والدول العربية صفاً واحداً مع المملكة في وجه الغطرسة الإيرانية وعدم السماح لها بممارسة سياستها المعهودة، والتي زادت غلاً بعد أن تم قطع يدها في اليمن وتحجيمها في سوريا وهي تخشى الخروج من العالم العربي وتلتزم بحدودها الدولية التي تجاهلتها بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣م،حيث عودة طهران داخل حدودها انتكاسة لأحلامها وطموحها وعكس ما خططت له بعد توقيع الاتفاق النووي مع مجموعة ٥+١ ، وبعد ظهور ملامح التراضي و التوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية حيال العديد من الملفات في المنطقة و السماح لها بالتمدد داخل الدول العربية ظناً من واشنطن أن الإسلام الإيراني هو الأقرب إلى الغرب، وأن النموذج الإيراني هو الأقرب إلى الغرب، وبالفعل غيرت إيران شعار (الشيطان الأكبر) إلى شعار (الصنم الأكبر) ما يعني انتهاء المواجهة الإعلامية بين الدولتين، أو تغيير التكتيك وليس الاستراتيجيات غير المعلنة، إضافة إلى الوفاق الإيراني - الإسرائيلي غير المعلن، و بالتزامن مع تخفيف الوجود الأمريكي في منطقة الخليج واختيار تسلم طهران الملفات المتعلقة بالمنطقة وأمنها، وكذلك رغبة أمريكا في إذكاء الصراع الإقليمي (الإسلامي / الإسلامي) حتى تظل إسرائيل في مأمن وبعيداً عن الصراع وكذلك بعيداً عن المطالبات الدولية والإقليمية بالحقوق الفلسطينية.

ووجدت إيران الضوء الأخضر من الغرب بعد أن أضفى مجلس الأمن الدولي الشرعية على انتهاء العقوبات الدولية ورفع الحظر الدولي عن الممتلكات الإيرانية في الخارج والتي تصل قيمتها إلى أكثر من ١٥٠ مليار دولار، مع توقع تدفق استثمارات على إيران بقيمة ٥٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، مع توقعات بأن تحقق طهران نسبة نمو سنوية بنسبة ٥٪ الأمر الذي يجعل الحكومة الإيرانية في موقف أفضل لتصدير الثورة الأمر الذي ينص عليه الدستور الإيراني صراحة.

في المقابل، المملكة العربية السعودية ومعها دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية ترفض تمدد النفوذ الإيراني المدعوم من الغرب وروسيا معاً وفي آن واحد رغم اختلاف المصالح الغربية - الروسية - الإيرانية إلا أن الأهداف تلاقت تحت مزاعم مواجهة الإرهاب في حين أن إيران وسياسات الغرب هي التي أوجدت الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط والذي يستهدف الدول العربية في المقام الأول، وإن كانت الأسباب كثيرة ومتنوعة. وليس دفاعاً عن آفة الإرهاب. فهي صناعة غربية - روسية - إيرانية في المقام الأول واستغلال الشباب المسلم والتغرير به لإطالة أمد الأزمات في منطقة الشرق الأوسط والمستفيد منها هو إسرائيل وإيران.

ولقد أثبتت الأحداث الأخيرة ومنذ اندلاع عاصفة الحزم وما تلاها من أحداث بالمنطقة وصولاً إلى الاعتداء الإيراني على البعثات الدبلوماسية، أن المملكة العربية السعودية التي تخوض أشرس المعارك للدفاع عن أمنها الوطني وتثبيت الأمن الإقليمي ليست بمفردها في الميدان، وأنها ليست الوحيدة التي تشعر بخطر التمدد الإيراني، حيث هبت الدول الخليجية والعربية للوقوف إلى جانب المملكة سواء بالانضمام إلى تحالف تحرير اليمن من الطغمة الحوثية الانقلابية، وتثبيت الشرعية في هذه الدولة العربية، أو إنهاء المأساة السورية التي تتسبب فيها طهران وحليفها بشار الأسد تحت المظلة الروسية، وأيضاً مواجهة الإرهاب بشكل جماعي من خلال التحالف الإسلامي العسكري لمواجهة الإرهاب.

لجنة رباعية ومنهج جديد لمواجهة تدخل إيران في الشؤون العربية

وكان من أبرز مؤشرات هذا التلاحم في مواجهة المخططات الإيرانية هو الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بعد أقل من أسبوع من حادث بعثتي المملكة في إيران، واتخذ الوزراء موقفاً واضحاً بالرياض يوم التاسع من يناير الماضي وحملوا إيران المسؤولية كاملة لما وصفوه بـ (الأعمال الإرهابية) وشددوا على وقوف دول المجلس صفاً واحداً مع المملكة، وتضمن البيان الذي تمخض عن الاجتماع الوزاري (اتفاق دول مجلس التعاون على وضع آلية فعالة لمواجهة التدخلات الإيرانية) ودعا إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل إلزام إيران باحترام حسن الجوار قولاً وعملاً، ووقف أنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، ووقف دعمها للإرهاب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس والمنطقة، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، وأيد الوزراء الإجراءات التي اتخذتها المملكة لمحاربة الإرهاب، وملاحقة مرتكبي الأعمال الإرهابية ومثيري الفتنة وتقديمهم للقضاء، وأشاد الاجتماع بكفاءة السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية واستقلالها ونزاهتها، مشيراً إلى أن دول المجلس سوف تتخذ المزيد من الإجراءات المناسبة للتصدي لهذه الاعتداءات.

وإذا كانت طهران قد لا تتوقع الرد الخليجي بهذه السرعة والقوة، فإن الرد العربي كان بالقوة والسرعة نفسها فجاء باليوم التالي الاجتماع الوزاري العربي الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي استضافته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في العاشر من يناير والذي ناقش أزمة الاعتداء على سفارة المملكة وقنصليتها في إيران، وأوضح سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة الذي ترؤس

بلاده الـدورة الحاليـة على المستوى الـوزاري بالجامعـة العربية « إن الاجتمـاع أعرب عـن دعمه القوي لموقف المملكـة فيما يتعلق بسيادتهـا وعدم التدخـل في قراراتها فضلاً عـن مسألة الاعتداء على مقراتها، وما اتخذته من قرارات سياسية ضد كل من يحاول زعزعـة الأوضاع لأي مـن بلداننا» وأضاف: صحيـح أن إيران في نهايـة الأمـر جار لنا لكننـا لا نستطيع أن نحـدد هوية هذا الجار وعليهـا أن تحدد هل تريد أن تكون جـاراً صالحاً أو تريد أن تكون جـاراً عبثيـاً، ومع الأسـف إلى الآن نرى العبثية مـن إيران، ونرى اهتمام إيران بإصلاح علاقتها مع الغرب وليس مع الإقليم.

من جانبه، وصف الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيـل العربي ما توصل إليه الوزراء العرب من قرارات تؤكد شعور الدول العربية بالقلق بقوة من تدخل دول الجوار خاصة التدخلات الإيرانية المستمرة في شـؤون الدول العربية، موضحاً أن ما توصل إليـه وزراء الخارجية العرب يعكس الدعم العربي الكامل للمملكة العربيـة السعودية، وشكل الاجتماع لجنـة وزارية لمتابعة تنفيذ ما جـاء في قرارات الاجتماع الوزاري ورفع تقريراً للاجتماع الوزاري الـذي انعقد في أبو ظبي في الخامـس والعشرين من يناير الماضي اجتمـع وزراء الخارجيـة العـرب في خلـوة بعيداً عـن التعقيدات الرسمية في أبو ظبي وناقشوا الوضع الراهن ودور إيران في زعزعة الأمـن العربـي ، كما اجتمعت اللجنـة الرباعيـة العربية في اليوم ذاته والتـي شكلتها جامعة الدول العربيـة لمتابعة تطورات الموقف بـين السعودية وإيران وهي تتشكل من مصر والسعودية والإمارات والبحريـن إضافـة إلى الأمين العام لجامعة الـدول العربية حيث تم بحث تطـورات الأزمة مع إيران وسبـل التصدي لتدخلاتها في الشـؤون العربية، ومن جهته قال وزيـر الخارجية المصري سامح شكـري إن الـدول العربية في طور رسم منهج للـرد على الضغوط والتدخلات الإيرانية في الشؤون العربية ، وهذا المنهج سيرى النور خـلال الأسبوعين المقبلـين، موضحاً أن التوتر بـين مصر وإيران قـديم ويمتد لأكـثر من ربع قـرن بسبـب سياستها تجـاه المنطقة وتدخلهـا في شؤونهـا الداخليـة وتلاعبها على الوتـر الطائفي إذ لا تفـرق بين الطائفيـة والدولة الوطنية، مؤكـداً دعم مصر قرار الجامعة العربية ورفض التدخلات الأجنبية في الشؤون السعودية.

هـذه المواقـف والقـرارات الخليجيـة والعربية تؤكـد أن دول المنطقـة وقيادتهـا متيقظـة للمخططـات الإيرانيـة ولـن تسمـح بتنفيذهـا على حساب الأمـن العربي الجماعـي أو الدول العربية منفـردة، وهذا ما يتطلب وضـع استراتيجية عربية دائمة للتعامل مع المتغيرات الإقليمية وخاصة المخططات الإيرانية التي تستهدف الوجـود العربي مـن الأساس، لأن إيران ستظـل مستمرة في غيها رغم المناورة التكتيكية التي تمثلت في تعقب الجناة الذين اضرموا النـيران في السفـارة السعوديـة والقنصلية السعوديـة بسبب رد الفعـل العربي، إلا أنها سـوف تستمر في إشعال النيران في أوصال الدول العربية .●

25 فبراير والملاحم التاريخية

الكويت بلاد العرب.. وأمجاد اليوم الوطني

دولة الكويت تحتفل في الخامس والعشرين من فبراير كل عام بمناسبتين عزيزتين هما اليوم الوطني الذي تحتفل به منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٦١م، والثاني يوم الاستقلال من الغزو العراقي عام ١٩٩١م.
الكويت دولة خليجية عربية إسلامية، ودولة ذات حضارة عريقة موغلة في القدم وليست دولة طارئة على الجغرافيا والتاريخ، وهذه الدولة الخليجية التي تبلغ مساحتها ١٧،٨١٨ كيلو متر مربع بها آثار تؤكد أنها كانت جزءًا من العصر الحجري الوسيط كما تدل الأدوات الحجرية التي عثر عليها في منطقة برقان، وكذلك حضارة العصر الحجري الحديث كما تؤكد آثار منطقة الصليبخات، وأنها جزء من الحضارة الهلينستية كما تؤكد حفريات جزيرة فيلكا.

آراء حول الخليج. الكويت

يعود تاريخ الكويت الحديث إلى عام ١٧١٥م، عندما بايع الكويتيون صباح الأول لتولي الزعامة وإدارة شؤون الحكم ومنذ ذلك التاريخ بدأت الكويت تسير على خطى الدولة خاصة في عهد الشيخ مبارك الصباح عام ١٨٩٩م، عندما وقع اتفاقية الحماية مع بريطانيا في ٢٣ يناير ١٨٩٩م، والمعروفة في التاريخ باسم معاهدة الصداقة الانجلو. كويتية حيث ساعدت الشراكة البريطانية. الكويتية بعد توقيع هذه المعاهدة على إرساء دعائم الدولة الحديثة وبناء المعالم الاقتصادية والسياسية المستقرة واستمر العمل بها حتى ١٥ يونيو عام ١٩٦١م، حيث تم الإعلان رسمياً عن إلغاء هذه المعاهدة ثم الإعلان رسمياً عن استقلال الكويت في ١١ نوفمبر ١٩٦٢م، مع إعلان الدستور الكويتي المعمول به حتى الآن والذي يعد من الدساتير العربية الراسخة والناجحة.

وكانت نهضة الكويت الاقتصادية قد بدأت مع اكتشاف النفط عام ١٩٣٧م، ثم تصدير أول شحنة بعد توقف الحرب العالمية الثانية في ٣٠ يونيو عام ١٩٤٦م، وعندها انطلقت معالم اقتصاد

الكويت المعاصرة التي توجها الشيخ مبارك الكبير ومن بعده أمراء الكويت الذين حافظوا على استقلالها وسيادتها ونموها الاقتصادي وازدهارها في كافة المجالات حتى أن بعض أبنائها يصفوها بأنها لؤلؤة الخليج حيث تشهد نظاماً سياسياً مستقراً، واقتصاداً مزدهراً ونظاماً برلمانياً متميزاً، ومراحل تنموية يُشار إليها بالبنان، أثمر ذلك عن زيادة دخل الفرد في الكويت إلى أن بلغ تصنيفه الثامن عالمياً والثاني عربياً عام ٢٠١١ م، في دولة تمتلك ١٠٪ من الاحتياطي العالمي للبترول الذي تمثل عائداته ٨٧٪ من عائدات التصدير، و٨٠٪ من الايرادات العامة للدولة التي يبلغ عدد سكانها ٤،٢٤٨،٥٦٧ نسمة بينهم ٧٩٥١،٣٠٩ كويتي.

والكويت عندما كانت تعبر آمنة وبخطى واثقة نحو التقدم، بغاتها الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين في ليل بهيم قبل فجر الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م، واحتلها وهي الدولة المسالمة والتي كان شعارها ومازال (الكويت بلاد العرب) ورغم أن التحالف الدولي المكون من ٣٤ دولة استطاع أن يوقع شر هزيمة بصدام حسين وإجبار قواته على الانسحاب وعادت الكويت حرة مستقلة تمارس سيادتها على أرضها واستعادت عضويتها الفاعلة في محيطها الخليجي والعربي وفي المنظمات الإقليمية والدولية منذ ٢٧ فبراير ١٩٩١م، إلا أن فعل صدام حسين ترك شرخاً في جدار الأمة العربية وكان بداية لما يحدث الآن من كبوة وتمزق، وتدخل الآخرين في شؤون المنطقة.

لكن الكويت نفسها استطاعت عبور الأزمة واستكملت بناء نهضتها، والعام المنصرم ٢٠١٥م، خير شاهد على ذلك حيث مولت مشاريع اقتصادية بمبلغ ٣٢ مليار دولار بارتفاع بلغت نسبته عن العام الذي سبقه ٢٠٪، بالرغم من تراجع أسعار النفط، وفي فبراير من العام الماضي أيضاً وافق مجلس الأمة على خطة تنموية لـ ٥ سنوات تتضمن إنفاق ٣٤ مليار دولار (١١٢ مليار دولار) خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ ـ ٢٠٢٠م، فيما تشهد الاستثمارات الكويتية ارتفاعاً رغم عجز الموازنة العامة بسبب تدهور أسعار النفط بعد ١٦ سنة متتالية من تحقيق فوائد جعلت الاحتياطي النقدي الكويتي يقفز إلى ٦٠٠ مليار دولار.

وللكويت دور فاعل مع شقيقاتها الخليجيات في مجلس التعاون الخليجي، واستضافت القمم الخليجية الدورية وتقترح وتشارك في اتخاذ القرارات الخليجية المهمة بحكمة سمو الأمير صباح الأحمد الجابر أمير الكويت صاحب الخبرة السياسية والدبلوماسية العريقة والذي منحته الأمم المتحدة لقب «قائد إنساني» في سبتمبر ٢٠١٤م، لجهود بلاده في المجال الإنساني والتنموي، كما أنها دولة فاعلة في كافة المنظمات الإقليمية والدولية ومنها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة منها أو التابعة لها.

وأسرة تحرير مجلة (آراء حول الخليج) تتقدم بأجمل التهاني لدولة الكويت بمناسبة اليوم الوطني، وتتمنى لها دوام التقدم.

الحرب على الإرهاب ... البداية والجذور

الردع الفكري في مواجهة أضلاع مثلث الإرهاب

الإرهاب مثلث أضلاعه (الفكر والتمويل والرعاية) ولم تسمم الحركات الإرهابية فقط العلاقات بين الدول، بل سممت عقول الأفراد بحوارات صاخبة وأزمات نفسية تؤدي إلى احتقان المتحاورين، وتطغى على المشهد لغة الإقصاء والعنف.

الإعلام الموجه يعمل على إذكاء وهم قوة الإرهاب من خلال إثارة قضايا هامشية سعيا إلى توجيه الأنظار عن الأسئلة الكبرى، وهم قوة الإرهاب مثلها مثل أمم صنعها الصيت وأسقطها التاريخ.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب*

عـبر وسائط التواصـل الاجتماعي تمكنـت داعش من تجنيد عملياتهـا بنسبة ٨٠٪ مستفيدة من مصـادر التمويل معتمدة على آبار النفط التي استولت عليها أو سُمح لها بالاستيلاء عليها، لكن بعدما تراجـع الإرهاب في الميدان، بدأ يتقـدم الإرهاب الخارجي وأصبحت ظاهـرة الذئاب المنفردة تقض مضاجـع الأمن الغربي كمـا بدأت وسائـط التواصـل الاجتماعـي تلعـب دورا حاسما في الترويج للتطرف في الـدول الغربية وهناك زيادة ملحوظة لأعداد المتطرفـين التي يمكن أن تساهم في ولادة بيئات حاضنة للإرهاب خصوصـا بعدما وصل عدد الأوربيـين في داعش أربعة آلاف، مما فرض على الدول الغربية أن تبدأ حرب دولية على مصادر تمويل التنظيم.

مـن جهيمان للقاعـدة ولولاية الفقيـه حتى داعش فالبداية واحدة وإن اختلفت الأيديولوجيات جميعها عامل محرك للحروب الطائفية داخل الدول من جهة، وبين الدول من جهة أخرى، مثلما ثبـت أن الحروب الصليبية أسبابها سياسية وتوسعية تجارية أكثر منهـا متصلـة بالدين والقصـد أن الدين مـا كان إلا غلالة تستر أهداف الملوك والأمراء من وراء تلك الحروب التي أعلنتها كنيسة روما على الإسلام، وبالتالي فإن ربط هذه الحروب بالدين حصرا ربـط غير دقيق، لكون الدين خير وسيلـة للتعبئة الشعبية تاريخيا وهو ما يتبعه الإرهاب الحالي بجميع أشكاله.

بعد عقـد ونصف من الإرهاب يأتـي في السعودية العديد من الأسئلـة أيهما يأتـي أولا الإصلاح السياسـي أم التنوير في المقابل لمواجهـة الإرهـاب تأتـي يقظـة الهوية الوطنيـة مقابـل الهويات الفرعيـة التـي دعمـت الإرهاب في العـراق وفي مناطـق عدة من العالم العربي.

يـدور نقاش فكري آخـر، فبعض التحليلات تـرى أن السلفية الجهاديـة هي توفيـق بين تعاليـم الشيخ محمد بن عبـد الوهاب وبين التيار القطبـي، واتفقت على مبادئ الحاكمية وقواعد الولاء والـبراء وهذا توفيق مبسط وسطحي، لأن حركة الشيخ محمد بن عبـد الوهاب لها ظروفهـا التي نشأت فيها منـذ الدولة السعودية الأولى التي وحـدت القبائل والإمارات تحت مسمى الدولة وكذلك الحركة القطبية نشأت في ظروف مغايرة.

هنـاك اشتبـاك واشتبـاه عقـدي بـين تيـارات الجماعـات الجهاديـة، والجميـع يتبنـون الجهاد منهجـا للتغيير بـدأ خاصة

من جهيمان للقاعدة وولاية الفقيه إلى داعش ..البداية واحدة وإن اختلفت الأيديولوجيات وجميعها محرك لحروب الطوائف

بعد استعانة الحكومات وتعاونت مع جهات غير مسلمة خصوصا في إخراج صدام حسين من الكويت، والآن تحالفها مع المجتمع الدولي في محاربة داعش والقاعدة.

لم تستوعب الجماعات الجهادية أن ميزان الله تعالى في الأرض يستوي فيه المؤمن والكافر، وقد ينصر الله الكافر إذا أخذ بسنة العدل، ويذل المؤمن إذا لم يأخذ بسنة العدل.

أخطر منطلقات الجماعات الجهادية أنها تواجه الهيمنة الغربية وخصوصا الأمريكية، وإباحة قتال الحكام المسلمين معتمدة على فتوى بن تيمية الماردينية لتبرير عملياتها القتالية، وهي فتوى صدرت عندما استولى التتار على بلدة ماردين وأغلب أهلها من المسلمين ويحكمها غير مسلمين، حينها قسم الفقهاء البلاد إلى دار إسلام أو دار كفر، وحينما سئل بن تيمية عن حال تلك المدينة وكيفية التعامل مع من فيها قال: (ويعامل المسلم فيها بما يستحقه، ويعامل الخارج عن شريعة الإسلام بما يستحقه).

بعد سبعة قرون على هذه الفتوى ما زال الجدل يدور حولها واستخدمتها الجماعات الجهادية لتبرير عملياتها القتالية ومن ضمنها اغتيال الرئيس المصري أنور السادات، ولكن لإنهاء الجدال حول هذه الفتوى، اجتمع العلماء في نفس المدينة سنة ٢٠١٠م، وأصدروا فتوى توضيحية وقالوا: إن فتوى بن تيمية في ماردين لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون متمسكا ومستندا لتكفير المسلمين والخروج على الحكام بل هي فتوى تحرم كل ذلك.

تستخدم داعش هذه الفتوى وتركز على قول الله سبحانه وتعالى (ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين) وتعتبر الجيش الحر عميلاً لأمريكا مثل بقية الحكام، فأرسل زعيم الدولة الإسلامية أبو بكر البغدادي للجولاني زعيم النصرة أن يقاتل الجيش الحر، ولكن الجولاني لم يستجب للبغدادي فأعتبره مرتدا.

بل حتى الخطاب الديني يشوب جزءًا منه في زرع ثقافة التحريض على الكراهية تساهم في تغذية البنية التحتية للعنف وهي التي تنتج في النهاية المتطرفين والجهاديين، فمثلا يعتبر البعض أن تهنئة غير المسلمين بأعيادهم نوع من الموالاة معتمدين على قول الله سبحانه وتعالى (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء) (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة).

ما يقوم به هؤلاء المنحرفون، لا ينطلق من الإسلام، بل ينطلق من فتنة عالمية، وبوجهتهم التدميرية يعطون أعداء الإسلام الفرصة ليفرضوا هيمنتهم على الدول الإسلامية.

الاعتدال هو الحق والعدل سواء في السلوك الفردي أو الجماعي، والوسطية وسط بين نقيصتين بين الإفراط والتفريط في جميع الأمور وهي فضيلة، كما الشجاعة بين الجبن والتهور، والكرم بين البخل والتبذير، والاستقرار بين الدكتاتورية والفوضى.

لقد غالى المتطرفون في جانبين رئيسيين هما الولاء والبراء وملة إبراهيم وبعدهم عن الرفق واللين ..الولاء والبراء وملة إبراهيم هي ليست كما يعتبرها أصحاب الحرورية كما وصفهم

الرسول صلى الله عليه وسلم حينما سئل عنهم، قال: يخرج من هذه الأمة، ولم يقل قوم، ووصفهم بأن تحقرون صلاتكم مع صلاتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حلوقهم أو حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، فينظر الرامي إلى سهمه إلى نصله إلى رصافه، فيتمارى في الفوقة هل علق بها من الدم شيء) رواه البخاري ١٧٦٧، هذه الفئة تجعل من الولاء والبراء وملة إبراهيم هي إظهار العداء والبغض للكفار واعتبارها هي ملة إبراهيم التي لا يرغب عنها إلا من سفه نفسه.

ملة الرسل كلهم عليهم السلام ترفض القتل والتهجير لمن يختلف معها في الدين، بينما ملة الأقوام المقابلة على تعددها فهم ملة واحدة هي ملة القتل والتهجير لمن يخالفهم في الاعتقاد والإيمان بالأفكار. ملة الأنبياء لا تظهر العداوة ولا البغضاء، ومن لم يتبع ملة إبراهيم يكون قد ظلم نفسه بسوء تدبيره بتركه الحق إلى الضلال حيث خالف طريق من اصطفى في الدنيا للهداية والرشاد، وأي سفه أعظم من هذا الذي ظلم به نفسه وألغى عقله.

لكن ما المقصود بالبراءة والعداوة والبغضاء في الآية الكريمة ﴿ قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا براء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك وما أملك لك من الله شيئًا ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير ﴾ الممتحنة : ٤ .

والآيات نزلت أصلاً في حاطب بن أبي بلتعه، حينما بعث سارة مولاة بني هاشم وأنه أعطاها عشرة دراهم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث في إثرها عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما فأدركاها بالحجفة.

والمقصود في الآية البراءة والعداوة والبغضاء من المشركين والكفار الذين هم محاربون لله ولرسوله وللمؤمنين والذين شرع الله عداوتهم ونهى أن يتخذوا أولياء، السبب في ذلك ﴿ يخرجون الرسول وإياكم ﴿ هذا سبب عداوتكم وعدم موالاتهم، ﴿ إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي﴾ أي وقت المعركة محرم موالاة الأعداء الذين أخرجوكم من دياركم بل امتدح الله سبحانه وتعالى من يقسط إليهم ﴾ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين ﴾ الممتحنة : ٨ .

لو كانت البراءة وإبداء العداوة والبغضاء لكل كافر لما أباح الله سبحانه وتعالى الزواج من الكتابيات المحصنات والزواج قائم على المودة والمحبة والإحسان، وبذلك تعتبر البراءة وإبداء العداوة والبغضاء مخصصة لفئة معينة من الكفار الذين يظهرون العداوة للمسلمين ويحاربونهم ويخرجونهم من ديارهم لا غيرهم.

أما قوله سبحانه وتعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ المائدة: ٥١، فقد اختلف المفسرون في سبب نزول هذه الآية، ومن أشهرها قيل نزلت في عبد الله بن أبي بن سلول بعد معركة بدر عندما نقض العهد يهود بني قينقاع، والمقصود بالولاء أي يتأولون في مودتهم وموالاتهم أنهم يخشون أن يقع أمر من ظفر الكافرين بالمسلمين فتكون لهم أياد عند اليهود والنصارى فينفعهم ذلك.

المزاعم حول توافق محمد بن عبد الوهاب مع التيار القطبي ربط سطحي

• أهمية تجديد الخطاب الديني

الحلول الأمنية ليست كفيلة بمفردها في القضاء على الإرهاب، لأن الفكر لا يواجه إلا بالفكر، وهذا واجب علماء الأمة ومفكريها ومثقفيها، قد تكون هناك عوامل تساهم كرافد للإرهاب، مثل الفقر، والاستبداد، وغياب التنمية، لكن يبقى الفكر هو المحرض الأساسي للتطرف والإرهاب، وبدون مواجهة الفكر بالفكر، يبقى الشباب فريسة للتجنيد، متى ما توفرت حواضن الإرهاب، ولكن نحتاج إلى المصارحة والمكاشفة دون التشكيك والاستعجال في استصدار الأحكام.

من أهم عوامل مواجهة الفكر بالفكر أهمية تجديد الخطاب الديني، وتنقية المناهج من فقه التشدد، التي تعتبر أحد أبرز عوامل التحريض على التطرف، وهذا لا يعني تنقية المناهج من التشدد، ومنع المدارس الدينية، وإغلاق مدارس تحفيظ القرآن الكريم، كما يعتقد البعض، ممن يبحثون عن أسباب التطرف، بل إن التعليم الديني عامل من عوامل تجفيف منابع الإرهاب إذا لم يتم أدلجته. لكن ينبغي الموازنة بين المناهج، وكلها تدخل ضمن دائرة المناهج والقوة لا يمكن تجزئتها، بل تشمل كافة القوى بما فيها القوة العلمية والتنموية والاقتصادية والصناعية والعسكرية.

• تأصيل المفاهيم وترشيدها والاعتراف بتعددية الآراء

نحتاج إلى صياغة عقول الشباب ووجدانهم منذ طفولتهم، بعيدا عن الفقه الفج المتشدد، الذي يسود في العديد من المناهج الدراسية، فعندما يدرس الطالب فقها غير متبصر، وغير متوازن، لا يتناسب مع واقعه المعاصر يتحول المجتمع إلى أرض خصبة، لاستنبات التطرف، وتستثمره أجندات داخلية أو خارجية.

نحتاج إلى تأصيل المفاهيم وترشيدها بموضوعية، وما

الحلول الأمنية ليست كفيلة بمفردها للقضاء على الإرهاب
فالفكر لا يواجه إلا بالفكر وهذا واجب علماء الأمة ومفكريها

أقصده يجب أن يحل الاعتراف بتعددية الآراء، بدلا من قصرها على رأي أحادي أو مدرسة واحدة، لكن إصرار الغلاة والمتشددين على احتكار الفهم، والاجتهاد، والرأي، دون غيرهم، بل يودون الحصول على سلطة كسلطة الدولة، لفرض هذه الرؤية الأحادية على المجتمع، أو يريدون من الدولة تفويضهم سلطة على المجتمع، وعلى الفكر والوجدان تتنافى مع آيات الأمر بالمعروف.

من يمارسون هذه السلطة هم أتباع وليسوا من العلماء المعتبرين، فابن عثيمين مثلا يعتبر أن (الحق يعرف بالرجال، وليس العكس، فقال لا تجعلوا الحق مرتبطًا بالرجال، لأن الرجل لا يأمن على نفسه الفتنة، ربما يعتقد أنه معصوم، وأن كل ما يقوله مشروع) فمنذ عهد الرسول (ص) عندما مدح أحد الصحابة صاحبه قال له ويحك قطعت عنق صاحبك.

• تبرأ العلماء من خطاب الأتباع المتطرف ومن الفقه المتشدد

يجب على المراجع العلمية والدينية أن تتبع منهج الرسول الكريم، وتتبرأ من خطاب الأتباع المتطرف، لأن أصحاب هذه الخطابات المتشددة، يقولون ما يقوله غيرهم، على سبيل التقليد والتكرار، وربما على سبيل الحشد، والتشويش، والتظاهر بالعلم، رغم أنها آراء تعارض آراء كبار الأئمة.

هذا النوع من الفقه المتشدد لا يخرج لنا طالب علم حر في التفكير، لأن العلم يبقى العامل الأكبر تأثيراً في صياغة عقول الشباب ووجدانهم، لا العكس، حتى لا يتوهم البعض بأن الدين مسؤول عن التطرف، بل الغلو هو المسؤول عن التطرف، لأنه يحتكر الحقيقة، هؤلاء الأتباع اختزلوا كثيرا من الأحاديث النبوية، خصوصا حديث (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة) وقصروا معنى هذا الحديث على جماعة بعينها، وكأنهم لم يقرؤوا قول الله سبحانه وتعالى (وممن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون).

• مواجهة الخطابات التعبوية والتبريرية

يبقى أهمية تفكيك الخطاب الديني المتشدد، خصوصا أن هناك بعض الخطب والمقالات التي تظهر بعد كل تفجير، وإن كانت مقالات لا تؤيد هذه التفجيرات، ولكنها خطابات تعبوية تبريرية مثل مقال هذه بضاعتكم ردت إليكم وغيره.

• محاصرة محفزات تربة التطرف وهي الفتاوى الشاذة والتأويلات المنتقاة التي تعتمد التكفير

شبهة التكفير من أهم الشبه التي تعتمد عليها تلك الجماعات، وتنبه لها الإمام علي بن أبي طالب، وأرسل عبد الله بن عباس قبل قتال الخوارج في مناقشتهم في شبهة التكفير التي يعتمدونها ورجعت مجموعة كبيرة من الخوارج بعد حوار ابن عباس، وحارب الإمام علي البقية.

نتيجة التداخل المخل بين فقه القتال وفقه الجهاد، واختلالات فقه الولاء والبراء، وأزمة العلاقة مع الآخر، رغم وجود آية واضحة وجلية (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين) جعل قيم المشترك الإنساني تضطرب، لأنهم اكتفوا بالآية (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين) استنبط منها العلماء قاعدة الولاء والبراء، ولكنها ليست مطلقة.

• تفكيك التكتيكات السياسية لدى الجماعات الجهادية

فهناك تكتيكات سياسية لدى هذه الجماعات (أسلمة الراديكالية لا راديكالية الإسلام)، مثل تكتيك داعش ضد الحكومات العربية لتضمن حياد المجتمع الدولي، وهو تكتيك شبيه بالتكتيك الذي استخدمه الإخوان في مصر في الفصل بين الهرم السياسي والشعب، لضمان تأييد الولايات المتحدة، وهو ما حصل بالفعل، ويشتركان داعش والإخوان في الوصول إلى دولة الخلافة، وإن كانت التكتيكات، تختلف بين التنظيمين، وحتى في الأيديولوجيات، لكنهما يشتركان في الرؤية الفوضوية، تدعو إلى إسقاط شرعية الدولة بدعوى كفرها ومخالفتها الشرع.

رغم أن الخلافة ليست نظام الإسلام الرشيد، وليس هناك ارتباط بين اسم الدولة الإسلامية وغيابها أو ضعفها، وليست وصية، بينما هي شورى، واسمها مشتق من قول الله سبحانه وتعالى (إني جاعل في الأرض خليفة) أي الإنسان على إطلاقه مسلما كان أو كافرًا، فالهدف الأساسي من الاستخلاف هو تطبيق العدل، والإسلام ذكر الملك، والخليفة، والأمير، وولي الأمر، والسلطان، ولا يلزم المسلمين واحدة منها، وإنما الهدف

من السلطة والحكم تحقيق العدل.

تبقى الحواضن الفكرية تحتاج إلى مواجهة فكرية، والخوارج كانـوا محبـين لعلي رضـي الله عنه، ولمـا أراد رضـي الله عنه أن يحفظ دماء الأمة، استكبروا عليه، وقالوا لا حكم إلا لله، وكفروه، بينمـا كان موقـف سيدنا علـي رضي الله عنه عندمـا جاءه بعض النـاس، وقالوا هؤلاء الخوارج كفار، قـال لا من الكفر فروا، قالوا منافقون، قـال هم يذكرون الله كثيرا بينمـا المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلا، قال هم إخواننا أضلهم الله وأعماهم.

إن منـح الأزهـر الملك عبـد الله بن عبد العزيـز ـ رحمه الله ـ الدكتـوراة الفخريـة، لـه عدة معـاني ليس فقـط اعترافًا بجميل مسانـدة السعودية لمصر في التخلص من سيطرة الإخوان وتهديد الأمـن والاستقـرار المصري، بـل لهدف سياسي مـن أجل تحقيق شراكة بين المرجعيتـين السعودية والمصرية لمعالجة نقاط التشدد التـي تستهـدف الحكومة السعوديـة في كثير من المواقـف المحلية والدوليـة التي تقـدم عليها الحكومـة السعوديـة، خصوصا فيما يتعلق بدعم التحالـف العالمي ضد الإرهاب، وأن هذا التحالف هو من التعاون ضد التهديد المشترك، وليس من قبيل الموالاة للكفار.

منـح الملـك عبـد الله الدكتـوراة الفخرية هي إيـذان بولادة مرجعية جديـدة متحالفة، يمكن من خلالهـا مراجعة النصوص التـي كانـت السبب في خـروج الإرهـاب، وفي نفـس الوقت سحب البسـاط من الاتحاد العالمي الذي يتزعمه القرضاوي المدعوم من قطـر وتركيا كجزء مـن الضغوط تجاه جماعـة الإخوان المسلمين التي حاولت سحب البساط من الأزهر الشريف.

مثل هـذا التحالف سيعطي زخما جديـدا، ومرجعية جديدة لتطوير مفاهيم المرجعية الدينية التقليدية المدعومة برافعة دينية مجتمعية وخيارات فقهية متشـددة. خاصة أنه قد يكون الاعتلال أصـاب دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهـاب من الأتباع والمريدين الذيـن لم يفهمـوا جوهـر دعوة الشيـخ التي ظهـرت في زمن غير الزمن الذي يعيشون فيه ولم يتبنوا مقاصدها.

تتطلب المرحلة الجديـدة مراجعة مستفيدة من هذا التحالف الناشـئ، وإنجاز مصالحـة تاريخية مع العصـر، خصوصا فيما يتعلـق بالتكفير الذي توسع فيه مجموعة مـن العلماء، والحاكمية والـردة والولاء والـبراء، خصوصا المصاغـة في نواقض الإسلام العشرة المعتمدة على نصوص شرعية.

هناك حالة تقاطع سياسي وفكري بين الإسلام السياسي وبين الإرهاب بسبب أن الأصولية العقائدية جذر مشترك بين الطرفين كدافـع، لكن إذا جرى تثوير أي منهما يمكـن إنتاج نسخة جديدة لأي منهمـا، ولا ننسـى أن جماعة التكفير والهجرة في مصر كانت بخلفية إخوانية، كما أن القاعدة وداعش بخلفية سلفية.

الإرهـاب يبـدأ بفكـرة خبيثـة متأسلمـة تقوم علـى التفسير النصي، وتستخدم العنف وسيلة لتحقيق الأهداف لا تلبث أن تقتاد صاحبها أو متلقيها خطوة في طريق المفاصلة مع المجتمع أو مع كل مختلـف معه ويصبح الآخر هو العدو، بينمـا كان السلف الصالح يتعاطى مع النص الديني على أساس وجود راجح ومرجوح، وعلى أساس أن النص الراجح عادة هو الذي ينبغي روايته وأن المرجوح هـو الذي ينبغي تجاهله، لذلك ما تم ترجيحه لفترة معينة لا يلزم التاريخ والمستقبل.

عندمـا نحاول قـراءة الخطابـات التكفيرية، فـإن أعيننا لن تخطـئ اعتمادها على مجموعة من المفاهيـم والأفكار من أهمها الـولاء والـبراء، والحاكمية التي توحـد جميع التيـارات، وسلوك التكفير سلاح الجميع أيضا. مفهوم الحاكمية لا ينسجم والمشاركة السياسية ضمن نظام ديمقراطي، وتصوراته حول جاهلية المجتمع الحديـث خطر علـى تعايش المسلمين مع غيرهـم، لأن محاولات التقريـب بين المذاهـب وحوار الأديان يبقـى مجرد مجاملات من دون الاعـتراف بالآخـر كشريـك حقيقي في الوطـن والدولة، لأن نبينـا الكـريم أذن بحقوق الإنسان على عرفة لتعـرف له البشرية حقه بعد أن قاد نهضة التنوير الكبرى في التاريخ الإنساني.

الخطاب الديني التقليدي نشأ بعد ذبول الحضارة الإسلامية وإغـلاق باب الاجتهـاد والدخول في عصر الاجـترار والانحطاط طيلة العصـر السلجوقي والامبراطوريـة العثمانية، وللخروج من العقلية الضيقـة والمتعصبة، يجب القيام بحركـة معاكسة تماما، أي توسعـة دائـرة المفكر فيـه أو الممكن التفكير فيـه في الإسلام، وتقليص دائرة المستحيل التفكير فيه تدريجيا.

• توضيح حقيقة دعوة الإسلام إلى وحدة الشعوب على أسس التعايش والتسامح

تعـاني بلداننا العربية خصوصا بعد مـا يسمى بثورات الربيع العربـي وباء فقدان الهويـة، وصراع حول مفهـوم تحديد الهوية، وضلـت الشعوب العربية في تشكيل أحـزاب لإنتاج هويات بدلا من

تكتيك داعش ضد الحكومات يشبه تكتيك الإخوان في مصر للفصل بين السياسة والشعب لضمان تأييد أمريكا ويشتركان في دولة الخلافة

منح الأزهر الدكتوراه الفخرية للملك عبد الله بن عبد العزيز إيذاناً بولادة مرجعية لمحاصرة الإرهاب وسحب البساط من اتحاد القرضاوي

تفعيل الهوية. فلا زالت هذه البلدان غارقة في متاهات الهوية، خصوصا بعد استخدام أدوات ووسائل الغرب الديمقراطي والمستقر في تفعيل هوياتها، بينما الديمقراطية ليست مسؤولة عن إنتاج الهوية في دول الغرب بل ساهمت في تفعيل الهوية التي أنتجتها المجتمعات.

كما أن هناك مقارنة ظالمة بين الإسلام دين وحياة وبين المسيحية الكهنوتية الرهبانية، بجانب إصرار ثلة من المتشددين ومن غير المتشددين على تطبيق نظام حكم آحادي وهو الخلافة، بينما القرآن والسنة ذكرتا العديد من مسميات الحكم من مسمى الملك إلى مسمى الأمير إلى السلطان إلى ولي الأمر وغيرها.

أصبح العالم بين طرفي نقيض بين تطرف من المسلمين وتطرف من الغرب في الدول العلمانية، بسبب تطرف وانحراف حدود الحرية المسؤولة في الغرب التي تحولت إلى حرية منفلتة تتبناها بشكل خاص الأطراف اليمينية مما تثير حفيظة المسلمين مثل واقعة الرسوم المسيئة للنبي الكريم محمد (ص).

غاية رسالة الإسلام هي الخروج من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا لسعة الدنيا والآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، وجوهر رسالته العدل والحرية (فذكر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر) (لا إكراه في الدين)، لذلك كان صميم صحيفة المدينة (إن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون إثم).

لقد استوصى الرسول الكريم الصحابة عند فتح مصر فقال (إنكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا فإن لهم ذمة ورحما) فهاجر عليها السلام كانت أما لإسماعيل عليه السلام، وماريا القبطية فكانت أما لإبراهيم ابن نبينا الكريم، بل روت أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله أوصى عند وفاته فقال (الله الله في قبط مصر فإنكم ستظهرون عليهم ويكونون لكم عدة وأعوانا في سبيل الله، أو قال استوصوا بهم خيرا فإنهم قوة لكم وبلاغ إلى عدوكم بإذن الله).

- استراتيجية السعودية نحو محاربة الإرهاب

السعودية تقود حرب لا هوادة فيها ضد الإرهاب، وفق استراتيجيات محددة ومقننة، تحسب فيها التوقيتات المناسبة، وشهد عام ٢٠١٥م، هزيمة إيران وحزب الله في سوريا، وبدء عاصفة الحزم في اليمن لقطع الأصابع والأذرع الإيرانية التي تعبث في المنطقة العربية خصوصا حينما يتعلق بالجوار والمحيط أي أن السعودية تنظر إلى محاربة الإرهاب نظرة شمولية، وليست جزئية بل إلى كل من يمول ويدعم الإرهاب حتى ولو كان من الدول كإيران التي تقود حربًا طائفية لتوسيع نفوذها في المنطقة العربية.

بدأت السعودية بتشكيل تحالف عاصفة الحزم الذي تبعته بتشكيل تحالف إسلامي عسكري وأثبتت للعالم أنها مؤهلة منذ عهد الملك عبد العزيز ليس فقط لخدمة الحرمين الشريفين، بل مؤهلة للاضطلاع بدور حائط الصد لحماية الدول من الإرهاب المدعوم إقليميا ودوليا ومن التغول الإقليمي.

وإذ تدرك السعودية أن الإسلام ينقسم إلى سني وشيعي، فقد انقسم السني منذ الحرب الجهادية في أفغانستان، الذي أصبح ورقة في يد الغرب ضد بلدان المنطقة، وتحول فيما بعد إلى تهديد عالمي، أدركت أيضاً أن هذا التهديد يهدد الدين الإسلامي ويشوه سمعته.

ولم تبدأ السعودية بالتحالف الإسلامي العسكري، بل بدأت قبل ذلك بحوار الأديان عام ٢٠٠٧م، وأطلقت وزارة الداخلية مبادرة المناصحة لاستيعاب المتطرفين، خصوصا ممن تم تغريرهم واحتضانهم لمنع تفاقم مزيد من الانشقاقات في المجتمع ذو الطبيعة القبلية.

أي أن السعودية لم تستخدم التحالفات العسكرية سواء عاصفة الحزم أو التحالف الإسلامي العسكري إلا بعدما وجدت أن هناك دولة إقليمية تحرص على توسيع نفوذها عبر الطائفية، والإرهاب في البحرين واليمن وسوريا والعراق ومصر وتونس والجزائر والسودان وهي تريد أن تتوسع عبر ولاية الفقيه.

بل سعت السعودية إلى تسمية عاصفة الحزم بإعادة الأمل، وقبلت قرار الأمم المتحدة في سوريا، أي أنها ترغب في الحلول السلمية، وتضعها على رأس أولوياتها، وتريد إقامة أفضل العلاقات مع كافة الدول بما فيها إيران، ولكن عبر علاقات متكافئة دون التدخل في الشؤون الداخلية للآخر.

وتواصل السعودية مسيرتها في محاربة الإرهاب باختيار التوقيتات المناسبة تماشيا مع الظروف المحلية والإقليمية والدولية خصوصا بعدما تمكنت من قطع اليد الإيرانية في اليمن، ومن قبل في البحرين، فيما هي تصارع في البقاء في العراق، عندها أقدمت

السعودية على إعلان تنفيذ الأحكام على الإرهابيين دون أن تفرق بين إرهاب سني أو شيعي، ولن يعيرها أي تهديد يصدر لا من إيران ولا من القاعدة ولا من داعش.

وكانت قد نفذت وزارة الداخلية أحكاما شرعية بالقتل في ٤٧ إرهابيا ومحرضا كانت قد صدرت ضدهم أحكام بالقتل من المحاكم المتخصصة، وتم التنفيذ في ١٢ منطقة سعودية أثبت القضاء إدانتهم باعتناق المنهج التكفيري وتفجير واستهداف مجمعات سكنية وشركات صناعية وقتل وإصابة الكثير من رجال الأمن والمقيمين والتحريض على العنف والتخريب.

وهي الرسالة التي أرسلتها السعودية بأن العقاب سيطال المحرضين على الإرهاب والممولين والمنفذين، وحتى يقتنع المجتمع بالمساهمة في تعقب أبنائهم ومساعدة الدولة في تقديم النصح لهم، وإذا لم يستطيعوا فإنهم يعتبرون التبليغ عنهم أجدى وأنفع بدلا من تمكينهم ارتكاب أعمال إرهابية تهدد أمن المجتمع ويكون مصيرهم الإعدام.

فارس آل شويل اسم ارتبط بتنظيم القاعدة كونه منظرا لهم وإكسابهم الغطاء الفقهي التكفيري واستباحته دماء المسلمين والمعاهدين والمستأمنين داخل وخارج البلاد، ومحاولة نشر مذهبه التكفيري المؤمن بمنهج الخوارج والخروج المسلح، وأصر آل شويل على ما قدمه أثناء محاكمته، ووصف عبد العزيز المقرن بقائد الجهاد في جزيرة العرب وهو لا يعترف بشرعية ولاة أمر، وأنه يكفرهم ويرى أنه يجب إزالة الحدود الجغرافية لتعود الأمة واحدة، وأن العديد من العمليات الإرهابية تمت برعايته وتحت إشرافه في ينبع والطائف.

أما نمر النمر فهو داعي التحريض من قبلة قم، هاجم رجال الأمن وشكل مجموعة إرهابية في العوامية، ومؤمن بالثورة الخمينية، لكن الثورات العربية استنطقته وأصبح في ثورة جنونية بعدما صدت السعودية التدخل الإيراني في البحرين، وأراد اصطفاف شباب البحرين من منبر داخل السعودية، ولم يلتزم بالتعهدات التي أخذت عليه من قبل الدولة من التوقف عن التحريض.

فيما ظل لأكثر من خمسة عشر عاما بعيدا عن السعودية بعد قيام الثورة الخمينية قبل أن يعود عام ١٩٩٤م، وبدأ هجومه على السعودية من عام ٢٠٠٩ م، أي أن الحكومة السعودية كانت ذات بال طويل، وهي تريد للضالين العودة إلى جادة الطريق، والتراجع عن مخططاتهم المدعومة خارجيا خصوصا من الحرس الثوري بإيران.

لكن أزعج الحكومة السعودية عندما طالب بخروج مظاهرات والمطالبة بالإفراج عن إرهابيين لهم علاقة بتفجيرات الخبر عام ١٩٩٦ م، انسجاما مع الموقف الإيراني، بل هاجم درع الجزيرة الذي حمى البحرين من التدخل الإيراني وسماه بعار الجزيرة، بل ساهم في جمع التبرعات وتهيئة شباب بإعداد قنابل المولوتوف لمهاجمة رجال الأمن، وطالب بإسقاط مملكة البحرين وتحكيم ولاية الفقيه لإذكاء الطائفية التي تثيرها إيران في المنطقة.

وسبق أن نفذت السعودية الأحكام في أربعة إرهابيين كانوا ينتمون لما يسمى حزب الله الحجاز وفجروا شركة صدف في الجبيل عام ١٩٨٨م، وفي العام الذي يليه أدين ١٦ كويتيا بالضلوع في تفجيرين بموسم الحج قرب الحرم المكي عام ١٩٨٩م، ويعرفوا بخلية حزب الله الكويتي وتلقوا الأوامر من إيران لضرب موسم الحج وتم إعدامهم.

وهم قوة الإرهاب يبعد الأنظار عن أسئلة حول أمم صنعها الصيت وأسقطها التاريخ

وكذلك نُفذ الحكم في أربعة أشخاص أدينوا في تفجيرات العليا عام ١٩٩٥م، وفي أغسطس من ٢٠١٥ م، نفذت السعودية عقوبة الإعدام على اثنين من تنظيم القاعدة كأول عقوبة منذ بدء موجة الإرهاب قبل أكثر من عشرة أعوام.

اعتبر خامنئ أن السعودية ارتكبت خطأ سياسيا بإعدام نمر النمر وأنها ستواجه انتقاما إلهيا، وأعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حسين جابر أنصاري أن السعودية ستدفع ثمنا باهظا لإعدامها النمر، وإذا كانت إيران تبكي النمر فمن يرثي ضحاياها من الأحوازيين والبلوش، وهو تعرية الوجه القبيح للسياسة الإيرانية التي أغرقت المنطقة في حرب طائفية لا تبدو لها نهاية إلا على يد الدولة السعودية التي بدأتها بعاصفة الحزم.

إيران تنفذ إعدامات عشوائية تستهدف منذ عقود طائفة دون طائفة وعرق دون عرق ولا صوت يعلو في إيران على صوت الفارسي والاثنا عشري، وارتكبت إيران مجزرة في حق عرب الأهواز عام ١٩٧٩م، بعد ثورة الخميني لمجرد أنهم طالبوا بحكم ذاتي في إقليم عربستان راح ضحيتها ٨١٧ قتيلا وأكثر من ١٥٠٠ جريح وآلاف المعتقلين، وتنشر منظمات حقوقية أن إيران نفذت حكم الإعدام في حق ٦٩٤ شخصا بين ١ يناير – ١٥ يوليو ٢٠١٥م، في ارتفاع غير مسبوق لعدد عمليات الإعدامات، وكذلك نفذت السلطات الاعدام لحوالي ٨١٤ السنة الأولى من حكومة الرئيس حسن روحاني.

* أستاذ بجامعة أم القرى بمكة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

مراجعات الإخوان .. أهميتها..عناصرها.. مصاعبها

تفجيرات السعودية وقتلى 11 سبتمبر واغتيال الشيخ الذهبي ليس جهاداً

كتب الكاتب والمفكر الإسلامي الدكتور ناجح إبراهيم دراسة من جزأين منفصلين، الجزء الأول بعنوان (مراجعات الإخوان .. أهميتها .. عناصرها .. مصاعبها) والجزء الثاني بعنوان (الجهاد في الإسلام .. غاية أم وسيلة .. رحمة أم قسوة .. دفاع أم عدوان).. وقد أجاب بوضوح على علامات الاستفهام التي حملتها عناوين الجزأين من الدراسة، وجاءت الإجابة واضحة ومستندة إلى أدلة شرعية جلية، في الجزء الأول حمّل الحركات الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين في مصر وبعض الدول العربية فشل استخدام لغة الحوار، بل عدم تطبيقه من البداية، مشيراً إلى أن هذه الجماعات هي التي شرعنت العنف وأسبغت عليه صبغة إسلامية، واعتبر خطاب الدكتور محمد مرسي. الرئيس المصري المعزول. قبل مغادرته السلطة بأنه كان بداية تدشين شعار « الشرعية أو الدماء» ،وأن اعتصام رابعة بالقاهرة هو المحرك الأساسي للعنف في مصر ووصفه بأنه كان خطاباً تكفيرياً ، تحريضياً، حربياً ، واستعلائياً بامتياز، مشيراً إلى أنه توجد ٤ صعوبات تمنع الإخوان من التصالح وهي تتعلق بالإخوان أنفسهم وتنظيمهم، وأشار إلى أن التيار الإسلامي في مصر أضاع ٤ فرص للمصالحة . في الجزء الثاني نفى الدكتور ناجح إبراهيم أن يكون ما ترتكبه الحركات الإسلامية المتطرفة والتكفيرية من قتل وتفجير وإرهاب، جهاداً، فيما وصف حقيقة الجهاد وطبيعته وأهدافه ومشروعيته و موقف الشريعة الإسلامية من الجهاد ، واعتبر أن قتل المدنيين في أحداث ١١ سبتمبر وفي التفجيرات التي شهدتها السعودية والعراق وواشنطن ولندن وباريس واغتيال الشيخ الذهبي وزير الأوقاف المصري الأسبق ومذبحة السياح في الأقصر وتفجير الطائرة الروسية في شرم الشيخ والهجوم على السياح في تونس كل ذلك وغيره من الأعمال المشابهة ليست جهاداً ، وأوضح أن الذين يكفرون الجيش والشرطة والحكام إنما يجرون بلادهم إلى الخلف ويسيئون إلى الإ لام والجهاد ، واعتبر الجهاد الفريضة التي ظلمها أبناؤها وأعداؤها.

الدراسة ثرية من مفكر إسلامي خاض التجربة وعاد ليصحح ما غاب عن تيار الحركات الإسلامية المعاصرة، لذلك سيتم نشر الجزأين في دراسة واحدة متصلة في هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) نظراً للارتباط العضوي بين الجزأين، وأهمية الطرح في موضوعين متصلين في الوقت المعاصر وهما المراجعات والجهاد.

«المحرر»

د. ناجح إبراهيم *

أولاً: المراجعات واخطاء الاخوان المسلمين

« فقه المراجعة» أحد أنواع الفقه الإسلامي الذي هجره المسلمون مثل فقه المآلات «أي النتائج» .. وفقه المصالح والمفاسد وفقه الأولويات وغيرها التي اهتم بها فقهاء السلف الصالح وورثوها جيلاً بعد جيل. ويسمى «فقه المراجعة» في المنظومة الغربية بـ«آلية النقد الذاتي»، وكان الإسلام سابقاً للغرب فقد ربط فقه المراجعة والنقد الذاتي بالإيمان بيوم القيامة .. وأسمى القرآن النفس التي تقوم بالمراجعة بـ«النفس اللوامة» قال تعالى « لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ». وقد راجع القرآن العظيم النبي (ص) في اجتهاداته ١٦ مرة .. وكان عمر بن الخطاب يراجع بعض اجتهادات النبي (ص) وكان الوحي أحيانا يوافق اجتهاد عمر بن الخطاب ونبي الله سليمان راجع أباه سيدنا داوود عليهما السلام في الحكم الذي حكمه قال تعالى حاكيا عن ذلك «فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلّاً آتَيْنَا حُكْماً وَعِلْماً».

أهمية فقه المراجعة

فقه المراجعة أو النقد الذاتي يكشف الأخطاء مبكراً ويلقي الضوء عليها .. ويصحح المسار، وينشط روح الاجتهاد، ويبعث على التجديد والابتكار في تصويب الأخطاء ويحث النفس البشرية على التواضع لله سبحانه .. ويعرف الجماعات والدول والأفراد بأخطائها وسلبياتها فتستدرك هذه الأخطاء قبل أن تتراكم وتتكاثر فتدمرها تدميرا. فكل الفرص الأربع التي أتيحت للإسلاميين في

مصـر في العصر الحديث ما ضاعـت إلا بسبب غياب فقه المراجعة والعمل بنظرية المؤامرة .. وما حدثت الكوارث العسكرية مثل هزيمة ١٩٦٧م إلا لغيـاب فقه المراجعة للقرار السياسي والعسكري المصري في حرب ١٩٥٦م لتتكرر معظم هذه الأخطاء عام ١٩٦٧م.

ومـا أضـاع صدام الكويـت والعـراق إلا لعدم سماحـه لأحد أن يراجعـه أو يعارضه، وما ضاعت الخلافة العباسية والعثمانية ودولة المماليـك والأندلس إلا لغياب فقـه المراجعة عن الأمة كلها فتراكمت الأخطاء تلو الأخطاء لتلتهم الدولة عن آخرها.

لقد راجع القرآن العظيـم الصحابة حينما استغربوا لهزيمتهم في أحـد وقالوا «أنى هذا».. أي كيف نهـزم وبيننا رسول الله؟.. فلم يجبهـم القـرآن العظيم بنظريـة المؤامرة ولكنه أرشدهـم إلى فقه النقد الذاتي والمراجعة قائلاً لهم « قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ».

تاريخ المراجعات عند الإخوان المسلمين في مصر

هناك مراجعتان مهمتان جداً في تاريخ الإخوان:

• المراجعـة الأولى: قـام بها المرشد الثـاني الهضيبي الأب لحل التنظيم الخاص .. وبالتـالي وقف فكر العنف لأن النظام الخاص هو الذي أدخـل الجماعة في منظومـة العنف بمجموعـة الاغتيالات التي قـام بها ومنها اغتيـال النقراشي باشا رئيس الـوزراء آنذاك.. وكان سبباً لاغتيال رأس الجماعة ومؤسسهـا حسن البنـا .. وكأن الدولة المصرية تقول لهم «رأس الدعوة في مقابل رأس الدولة» كما أن اغتيال النظام الخاص للقاضي الخازندار أساء إلى سمعة الجماعة .. وأساء لمظهرها الدعوي والسياسي الذي أراد مؤسسها أن تظهر به.

وكان الهضيبي كقاضي يكره العنف ويحب التزام القوانين وكان مقتنعـاً بأنه لن يكون هناك مستقبلاً للجماعـة إلا إذا تركت العنف وحلـت النظـام الخاص.. وقد شرع في هـذه الخطوات بقـوة ولكنه اصطـدم بالحرس القديم في النظام الخاص .. فلـم يستطع إكمال خطواتـه حتى وقـع الصدام بينه وبين بعض الإخـوان من جهة، ومع عبـد الناصر مـن جهة أخـرى ..وتفاقمت الأمور وقـام بعض أفراد النظـام الخاص المنعزلـين ودون إذن الهضيبي بعمل محاولة اغتيال عبد الناصر.. مما أدى إلى أكبر محنة في تاريخ الإخوان..

• المراجعـة الثانيـة: فهـي مراجعتهـم لأفكار التكفـير وتجهيل المجتمـع، وتصحيـح الأفـكار القطبية التـي تسمي المجتمـع المصري مجتمعاً جاهلياً والحكومات والمؤسسات حكومات جاهلية .. ثم تسحب بعد ذلك معنى الجاهلية إلى الكفر سواءً بطريقة صريحة أو ضمنية.

وعندمـا تفشـى فكـر التكفـير في السجن الحربـي في منتصف الستينـات تمت أكبر ثـاني مراجعة في تاريخ الإخـوان وقادها أيضا الهضيبـي الأب وابنـه الـذي صـار مرشـداً في الثمانينـات ومعهما الكثير من علماء وقادة الجماعة منهم عمر التلمساني .. ومن خارج الجماعة الغزالي وسيد سابق وغيرهما.

المراجعات المطلوبة للإخوان في مصر

• أولاً: مراجعـة نظريـة «الشرعيـة أو الدماء»: حينما فقد د. مرسـي كرسـي الرئاسة خطـب خطبة مطولة كرر فيهـا كلمة «دمي ودمكم فـداءً للشرعية» مع أن الشرعية والحكـم لا تستحق أن تبذل فيها الدماء.. وكانت هذه العبارات هي البداية لتدشين ذلك الشعار البائـس الـذي عملت بـه الحركـة الإسلامية المصرية بعـد عزل د. مرسـي عدة سنـوات «الشرعية أو الدمـاء».. وكان البعض لا يصرح بهذا الشعار علناً ولكن الجميع كان يعتقد فيه اعتقاداً جازماً.

وكان أكـثر العقلاء يعلم خطورة هذه الشعـارات وأنها لن تؤدي إلى عـودة الشرعيـة ولن تحقن الدمـاء.. وهذا ما حـدث بالفعل .. فقـد سقط آلاف القتلـى من الجيش والشرطـة والحركة الإسلامية المصريـة وعـوام المصريين .. وسجن الكثير مـن الإسلاميين .. ولم تضـع الشرعيـة ممثلـة في الرئاسـة والحكـم فقط ولكـن ضاع من الإسلاميين كل شيء.. بدءًا من حرياتهم وانتهاءً بأموالهم .. ومروراً بدعوتهم وسمعتهم ومكانتهم لدى المجتمع المصري.

إن كراسـي السلطـة مهما كانت لا تستحق كل هـذه الدماء التي أريقت....ويؤسفنـي أن الحركـة الإسلاميـة المصريـة وعلى رأسها الإخوان لم تتعلم من التجربـة الجزائرية في التسعينات شيئاً.. فقد حـاول الإسلاميـون في الجزائر استعـادة شرعيـة الانتخابات التي ألغـى الجيش الجزائري نتيجتهـا في التسعينات عـن طريق العنف والاغتيالات والتفجيرات فأدى ذلك إلى قتل ١٠٠ألف وجرح ١٧٠ألف جزائري مع شحن الإسلاميين جميعاً إلى السجون.

وقـد ناشـدت الدكتـور مرسي يـوم ٦/٣٠ حينمـا كان معروضاً عليـه إجراء انتخابـات رئاسية مبكرة أنه ليـس أمامه سوى خيارين همـا: خيار الحسن بن علي بالتنازل عـن السلطة وقبول الانتخابات المبكـرة.. وهذا خيار مدحه الرسول «صـ» وفيه حقن للدماء وحفظ للوطن والحركة الإسلامية ومؤسسات الدولة أيضاً .

وإمـا خيار الحرب الأهلية الجزائريـة.. وهو خيار ضار بالوطن كله ومكلف للجميع.. ولكنه للأسف هو ومعظم الإسلاميين في مصر

٤ صعوبات تمنع المصالحة الإخوانية: تشتت القرار الإخواني ـ غياب القائد الملزم ـ عدم وجود قائد مستعد للتضحية ـ التحالف الإقليمي

اختـاروا الخيار الثـاني .. فوقع ما توقعت.. فـلا الشرعية عادت ولا الدماء حقنت.

• ثانيـاً: مراجعة تحويل الحركة الإسلامية من مشروع هداية إلى مشروع سياسي: المشروع الإسلامي مشروع هداية ودعوة أصلاً .. أما السلطة والحكم فهي فروع عليها.. وإذا تنازع الأصل مع الفرع قدمنا الأصـل وأخرنا الفرع.. فالهداية غايـة والحكم وسيلة.. وإذا تنازعت الغاية مع الوسيلة قدمنا الغاية على الوسيلة.

ولعـل أخطر ما أصاب الإخـوان ومعظم الحركـة الإسلامية في مصر وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير هو تخليها طواعية عن موقع الدعوة والهدايـة لتتحـول تدريجياً إلى حركة سياسيـة محضة .. تدور حول السلطـة.. وتدندن حولهـا وتضحي من أجلها بالغـالي والرخيص.. وتبذل دمـاء الآلاف من أبنائها أو أبناء وطنها من الجيش والشرطة .. أو من المتعاطفين معها من البسطاء من أجل كراسي السلطة.

وينبغـي على الإخـوان والحركة الإسلاميـة أن تراجع نفسها في هـذه النقطـة وتقدم غاية هدايـة الخلائق على وسيلـة الوصول إلى السلطـة .. ولعل الفقهـاء والعلماء قديماً كانوا يهربـون من السلطة .. وقـد يسجن أحدهم مـن أجل هروبه من السلطة لا من أجل سعيه إليهـا .. وكلهـم كان يـدرك أن مكانته كفقيه وعـالم أكبر من مكانة الخلفاء والسلاطين.

• ثالثـاً : مراجعـة الخلـط المعيب بـين الشريعـة والشرعية: الشريعـة والشرعية كلمتان بنفس الأحـرف ولكن بترتيب مختلف.. ولـكل منهمـا معنى مغاير تمامـا عن الآخر.. وقد حـدث خلط كبير بـين الكلمتـين و المعنيـين عقب عـزل د/مرسي لدى القطـاع الأكبر مـن الإخوان وشباب الحركـة الإسلامية حتى كاد الفـرق بينهما أن يتلاشـى ..فالشرعية تحولت إلى الشريعة في أذهانهم وعقولهم ..أو أن الشريعـة لن تحيا إلا بعودة الشرعية.. أو عودة شرعية د. مرسي هي السبيل الأوحد لعودة الشريعة.

لقد حدث خلط كبير في العقول و الأفهام بين الأمرين.. والحقيقة المرة أن الفرق بين الشريعة والشرعية كالفرق بين السماء والأرض.

فالشريعـة معصومة وهي اختيار الله الـذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه..

أما الشرعية فهي اختيار البشر .. وهو اختيار غير معصوم وقد يصيب وقد يخطئ

والشريعـة لا يمكن التنـازل عنها .. أما الشرعيـة – أي شرعية – فيمكـن التنازل عنهـا لمصلحة شريعة أو وطنيـة مثل حقن الدماء أو جمـع النـاس على كلمة واحدة .. أو درء مفسدة كبرى.. كما تنازل الحسـن بن علي عـن الخلافة وكان يحكم نصف الكـرة الأرضية .. ولم يعـب عليه في ذلك أحدٌ من الصحابة بـل مدحه الرسول (صلى الله عليـه وسلم) بذلك قائلاً:« إن ابني هـذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين ».

وقد أدى هذا الخلط المعيب إلى مفاسد كبرى حيث ظن عشرات الآلاف مـن الشباب المتديـن في مصر أنه لا سبيـل لإقامة الدين إلا ببـذل الغالي والرخيـص من أجل عودة د. مرسـي ..دون أن يدركوا استحالة عودتـه عملياً .. أو يدركوا أن دماءهـم وحريتهم وأموالهم أغلـى من شرعية أي حاكـم .. ودون أن يدركوا أنـه يمكن التضحية بمنصـب الرئاسة للإبقاء على الديـن والشريعة والدعوة الإسلامية والجمعيات الخيرية والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية.

ولكن كل ذلك ضاع .. وضاعت معه الشرعية التي يطالبون بها.. والغريب أنه بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على عزل د. مرسي ما زال هذا الخلط قائماً .. وما زالت الد ماء تسيل والشباب يشحن إلى السجون نتيجة هذا الخلط المعيب.

• رابعاً: مراجعة فكر التكفير الذي عاد بقوة: لم تعرف جماعة الإخـوان المسلمين التكفير في بداية نشأتها أيام الشيخ حسن البنا .. ولكنها ابتليت به بشدة حينما سجن أبناؤها في السجن الحربي حيث انتشرت دعوات التكفير بشراسة وأدت بعض كتابات سيد قطب والتي كانـت تدور حـول جاهلية المجتمـع والحكومة والطاغـوت إلى تكفير الحـكام والمجتمـع.. حيث أن هذه المعاني كانـت تحتاج إلى ضبط .. وكان سيـد قطـب أديبـاً عظيماً ولكنـه لم يكن فقيهـاً .. ولغة الأدب فضفاضـة تحمل مئات المعـاني التي قد تكون متباينـة ومتعاكسة .. أمـا لغة الفقه والعقيدة فهي لغة منضبطة غاية الانضباط وصاحبها أشبه بالمحاسب الذي يعلم أن زحزحة الصفر عن موضعه قد تزيده أو تنقصـه عدة آلاف .. فهذا واجب وهذا مندوب وهذا مكروه وهذا حـرام وهذه كبيرة وتلك صغيرة .. ولعـل المعاني الأدبية الفضفاضة التـي ساق بهـا قطب كتبـه وخاصة أنـه أكثر من وصـم الحكومات والشعـوب والمجتمعات بالجاهليـة والطاغوتية وما إلى ذلك أدى إلى هذه النوبة العنيفة من التكفير.

وقـد بـذل قادة الإخـوان وقتها جهـداً خارقاً لمحاصـرة ظاهرة التكفـير التي تفشت في السجن الحربي ثم في الجماعة .. وكادت أن تأكل الأخضر واليابس فيها وتدمرها تدميراً .. وكان على رأس هؤلاء الذين حاصروا الظاهرة «الهضيبي الأب والتلمساني».

اعتصام رابعة ومنصته المحرك الأساسي للعنف وكان خطاباً تكفيرياً وتحريضياً وحربياً واستعلائياً بامتياز وفشل في تقديم الخطاب الإسلامي الوسطي

حينما فقد مرسي الكرسي كرر «دمي ودمكم فداءً للشرعية

«فكانت بداية تدشين شعار الإخوان «الشرعية أو الدماء»

وتم عزل المجموعات التكفيرية وكذلك القطبية وحصارها طوال فترة السبعينات في عهد هذين الرجلين .. إلا أن أفكار التكفير عادت مرة أخرى إلى شباب جماعة الإخوان وإلى معظم شباب الحركة الإسلامية المصرية وخاصة بعد عزل د. مرسي.. ودخول الكثير من الشباب السجون وخروج بعضهم منها حاملاً لأشد درجات التكفير.. حتى لا تكاد تجد شاباً منهم الآن لا يكفر الحاكم في مصر علانية وضمناً..

وأعتقد أن الأسباب الرئيسية التي أعادت فكر التكفير مرة أخرى إلى الكثير من شباب الإخوان والحركة الإسلامية المصرية بعد ثورة يناير وعزل د. مرسي .. تكمن في الآتي:

– تحالف جماعة الإخوان غير المسبوق مع الكثير من الجماعات التكفيرية والمسلحة .. ولعل ذلك التحالف ظهر واضحاً وجلياً في منصة رابعة.

– اعتصام رابعة والذي حضره معظم شباب الإخوان والحركة الإسلامية المصرية باستثناء شباب حزب النور .. كان الاعتصام ومنصته هو المحرك الأساسي لعودة فكر التكفير والعنف إلى الجماعات المصرية .. فقد كان خطاب رابعة خطاباً تكفيرياً وتحريضياً وحربياً و استعلائياً بامتياز .. ومثل قمة الفشل في صنع خطاب إسلامي وسطي.

– فض اعتصام رابعة بطريقة مُختلف حولها بين جماعة الإخوان والدولة لكن ترتب عليها ما ترتب .. ولعل أبرزها ما حدث في اليوم التالي لرابعة مباشرة من حرق ٦٠ كنيسة و٢٥٠ قسم شرطة مع قتل وجرح والتمثيل ببعض ضباطها وجنودها مع أن هؤلاء الضباط والجنود لا شأن لهم بفض رابعة وكانوا يبيتون ليلة الفض في أقسامهم .. فضلاً عن حرق ١٠ محافظات و١٢ حي و٥٠ محكمة ونيابة .. ومعظم هذه الحرائق كانت في الصعيد.

– إعلام الدماء والتكفير: فبعد فض رابعة نشأت بعض القنوات التابعة لتحالف دعم الشرعية وكان لا هم لها سوى التهييج الفظيع والإثارة في مقابل تهييج إعلام الإقصاء الذي مارسته بعض القنوات المصرية.. وبعض المذيعين المعروفين بالتهييج.. وقد تبادل الفريقان نوبات التكفير الديني من جهة والتكفير السياسي من جهة أخرى .. وكلاهما كان يصدر مشاهد القتل والموت على شاشته ليهيج أتباعه ويؤزهم على حرب الآخر .. وهذا أدى إلى نوبات عنيفة من الصراع والكراهية والتكفير السياسي والديني واستحلال كل فريق للآخر دون هوادة أو رحمة.

• خامساً: مراجعة تيار العنف المتنامي بين شباب الإخوان في مصر: كانت جماعة الإخوان قد طلقت العنف طلاقاً بائناً منذ الخمسينات عندما حُل الجناح الخاص للتنظيم وظلت على هذا الموقف الجيد منذ الخمسينات وحتى عزل د. مرسي حيث تحالفت الجماعة في اعتصام رابعة مع معظم الجماعات المسلحة في مصر سواءً التي تركت النهج العنيف من قبل أو تلك التي أصرت عليه مثل بقايا القاعدة والسلفية الجهادية و«تنظيم التوحيد والجهاد السيناوي» والذي تحول بعد ذلك إلى «أنصار بيت المقدس» ثم إلى «داعش ولاية سيناء» أو إلى المجموعات التكفيرية التي انضمت إلى «حازمون» بعد ثورة ٢٥ يناير وأعطت زخماً حقيقياً وهائلاً لهذه الحركة .

ومن خلال بعض هذه الخلايا التكفيرية التي انضمت لحازمون تم تأسيس تنظيم إرهابي شهير اسمه «أجناد مصر» قام بتفجيرات كثيرة في منطقة الجيزة.

ثم ما لبثت الأحداث تتوالى والمظاهرات تتصاعد في الشوارع والجامعات ليتم بعدها القبض على عدد من شباب الإخوان في هذه المظاهرات.

وبدأ العنف والرغبة في الثأر والانتقام يدب في شباب الإخوان وباقي الشباب الذي لم يكن يعرف العنف بعد صيحات الدعوة للعنف والقتال والثأر والانتقام على منصة رابعة ثم من خلال قنوات الإخوان.

وقد ترجمت هذه الدعوات العنيفة عملياً وواقعياً في حرق عشرات الكنائس والأقسام والمحافظات والمحاكم والنيابات عقب فض رابعة مباشرة.

ثم بدأ مسلسل العنف يتزايد بطريقة الفعل ورد الفعل.. فبدأت المظاهرات ترد على عنف الشرطة بحرق سيارات الشرطة ومدرعاتها.. ثم حرق كابلات الكهرباء .. وتعطيل المترو.. وحرق عربات القطارات .. وفصل جزء من قضبان السكك الحديدية عند القرى المكتظة بشباب التحالف.. ثم حرق الأتوبيسات العامة ثم تكوين شباب الإخوان وآخرين لمجموعات العنف النوعية مثل «العقاب الثوري» ومجموعات «ولع» وغيرهما .. وكانت حصيلة بعض الأيام مثلا حرق عدة مدرعات للشرطة وقرابة عشرين سيارة أخرى.

وكل هذا العنف يعد درجة متوسطة بالمقارنة لعنف المجموعات المسلحة مثل أجناد مصر أو أنصار الشريعة أو أنصار بيت المقدس

وهي مجموعات تكفيرية مسلحة تستخدم المتفجرات والسلاح الآلي ولا تستخدم المولوتوف مثل مجموعات الشباب الإخواني.

وقد دشن بعض شباب الإخوان صفحات على الفيس بوك وغيرها تدعو إلى ترك السلمية لأنها لم تغن عنهم شيئاً وأنها السبب في ضياع الحكم والسلطة من الحركة الإسلامية وجرأة النظام عليها .. وبعضها يدعو إلى تقليد داعش.. وبعضها يدعو إلى حمل السلاح مباشرة ودون مواربة.. وساعد ذلك كله على شرعنة العنف لدى هؤلاء الشباب . وقد ساهم أيضاً في شرعنة العنف ودعمه علناً تلك البيانات المتعددة التي صدرت عن بعض العلماء الكبار في العالم الإسلامي والمحسوبين على جماعة الإخوان مثل «بيان الكنانة» والذي أباح صراحة التصدي للشرطة والجيش ومقاتلتهما دفعاً للصائل أو ثأراً من ضابط معين.

وهذا والله تخريج فقهي غير صحيح وسيؤدي إلى مزيد من القتلى والجرحى في صفوف الجيش والشرطة من جهة والإسلاميين من جهة وإلى تعامل الفريقين بلغة الرصاص بدلاً من لغة القبض.. مع أن القبض على الإسلامي أقل مفسدة من قتله .. وبقاؤه في السجن أقل مفسدة من تصفيته .. وفكرة رد الصائل هي فكرة خاطئة نظرياً في هذا الواقع .. وغير عملية التطبيق .. ومفاسدها أكثر من مصالحها. ويمكننا القول إن جماعة الإخوان خسرت كثيراً بتوجهات بعض شبابها إلى العنف ودعم بعض شبابها الآخر لعنف وتفجيرات المجموعات المسلحة المصرية ورغبة البعض الثالث في دعم وتأييد داعش وميولها إلى الدعشنة.

صعوبات المراجعة والمصالحة لدى الإخوان

هناك عدة صعوبات تحول بين الإخوان وبين إجراء مراجعات فكرية أو مصالحات مع الدولة المصرية في هذه الأيام تتمثل في الآتي:

تشتت القرار الإخواني ما بين قيادات إخوانية نافذة وفاعلة في السجون المصرية.. وأخرى هاربة داخل مصر.. وثالثة هاربة خارج مصر وموزعة على عدة دول أهمها قطر وتركيا وغزة والسودان .. فأي هذه القيادات سيمسك بدفة قيادة المراجعة والمصالحة ويقود سفينتها إلى بر الأمان.

عدم وجود قائد إخواني لديه حتى الآن الاستعداد للتضحية بجاهه والإعلان عن أخطاء سياسية وإدارية وتربوية وقعت فيها الجماعة في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير.

عدم وجود قائد إخواني قوي ومؤثر وملزم للكافة يحمل على كتفيه عبء المراجعة والمصالحة – وما أكثر أعبائهما المادية والمعنوية – ويستطيع إلزام باقي فصائل الجماعة بما يتم الاتفاق عليه.. ويكون كذلك ملزماً لقوى التحالف التي قد لا تقبل المصالحة.. وإذا قبلتها قد يرفضها بعض شبابها.

التحالف الإخواني الإقليمي.. فهذا التحالف كما كان له دور في مساندة الإخوان في الحكم وبعده.. فقد يكون عائقاً أمام المراجعة والمصالحة.. خاصة إذا تضاربت هذه المراجعة والمصالحة مع مصالح هذه الدول الإقليمية مثل تركيا أو قطر أو غيرهما.. فالتحالفات الإقليمية عادة ما تكون سلاحاً ذا حدين.. وقد يجرح ويؤذي صاحبه قبل أن يجرح ويؤذي خصمه.

ثانياً: الجهاد .. ضوابطه ومشروعيته

الجهاد في الإسلام :غاية أم وسيلة .. رحمة أم قسوة.. دفاع أم عدوان

قتل آلاف المدنيين في تفجير برجي التجارة الأمريكيين في ١١ سبتمبر باسم الجهاد في سبيل الله .. وقتل المدنيين في تفجيرات بوسطن ولندن ومدريد باسمه، وقتل المدنيين المسلمين وغيرهم في تفجيرات الرياض والرباط والدار البيضاء وشرم الشيخ باسمه.. وخطف وقتل الشيخ الذهبي العالم الأزهري الجليل باسمه .. وفجرت الميلشيات الشيعية مثل «عصائب الحق والحشد الشعبي وغيرها « مساجد السنة في العراق، وفجرت داعش مساجد الشيعة باسمه.. واغتيل العلماء و فجروا في المساجد باسم «الجهاد» ..وذبح عشرات الجنود المصريين في سيناء في مذبحتي رفح الأولى والثانية باسمه .. وذبح عشرات المواطنين المصريين المسيحيين في ليبيا على يد داعش باسمه .. وفجرت داعش المساجد في السعودية والكويت والعراق باسمه .. وكل ذلك وأمثاله لا يمت للجهاد بصلة مما يستلزم علينا وعلى كل الباحثين تحرير هذه الفريضة العظيمة من أولئك الجهلة الذين اغتصبوها عنوة وأساءوا إليها وجعلوا الناس يكرهونها ويمقتونها وينسون جهاد النبي الحق الذي جاء رحمة للعالمين حتى في جهاده ونضاله.

الجهاد الفريضة المظلومة

إنها حقاً الفريضة التي ظلمها الجميع .. ومنهم أهلها الذين وضعوا السيف في غير موضعه فقاتلوا في المكان والزمان الخطأ وبالطريقة الخطأ، فأساءوا إلى هذه الفريضة العظيمة التي شرعها الإسلام لحفظ الأوطان وردع الأعداء وحقن الدماء وليس إراقتها دون مبرر.

وهي الفريضة التي ظلمها خصومها الذين ينكرونها ويرفضونها أو يقولون أنها ليست من الإسلام .. ناسين أن الحق لابد أن تحميه قوة عادلة راشدة تحمي ولا تبطش، تدافع ولا تظلم.

فليس للمسلمين أخلاق فحسب .. ولكن لسيوفهم أخلاقاً أيضاً .. فهي لا تقتل طفلاً ولا امرأة ولا شيخاً ولا فانياً ولا تقطع شجرة ولا نخلة في حالة الحرب .. فكيف يكون حالها في السلم .. لقد

قتل المدنيين في ١١ سبتمبر وتفجيرات السعودية والعراق وبوسطن ولندن واغتيال الشيخ الذهبي ليس جهاداً

احترم الإسلام النخلة والشجرة المثمرة في أرض العدو حتى في حالة الحرب لأنها تفيد الناس أجمعين.

«الجهـاد» هو الفريضـة المظلومة والتي أسـاء إليها أهلها الذين يكفـرون المسلمين ويفجـرون المدنيـين ويقتلونهم باسـم الإسلام .. فيضروا الإسلام أكثر من أعتى أعدائه.

فالذين يكفـرون الجيش والشرطة والحكام يجرون بلادهم إلى الخلف ويسيئون إلى الإسلام والدين بل والجهاد في سبيل الله أعظم إسـاءة .. ويلطخون ثوب الإسلام النقـي الأبيض بالدماء الحرام .. ويلوثون دعوة الإسلام الطاهرة.

وبـدلاً أن يقدمـوا الإسـلام للناس غضـاً طرياً صافيـاً نقياً قدموه مشوهاً ممزقاً باهتاً جامداً.

إن رسالة الإسلام الأساسية تكمن في التبشير لا التنفير والتجميع لا التفريـق .. والرحمـة بالناس لا القسوة عليهـم ..فمن نفرهم ولم يبشرهـم.. وفرقهم ولم يجمعهـم .. وعسر ولم ييسر عليهم .. وقسا عليهم ولم يرحمهم فليبحث له عن زعيم أخر غير النبي (صلى الله عليه وسلم) وعن دين آخر يتحدث عنه سوى الإسلام.

هل القتال فخر في نفسه

إن القتـال ليـس فخـراً في حـد ذاتـه .. فالوحوش في البراري تتقاتـل ويقتـل بعضها بعضـاً .. ولكن الفخر الحقيقـي هو أن تقاتل في سبيـل الله نصـرة للدين وإعزازاً للإسـلام ودفعاً للفتن ودفاعا عن الأوطان.

أما القتـال والتكفير وتفجير المدنيين وخطف المسلمين فلا ثمرة لـه سوى إراقة دماء الأبريـاء وسفك الدماء المعصومة وزرع الأحقاد وإضعاف الأمة أمـام أعدائها الحقيقيين وزرع الخوف من كل ما هو إسلامـي .. وهذا يلحـق بقتال الفتنة الذي حرمتـه الشريعة ومنعته نصوص الكتاب والسنة.

إن أمـة الإسـلام لها أخـلاق وسيوفها أيضاً لهـا أخلاق .. فهل نسينا قولة الصحابي أبو دجانة «لقد أكرمت سيف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن أقتل به امرأة».

رغـم أن «هند» وقتها كانت تقاتل في جيش المشركين في «غزوة أحـد» وتحثهم على الحـرب. لقد بلغ مـن أخلاق سيـوف أمتنا أنها تحمـي المساجـد التي يذكـر فيها اسـم الله كثيراً وتحمـي الكنائس ومعابـد اليهود في بلاد المسلمين رغم اختلاف العقيدة.. وتدافع عن حرية عقائدهم وأموالهم وأعراضهم.

لقـد أسـاء البعض لفريضـة الجهاد العظيمة التـي قرنت دوماً بالرحمـة .. فهذا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقف على رأس امـرأة مقتولة في أحد معاركه فيقول «مـن قتل هذه».. وفي رواية «ما كانت هذه لتقاتل» .. وكأنه يفسر بالروايتين معاً علة الحرب والقتال في الإسـلام وهي «المقاتلـة» .. كما قال أغلب فقهـاء السلف .. فمن قاتلك أو اعتدى عليك تقاتله .. امتثالاً لقوله تعالى «وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ ».

فالجهاد في الإسلام ليس اعتداءً على الآخرين أو تسلطاً عليهم أو فرض الإسلام أو الرأي والفكر عليهم بالقوة .. ولكنه الدفاع عن بلاد المسلمين والذود عن حرماتهم.

حقيقة الجهاد في سبيل الله وفرضيته

الجهـاد في سبيـل الله هـو ذروة سنـام الإسـلام، وهـو أعظم الأعمال وأزكاها، وهو أيسر الطرق إلى رضوان الله تعالى والجنة.

ولقـد تواتـرت الآيـات والأحاديث التـي تدل علـى عظيم فضل الجهاد، وسمو مكانته ورفعته والتي تحث عليه وترغب فيه.

قال تعالى: «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّـةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّه مَعَ الْمُتَّقِينَ».

وقـال تعالى:«انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِـدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وإن مـن شرف الجهاد وعظمته أن يقـول النبي «صلى الله عليه وسلـم « في شأنه: لولا أن أشق على المسلمين ما قعدت خلاف سرية، والذي نفس محمد بيده لوددت أني أغزو في سبيل الله فأقتل ثم أغزو فأقتـل ثم أغزو فأقتل « ولا غرو في ذلـك فللجهاد في سبيل الله أجر عظيم وفضل عميم ورضوان من الله أكبر.

مفهوم الجهاد

إن أحـكام الجهـاد الحـق في الإسـلام تنطلق مـن قوله تعالى «اعْدِلُـوا هُـوَ أَقْـرَبُ لِلتَّقْوَى» ومن قـول النبـي الكريم (ص) «من لا يرحـم النـاس لا يرحمه الله» ومـن عدل الإسـلام ورحمته أن جعل الجهاد ردا للعـدوان وصداً له وليس عدوانا علـى الآخرين «وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ».

ويأتي السؤال المهم «من يا رب» فتأتي الإجابة «الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ» ثـم ضبط القتال بقولـه» وَلاَ تَعْتَدُواْ « فالعلة في الحرب والجهاد وهي المقاتلـة والعدوان وليس اختلاف الدين أو العرق أو اللون فمن قاتلك تقاتلـه.. ومن اعتدى عليك ترد عدوانه ومـن عدل الإسلام ورحمته

أن جعل الجهاد نصرة للمستضعفين والمظلومين « ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان»

الجهاد غاية أم وسيلة

إن أكبر إشكالية يمر بها الفكر الإسلامي المعاصر هو عدم التفريق بين الغايات والوسائل أو الخلط بينهما، ومن أجل حل هذه الإشكالية كتبت كتاباً مهمًا أسميته «هداية الخلائق بين الغايات والوسائل».

وقد ترتب على هذا الخلط بين الوسائل والغايات إلباس الوسائل ثوب الغايات في ثباتها ولزومها واطرادها على مر الزمان واختلاف المكان .. وقد انعكس هذا الخلط سلباً في مجال التطبيق .. حيث ظن البعض أن الوسائل مقصودة لذاتها لا لغيرها فكلف نفسه ما لا يطيق، وضيق من الدين واسعاً ولذا ينبغي فض الاشتباك بين الوسائل والغايات نظرياً وعملياً.

فالجهاد لم يكن يوماً من الأيام هدفاً في ذاته ولا غاية .. فلم يشرع الإسلام القتال من أجل القتال وإنما كان الجهاد في سبيل الله وسيلة لحفظ الدين وإعزازه، وإعلاءً لكلمة الله تعالى .. فهو وسيلة من ضمن الوسائل العديدة لتحقيق الأهداف العظمى والآمال السامية التي أرادتها الشريعة الغراء، وليس غاية مرادة لذاتها، يقول العز بن عبد السلام – رحمه الله – وجعل رسول الله «صلى الله عليه وسلم «الجهاد تلو الإيمان لأنه ليس بشريف في نفسه وإنما وجب وجوب الوسائل».

لقد رأينا النبي «صلى الله عليه وسلم» في سيرته العملية يعامل الجهاد في سبيل الله معاملة الوسائل لا الغايات فكان «صلى الله عليه وسلم» تارة يقاتل وتارة يصالح، وأخرى يحالف، ورابعة يرجع من غير قتال.

فإذا تقرر أن الجهاد وسيلة لا غاية جرت عليه ما تجري على الوسائل من أحكام، فيجب الجهاد ويلزم إذا ما توافرت الشروط والأسباب وانتفت الموانع.

متى يمنع الجهاد

طالما أن الجهاد وسيلة لا غاية فيجري عليه ما يجري على الوسائل من أحكام، فقد يحرم إنفاذ الجهاد إذا لم تتوافر مقتضياته، أو شروطه، أو وجد المانع منه، أو كان إنفاذه سيؤدي إلى أضرار أخرى بمقاصد الشريعة تكون أهم وأولى منه، كأن يكون إنفاذه سيؤدي إلى تضييع الدين لا حفظه، أو إضاعة وإهلاك الأنفس في غير فائدة .. أو حينما تترتب عليه مفاسد أكبر من المصالح التي يرتجى تحقيقها عبره، أو يكون مهدراً للأنفس لا حافظاً لها، أو يكون فتنة للناس لا درءًا للفتنة أو يكون صاداً عن سبيل الله لا مرغباً الأنفس في طريق الله. وهذا باب دقيق وصعب، يحتاج إلى أفهام ذوي الأحلام والنهى، حتى لا يؤدي عدم الفهم الدقيق لهذا الباب إلى إراقة الدماء أو تفتيت وتمزيق الدول أو إشاعة الفتن الطائفية أو العرقية أو المذهبية فيها، أو إضاعة الأموال بدون أي مصلحة شرعية، بما يؤدي إلى مفاسد عظيمة في الدين والدنيا تربو على مصالح الجهاد.

ضوابط الجهاد

الجهاد كغيره من الفرائض والأحكام له شروط وموانع وضوابط تضبطه .. فمن ضوابط الجهاد أنه لم يفرض على الأطفال ولا النساء ولذا لا يجوز الزج بهم في الحروب إلا في حالات اضطرارية كأن يحدث غزو للوطن ولا يستطيع الرجال مجابهته وحدهم ففرض الفقهاء على المرأة أن تقاوم الغزو حتى دون إذن زوجها.

ومن أحكامه حرمة قتل المدنيين وذلك بنص القرآن «وَلاَ تَعْتَدُواْ» والتي فسرها ابن عباس بقتل الأطفال والنساء والشيوخ و الزمني» أي أصحاب الأمراض المزمنة «الذين كانوا لا يشاركون في الحرب، وحرمة قتل الرهبان وأصحاب الصوامع .. وقد نهى عمر بن الخطاب «رضي الله عنه « عن قتل المدنيين بقوله موصياً جيوشه «لا تقتلوا الفلاحين فإنهم لا يناصبونكم العداء».

والفلاحون هم من جملة المدنيين الذين كانوا لا يشتركون في الجيوش قديماً .. وكأنه يبين علة القتال وهي العدوان والمقاتلة.

وقد وجد رسول الله «صلى الله عليه وسلم» امرأة مقتولة فقال « ما كانت هذه لتقتل « وفي رواية أخرى « ما كانت هذه لتقاتل « وكلا الروايتين يفسر أحدهما الآخر. وكان رسول الله «صلى الله عليه وسلم « يقول لقواد جيوشه « لا تقتلوا شيخاً فانيا ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة « .. وكل هؤلاء جميعاً يطلق عليهم في عرف القانون الدولي الحديث «اسم المدنيين» وهم الذين يختلفون عن العسكريين من أهل الحرب والقتال، وهؤلاء لا يقتلون حتى في حالة الحرب.

والمتأمل لمعظم ضحايا تفجيرات القاعدة تجدهم من المدنيين وقد قام بعض الباحثين بإحصائية لتفجيرات كثيرة مثل تفجيرات الرياض والدار البيضاء وفندق عمان وبرجي التجارة بنيويورك وطابا وذهب وشرم الشيخ فوجد أن أكثر من ٩٠٪ من القتلى في هذه

الجهاد فريضة ظلمها أهلها فوضعوا السيف في غير موضعه وقاتلوا في المكان والزمان الخطأ

ليس للمسلمين أخلاق فحسب ولكن لسيوفهم أخلاقاً فهي لا تقتل طفلاً ولا امرأة ولا شيخاً ولا فانياً ولا تقطع شجرة في الحرب

التفجيرات من المدنيين فضلاً عن تفجيرات ١٣ نوفمبر في فرنسا ..وكذلك مذابح داعش أو مذابح ميلشيات الحشد الشعبي وعصائب الحق وبدر وغيرها التي تقتل بالاسم وتذبح بالمذهب وتفجر المساجد في أثناء صلاة الجمعة على مصليها من السنة دون ذنب ارتكبوه .

حكم استهداف السائحين بالقتل

تكرر استهداف السائحين بالقتل من بعض التنظيمات التي تدعي الجهاد في سبيل الله والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ومنها مذبحة الأقصر بصعيد مصر الذي راح ضحيتها قرابة مائة سائح أجنبي سنة ١٩٩٧م، وتفجير الطائرة الروسية بعد إقلاعها من مطار شرم الشيخ وقتل السياح الأوربيين على أحد الشواطئ التونسية وغيرها.

وحرمة قتل السياح تأتي من ثلاثة أبواب:

أولاً: إن الأصل في كل الدماء العصمة ولا يزول هذا الأصل إلا بدليل أنصع من شمس النهار، فهكذا أجمع علماء الإسلام .. كما أن من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية «حفظ النفس «.. والنفس هنا مطلقة لأنها جميعاً معصومة « مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا « وقد سوى القرآن بين النفوس جميعاً في هذه الآية.

ثانياً: أنه مدني غير محارب ولا يجوز قتله أو قتاله لما ذكرناه من قبل في حرمة قتل المدنيين .. حتى لو كان من دولة في حالة حرب معنا.

ثالثاً: أنه دخل بلاد المسلمين بعهد وأمان وميثاق، والاعتداء عليه بأي صورة يعد غدراً وخيانة للعهد وخرقاً للأمان ومنظومته التي تفيد المسلمين أكثر من غيرهم لأنهم في حاجة للغرب أكثر من حاجة الغرب إليهم.

ولعقود الأمان صور حديثة معروفة منها تأشيرة الدخول، أو الفيزا، أو دعوة أي محفل علمي أو جامعة أو شركة أو أسرة أو تصريح الدولة له بالدخول سواءً عبر شركات السياحة أو غيرها .. وكل دخول للسائح بطريقة قانونية مشروعة هي بمثابة عقد أمان يلحق بعقود الأمان التي نص عليها الفقه الإسلامي قديماً وحديثاً.

أما القول بأن الأمان الذي تعطيه الحكومات لا يلزم هذه الجماعات فهو قول لا يمت للعلم ولا للفقه بصلة .. فالعبرة في انعقاد الأمان شرعاً هو ما يفهمه طالب الأمان الذي لا علاقة له بهذه الخزعبلات التي يطلقها بعض منظري هذه الجماعات التي تريد استحلال دماء السياح هكذا دون حجة من شرع أو دين أو قانون .. والغريب أنها تفعل ذلك بالسياح نكاية في الحكومات وصراعاتها .. فما علاقة هؤلاء السياح بهذه الصراعات .. وهل يجوز تعليق دماء السياح رهينة لمثل هذه الصراعات التي لا تنتهي أبداً في أي بلد عربي بين الحكومة وبعض التيارات الجهادية المسلحة .. وماذا لو عاملت الحكومات والشعوب في البلاد الأوربية المسلمين هناك أو القادمين إليها بنفس المعاملة فقتلتهم أو فجرتهم فهل كنا نقبل ذلك أم لا ؟! .

هل نسخ الجهاد خياري الصبر والصفح

من الخطأ القول بأن فرض الجهاد نسخ الصفح والصبر كخيار إسلامي أصيل لأن معنى هذا القول أنه لا يجوز لأهل الإسلام لزوم الصبر أو اختيار الصفح والعفو مع من يخالفهم وهذا كلام لا يقبله عقل فقد تواترت الآيات التي تدعو إلى الصفح والصبر وقد ذكر القرآن الصفح والعفو في ١٩ آية وأمر رسوله بها ولا يمكن أن تنسخ هذه الآيات .. والصواب في هذا الأمر هو أن فرض الجهاد نسخ وجوب لزوم الصبر على المسلمين ولم ينسخ جواز الصبر والصفح وفارق كبير بين الأمرين.

أما القول بأن آية السيف نسخت ١٢٤ آية من آيات الصفح والصبر والكف عن غير المسلمين فهذا غير صحيح .. وقد أنكر كثير من العلماء هذا الأمر .. يقول السيوطي عن خيار الصبر «وبهذا يضعف ما لهج به كثيرون من أن الآية في ذلك منسوخة بآية السيف وهي ليست كذلك».

وفي الختام أقول: من ذا الذي يستطيع أن ينسخ خيار الدعوة إلى الله أو فضيلة الصبر على الأذى أو لا يحبذ العفو عند المقدرة أو يريد أن يلغي الصبر على الأذى أو خيار الصلح بآية واحدة هي آية السيف، أليست كلها خيارات طبقها وعمل بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى آخر يوم في حياته .. ولولا أن المقام ليس مقام تفصيل لزدت في ذلك كثيراً. الله أهدى المسلمين لفهم كتابه والعمل بهدي نبيه الكريم وخاصة في فهم هذه الفريضة العظيمة التي أساء إليها المسلمون أيما إساءة ولطخوا سمعتها أو تقاعسوا عن الدفاع عن بلادهم حتى احتلت أو سرحت الأساطيل في مياههم الإقليمية والطائرات في سمائهم.

* كاتب ومفكر إسلامي

دور أمريكا ودول إقليمية في رعاية التنظيمات الإرهابية من القاعدة إلى داعش

لا يمكن الحديث عن دور للولايات المتحدة والدول الغربية في رعاية تنظيم داعش دون الرجوع إلى علاقة الولايات المتحدة في بناء ورعاية تنظيم القاعدة، على اعتبار أن التنظيم الأم الذي خرج من رحمه تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الرافدين الذي تطور إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق ثم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

د. محمد مجاهد الزيات *

سوف نتناول هذه القضية في ثلاث مراحل زمنية الأولى عملية بناء وظهور تنظيم القاعدة في أفغانستان وما يسمى الحرب المقدسة لاستنزاف الاتحاد السوفيتي، والتي أسفرت عن خروج الجيش السوفيتي مهزوما من أفغانستان وتصاعد نشاط وقوة تنظيم القاعدة. والمرحلة الثانية، بعد نجاح أبو مصعب الزرقاوي في بناء تنظيم التوحيد والجهاد والذي انصهر بعد ذلك مع بعض فصائل المقاومة العراقية في مواجهة الاحتلال الأمريكي، ثم النجاح في بناء تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين. والمرحلة الثالثة التي نجح فيها تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق في التمدد في سوريا وإعلان الخلافة الإسلامية في سوريا والعراق وهي المرحلة الممتدة منذ عام ٢٠١٤ م، حتى الآن.

المرحلة الأولى، محاولة إسقاط الاتحاد السوفيتي وبناء تنظيم القاعدة:

رغم ما أثير من روايات حول الدور الأمريكي أو دور المخابرات المركزية الأمريكية في بناء تنظيم القاعدة، إلا أننا هنا سوف نقتصر على الروايات ذات الصلة بمسؤولين أمريكيين كبار تناولوا هذه القضية بالتفصيل، ويأتي على رأس هذه تصريحات كبار المسؤولين الأمريكيين بعلاقة الولايات المتحدة بتنظيم القاعدة وهم:

- تصريحات هيلاري كلينتون بالدعم الأمريكي لإنشاء القاعدة: جاء الاعتراف الأهم بأن الولايات المتحدة هي من خلقت تنظيم القاعدة في إطار صراعها الكوني مع الاتحاد السوفيتي من جانب وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «هيلاري كلينتون»، التي أكدت على أن المخابرات الباكستانية لعبت دورا كبيرا في دعم التصور الأمريكي لوقف محاولة التمدد الروسي في أفغانستان، واستخدام المجاهدين العرب كأداة من أدوات الاستراتيجية الأمريكية للقضاء على الاتحاد السوفيتي السابق، وتأتى اعترافات هيلاري كلينتون على النحو التالي:

– إن القاعدة على الأقل في مرحلة التأسيس كانت جزءاً من تصور أمريكي هدفه الانفراد بقيادة العالم وتأكيد نهاية التاريخ كما أشار « فوكوياما».

– إن استخدام الفكر الجهادي المتطرف وتوظيفه في هذه المسألة أمر مهم على اعتبار أن فكر الشباب العربي في مرحلة السبعينيات والثمانينيات كان متأثرا بذلك الفكر بصورة كبيرة.

– تأكيد السيدة هيلاري كلينتون خلال مؤتمراتها الانتخابية مؤخراً، إن الذين قدمنا لهم المساعدات والدعم (تقصد المجاهدين في أفغانستان) هم الذين يحاربوننا ويهددون الأمن القومي الأمريكي.

– تصريحات مستشار الأمن القومي الأمريكي «بريجنسكي»:

أكد مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر «بريجنسكي» في مقابلة مع المجلة الفرنسية «التوفيل أوبزرفاتور» بأن الولايات المتحدة كانت تريد انهيار الاتحاد السوفيتي بأي وسيلة سواء من خلال دعم طالبان أو غيرها، وعندما أشار أحد الصحفيين له بأن الولايات المتحدة تربي وحشاً يمكن أن يهدد أمن العالم كانت إجابته : إن إسقاط الاتحاد له الأولوية بغض النظر عن الآثار الجانبية.

• شهـادة إد مـاك وليامـز الموظف السابـق بالاستخبارات العسكريـة الأمريكيـة: ذكـر إد مـاك وليامـز الموظـف السابـق بالاستخبارات العسكرية وأحـد موظفي طاقم السفارة الأمريكية في كابـول أنـه في عام ١٩٨٨م، بعـد أكثر من ثمـاني سنوات على الغـزو الروسي لأفغانسـتـان حدث انفجار ضخم نـاتج عن سيارة مفخخة، استهدفت عددًا كبيرًا من المدنيين الأفغان المنتمين لأقلية الهـزارة التي تعاني مـن الاضطهاد، وقد شن هـذا الهجوم «قلب الديـن حكمتيار» قائـد المجاهدين الممولـين والمدعومين من وكالة الاستخبـارات الأميركية، واكتشف ماك وليامـز فيما بعد أن هذا الهجـوم كان جزءا من المخطط الذي أعدتـه وكالة الاستخبارات المركزيـة للضغـط علـى الاتحـاد السوفيتـي في كابـول بالتعـاون مـع الاستخبـارات الباكستانيـة. وفي أعقاب أحـداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، أصبحـت قضيـة دعـم الولايـات المتحـدة للمتشدديـن الإسلاميين ضـد السوفييت حساسـة.وإن كان مسؤولون سابقون في وكالـة الاستخبـارات المركزية أكـدوا أن الوكالة لعبـت أدوارا بـارزة في تمويل الإرهـاب المتشدد في أفغانسـتـان، وتركت الإدارة الأميركية المسؤولية على جهـاز الاستخبارات الباكستاني للتعامل مع الجماعات المتمردة، وخصصـت باكستان ٧٠٪ على الأقل من إجمـالي المساعدات الأمريكيـة لصالح المتطرفـين، وأكد قدامى المحاربين الأميركيين أن باكستان عرضت هذا الأمر على الولايات المتحدة حيث ذكر روبـرت أوكلي سفير أمريكا بأفغانستان الفترة مـا بين ١٩٨٨-١٩٩١ م، بأن باكستان أقنعت الولايات المتحدة بأن الاعتمـاد علـى الإسلاميين المتشدديـن كان أنسـب خطة لإخراج السوفييـت مـن أفغانستان، وذكـر زينغيو بريجنسكـي، مستشار الأمـن القومي لجيمـي كارتر بأن وكالـة الاستخبـارات المركزية دعمـت الإسلاميـين الأفغـان حتـى قبل غـزو الروس للبلاد في ديسمـبر عـام ١٩٧٩م ، وأن الولايـات المتحدة منحـت المعارضين للنظـام الموالي للاتحاد السوفياتي في كابول مساعدات سرية قبل ستة أشهر من الغزو السوفيتي.

كان المسؤولـون الأمريكيون أكثر حذرا عندما كان الأمر يتعلق بالأصوليين العرب الذين تدفقوا إلى أفغانستان، وشرعت تظهر في وقت لاحق مسألة الجهـاد العالمي وتنظيم القاعدة، لا يمكن لأحد أن ينكر أنهم كانوا هناك، ولكن أصبح الاتصال بهم من قبل وكالة الاستخبارات المركزية موضوعا دقيقا على نحو متزايد بعدما ركز تنظيـم القاعدة وجوده هناك في العـام ١٩٩٠م. كان أفضل تعبير لروبرت غيتس، الـذي أصبح مديرا لوكالة الاستخبارات المركزية في العام ١٩٩١ م، عندما قال : إن الوكالة حافظت على مسافة من المجاهدين العرب وقال «درسنـا سبل زيادة مشاركتهم على شكل لـواء دولي، ولكـن ذلك لم يحدث لأن الجهاديـين أخذوا يتدفقون إلى أفغانستان من مختلف أنحاء العالم العربي».

تورطت الولايـات المتحدة في تجنيد المقاتلـين العرب حيث تم استقطـاب العديـد منهم من خلال شبكة مـن مكاتب التجنيد في أفغانسـتـان، وكان الفلسطينـي عبـد الله عزام هو المسـؤول الأول عن عملية التجنيد حيـث أسس مكتب الخدمات «ماك» والمعروف أيضـا باسم مكتـب الخدمات الأفغـاني في عـام ١٩٨٤م، بهدف جمـع الأمـوال والمجندين، ووفقـا لأحد عملاء مكتـب التحقيقات

الفيدرالي ومكافحة الإرهاب وهو خبير سابق بذل جهود كبيرة لفضح برنامج التعذيب بعد أحداث ١١ سبتمبر من قبل وكالة المخابرات المركزية إنه منذ عام ١٩٨٠م، دعمت الولايات المتحدة الجهاد في أفغانستان حيث قام عزام مسؤول مركز التجنيد بزيارات رسمية للولايات المتحدة وقام بتجنيد العديد من المسلمين للقتال في أفغانستان تحت شعار الجهاد ضد السوفييت، وأكد ماك وليامز على هذا الأمر عندما أشار إلى أن التعاون بين الولايات المتحدة ومكتب عزام كان قائم على تجنيد المقاتلين العرب للذهاب إلى أفغانستان للجهاد وفقاً للخطة الموضوعة من قبل و كالة المخابرات المركزية.

• مذكرات وليام كيسي المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية: ويأتي ما أكدته بعض المصادر الإعلامية الأمريكية وتسريبات لعناصر استخبارية أمريكية حول علاقة المخابرات المركزية بتنظيم القاعدة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بعملية المخابرات المركزية الأمريكية في أفغانستان والتي سميت بعملية اصطياد الدب السوفيتي، وقد أفادت هذه التقارير أن رئيس المخابرات الأمريكي الأسبق وليام كيسي كان يعد لنشر مذكرات تحتوي على خلاصات لهذه العملية إلا انه تم اغتياله ولم تصدر هذه المذكرات، وكان خلاصتها أن المخابرات المركزية الأمريكية وجدت أن تمويلها للمجاهدين المقاتلين في أفغانستان قد تزايد بصورة تتجاوز قدراتها وتقتضي الحصول على تصديق من الكونجرس لتمويل هذه العملية، وجاء الحل عندما زار رئيس المخابرات الفرنسية آنذاك واشنطن والتقى بالسير وليام كيسي وسأله عما تفعله الولايات المتحدة بالأفيون الذي يصادر في أفغانستان، فأوضح له أنه يتم حرقه فاقترح المسؤول الفرنسي -وكان على علم بالصعوبات التي تواجه عملية اصطياد الدب السوفيتي في أفغانستان- أن يتم بيع هذا الأفيون والمخدرات في منطقة الشرق الأوسط وأسيا وتستخدم حصيلة البيع لتمويل تلك العمليات. وأوضحت تلك المصادر أن رئيس المخابرات المركزية الأمريكية طلب من المسؤول الفرنسي عرض الأمر على الرئيس الأمريكي وقتها ريجان لاستطلاع رأيه وعندما قابل المسؤول الفرنسي الرئيس ريجان وعرض عليه الأمر استفسر ريجان من كيسي عن رأيه بهذا الخصوص فأكد له أنه الرئيس وأنه صاحب القرار وذلك خوفا من تحمله المسؤولية، فأوضح له ريجان أنه يوافق على ذلك فارتفع انتاج الأفيون في أفغانستان ٤ أضعاف لتمويل صفقات السلاح والعمليات للمجاهدين في أفغانستان كما تم تسريب كميات منه لجنود وضباط الجيش السوفيتي للمساعدة على إدمانهم. وترجح تلك المصادر أن اغتيال وليام كيسي كان لإخفاء تلك الحقائق.

• المرحلة الثانية، التغاضي الأمريكي عن نشاط التنظيمات الإرهابية عقب احتلالها للعراق: وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية، وهي تبلور وظهور الدولة الإسلامية في العراق التي خرجت من تنظيم التوحيد والجهاد ومجلس شورى المجاهدين بزعامة أبو مصعب الزرقاوي فإن الدور الأمريكي كان لايزال موجودا في خلفية عمل ونشاط ذلك التنظيم، حيث رغم إعلانها موقفا متشددا ضد هذا التنظيم الذي تبنى ممارسات إرهابية تفوق ما قام به تنظيم القاعدة، إلا أن الولايات المتحدة لم تقم بمواجهات حاسمة مع التنظيم خلال فترة الاحتلال ويشير بعض المراقبين إلى أنه كان من بين العوامل التي حكمت الموقف الأمريكي في هذا الخصوص كان الرغبة في تحقيق نوع من التوازن مع الفصائل الشيعية المتطرفة. وبالتالي ساهم الاحتلال الأمريكي للعراق واسقاط نظام صدام حسين بدعوى حيازته للأسلحة الكيماوية والتي ثبت كذبها، في خلق مجال حيوي جديد لتنظيم القاعدة وبلورة فكر وأيديولوجيا أبو مصعب الزرقاوي المذهبية والطائفية والانتقال من تنظيم التوحيد والجهاد إلى دولة العراق الإسلامية، وفتح الباب أمام الجيل الثاني لتنظيم القاعدة الذي كان أكثر شراسة في عنفه، وفي تأجيج الصراع المذهبي والطائفي في العراق وفي المشرق العربي كله.

الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب تحكمها المصالح وأفقدتها ثقة أوروبا

وقد مهدت أمريكا من خلال إنشائها سجن بوكا وهو معسكر اعتقال أنشأته الولايات المتحدة في محيط مدينة أم قصر جنوب العراق، و كان يتواجد بهذا السجن أهم قيادات التنظيم الحاليين وعلى رأسهم إبراهيم بن عواد البدري السامرائي «أبو بكر البغدادي»، وتشير مصادر متعددة إلى أن الولايات المتحدة كانت ألقت القبض على البغدادي في الفلوجة عام ٢٠٠٤ م، بعدما ساعد في تشكيل الميليشيات المسماة بـ«جيش أهل السنة والجماعة»، ومكث البغدادي في هذا السجن ١٠ شهور قبل أن يتم الإفراج عنه في نهاية عام ٢٠٠٤م. ووفر سجن بوكا فرصة للبغدادي للاجتماع والتنسيق للقيادات المتطرفة وباقي السجناء الذين بلغ عددهم ٢٤ ألف سجين موزعين على ٢٤ معسكراً من دون أن يعرف هويته أحد، حيث كان الأمريكيون ينظرون إليه على أنه شخص يستطيع حل النزاعات بين الفرق المختلفة والإبقاء على النظام في السجن، وبالتالي كان هذا السجن هو البيئة المثالية للتفكير والتخطيط، حيث تلاقت هذه العناصر مجدداً بعد خروجها من السجن.

بدأ أبوبكر البغدادي بعد خروجه من سجن بوكا أكثر تشددا والتحق بالفرع العراقي لتنظيم القاعدة تحت قيادة أبو مصعب الزرقاوي وقد كانت مهمته قيادة بعض المجموعات التابعة

تغاضي واشنطن عن علاقة إيران بالقاعدة وداعش يكشف المصالح المشتركة وابن لادن التقى الاستخبارات الإيرانية عام ١٩٩٦

للقاعدة في بلاد الرافدين ثم سرعان ما تدرج في المناصب، فتولى منصب المسؤول الشرعي لتنظيم القاعدة في قضاء الكرمة شرق الفلوجة، ثم المسؤول الشرعي لمحافظة صلاح الدين، ثم الشرعي العام لدولة العراق الإسلامية، وفي تلك الفترة اعتمد عليه أمير الدولة السابق أبو عمر البغدادي ووزيره أبو حمزة المهاجر المصري بسبب عدم معرفة شخصيته للأجهزة الأمنية والقوات الأمريكية ثم سرعان ما تولى قيادة دولة العراق الإسلامية سنة ٢٠١٠ م، بعد مقتلهما. ويلاحظ هنا أن قدرات التنظيم وهيكليته قد تضاعفت بصورة كبيرة بعد انصهار القيادات العسكرية والأمنية والاستخبارية البحثية في صفوف التنظيم والتي تبلورت خلال سجن بوكا. وقد شهد سجن أبو غريب أكبر عملية هروب في عام ٢٠١٣م، حيث هرب ما يصل إلى ٥٠٠ سجين، كثير منهم من كبار المتطرفين الذين سلمهم الجيش الأمريكي في شهر يوليو ٢٠١٣م، بعد أن تم اقتحام هذا السجن عن طريق داعش، وتشير تقديرات الحكومة العراقية إلى أن ١٧ من الـ٢٥ قائدا الأهم من قادة تنظيم داعش الذين يديرون الحرب في العراق وسوريا أمضوا وقتا في السجون الأمريكية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١م، ويثير ما سبق ولا يزال يثير التساؤلات حول الدور الأمريكي بهذا الخصوص.

• المرحلة الثالثة، إعلان تنظيم داعش الخلافة الإسلامية في العراق وسوريا: اعتمد تنظيم داعش في تقدمه في الموصل في يونيو ٢٠١٤ م، بالأساس على كميات الأسلحة الضخمة التي استولى عليها (عربات مدرعة وآليات من طراز همفي وقاذفات صواريخ وقطع مدفعية)، وغالبية هذه المعدات أميركية الصنع، خصوصا تلك التي تركها الجيش العراقي منذ بداية المواجهات وتحولت إلى قدرات عسكرية بيد داعش.

التراخي الأمريكي في التصدي لتنظيم داعش:

يلاحظ اعتماد الاستراتيجية التي يقوم على أساسها التحالف الدولي الذى تقوده الولايات المتحدة لمكافحة تنظيم داعش (الذى يتكون من حوالى ٦٠ دولة أجنبية وعربية والذى بدأ أول غاراته ضد التنظيم فى ١٩ سبتمبر ٢٠١٤)، على القيام بضربات جوية وصاروخية ضد التنظيم في العراق وسوريا مع التركيز على استهداف قيادة التنظيم وقدراته اللوجستية والعملية بدون إرسال قوات برية، ودعم القوات التي تقاتل داعش على الأرض، وهي القوات العراقية والكردية والمعارضة السورية المسلحة، ومنع داعش من تنفيذ أي هجمات من خلال قطع تمويل داعش وإيقاف تدفق المقاتلين الأجانب من وإلى الشرق الأوسط، بالإضافة إلى محاولة حرمان التنظيم من الملاذ والموارد التي يستخدمها لتخطيط وإعداد وتنفيذ الهجمات، واستمرار تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من داعش وهذا يشمل المدنيين والأقليات الذين هجرهم التنظيم.

إلا أن هذه الخطوات الأمريكية في مواجهة تنظيم داعش قد فشلت في ضوء التخبط الذي تعاني منه الاستراتيجية التي تتبعها الإدارة الأمريكية الحالية ضد التنظيم ورؤية الإدارة الأمريكية بأن داعش لا يشكل خطراً وجودياً على الولايات المتحدة وذلك وفقاً لما أعلنه الرئيس الأمريكي يوم ١٣ يناير الجاري، وهو ما يتضح من خلال ما يلي:

– أنه على الرغم من تكثيف التحالف الدولي من ضرباته في العراق وسوريا بمعدل ١٥ غارة في اليوم وقيامه بحوالي تسعة آلاف غارة في العراق وحوالي خمسة ألاف طلعة في سوريا، إلا أن هذه الغارات لم تؤد إلى تراجع فعلي في قدرات التنظيم الهجومية، حيث لا يزال التنظيم يمتلك القدرة على المبادأة والتحرك ويزيد من ربط مناطق سيطرته في العراق بسوريا، على الرغم من الإعلان الأمريكي المتكرر بأنه بات في حالة دفاعية.

– الزيادة العددية لأفراد التنظيم (على الرغم من إعلان التحالف تصفية شريحة كبيرة من التنظيم)، بعد تزايد عدد الفصائل التي أعلنت مبايعتها له في سوريا وتزايد العشائر المبايعة له في العراق.

– إن التنظيم أصبح يتمتع بمرونة في الحركة بين العراق وسوريا بعد زيادة ربط مناطق سيطرته في العراق بمناطق سيطرته في سوريا، وهو ما يتضح من استعانة التنظيم بمقاتلين جدد من سوريا والاستعانة بهم في العراق.

– أن نسبة المنضمين إلى داعش خلال الفترة الأخيرة من المقاتلين الأجانب ارتفعت بحسب بيانات الأمم المتحدة بنسب مخيفة.

– على الرغم من استهداف ضربات التحالف لحقول النفط والغاز الواقعة تحت سيطرة التنظيم، إلا أن التنظيم تمكن من اتخاذ تدابير اقتصادية لمواجهة ذلك تتمثل في إجراءات تقشفية صارمة، وتطوير أساليب يصعب الكشف عنها حتى في ظل وجود

رقابة محلية ودولية صارمة، ومن هذه الأساليب استخدام التجارة الخارجية الاعتيادية، فهناك شبكات تابعة للتنظيم مهمتها جمع التبرعات من متشددين أغنياء تحت ذريعة دعم الجهاد، بالإضافة إلى عمليات غسيل الأموال، والمنح والتبرعات التي تقوم بها بعض الشخصيات السلفية الجهادية في عدد من دول العالم، بما يؤكد أن الولايات المتحدة وحلفاؤها لم يقوموا بجهود كافية لوقف صادرات التنظيم من البترول.

– أنه بعد تمدد التنظيم في سوريا، تركته الولايات المتحدة عامًا كامل دون مواجهته وهو ما مكنه من زيادة قوته والاستيلاء على مساحات واسعة على الأرض.

– فشل البرنامج الأمريكي لتدريب مقاتلي المعارضة السورية، الذي كان قد انطلق في مطلع مايو ٢٠١٥ م، في قاعدتين في كل من الأردن وتركيا والذي تشرف عليه وزارة الدفاع الأمريكية، وكان يستهدف تدريب حوالي ٥ آلاف مقاتل سنوياً لمدة ثلاث سنوات، و٣ آلاف مقاتل بنهاية ٢٠١٥م، على أساسيات القتال وإرشاد طائرات التحالف الدولي لتحديد أماكن أهداف تنظيم داعش من خلال تزويدهم بمعدات لاسلكية للاتصال ومتعقبات بنظام تحديد المواقع «جي بي اس»، وفي هذا الإطار كان الكونجرس قد أقر ميزانية تبلغ ٥٠٠ مليون دولار للعام الأول. وقد جاء الإقرار الضمني بفشل البرنامج يوم ١ أكتوبر ٢٠١٥ م، بعدما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» أنها ستعلق البرنامج لفترة لحين تعديله، وإعلان قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال «لويد أوستن» أمام الكونجرس مؤخراً أن أربعة أو خمسة فقط من المعارضين السوريين الذين دربتهم بلاده يقاتلون في سوريا.

– نجاح الفصائل المتطرفة في تصفية الفصائل المدعومة من الولايات المتحدة، ويرتبط بذلك قيام جبهة النصرة بتصفية كل من «حركة حزم» و«جبهة ثوار سوريا» والاستيلاء على مقراتهم والأسلحة الأمريكية المتطورة التي كانت بحوزتهم.

– قيام الولايات المتحدة مع الأردن بتعطيل «غرفة عمليات الموك» في عمان، والتي كانت الولايات المتحدة تقودها وتتواصل من خلالها بشكل مباشر مع فصائل الجيش الحر لدعم الجبهات الجنوبية، بالإضافة لتنسيقهم مع الائتلاف الوطني، وهو ما أدى إلى فشل عملية عاصفة الجنوب مؤخراً.

• تغاضي الولايات المتحدة عن أدوار بعض القوى الإقليمية المتعاونة مع التنظيمات الإرهابية: رغم أن الورقة ركزت بصورة أساسية على الدور الأمريكي إلا أنه من الضروري الإشارة إلى دور بعض القوى الإقليمية، ليس فقط لرصد مواقف تلك القوى ولكن لكشف تغاضي الولايات المتحدة الأمريكية عن أدوارهم وعدم مواجهتها بصورة كافية وهو ما يؤكد أنها غير معنية بالقضاء على تنظيم داعش بصورة أساسية وأن حديث الخبراء العسكريين الأمريكيين ومن بينهم رئيس هيأة الأركان الأمريكية أن القضاء على التنظيم قد يستغرق عدة سنوات وحديث الرئيس أوباما في أخر حديث إذاعي له قبل انتهاء ولايته أن تنظيم داعش لا يمثل تهديداً جدياً للولايات المتحدة وعدم اتخاذ الولايات المتحدة استراتيجية واضحة في مواجهة داعش. كل ذلك يقتضي رصد مواقف بعض القوى الإقليمية التي تعلن عداءها لداعش في العلن ولها صلات سرية مع التنظيم.

باعتراف هيلاري وبريجنسكي: أمريكا صنعت القاعدة لإسقاط الاتحاد السوفيتي

العلاقة بين إيران والتنظيمات المتطرفة:

لاشك أن الحديث عن الدور أو العلاقة الأمريكية مع تنظيم القاعدة أو تنظيم داعش الذي انبثق منه يقتضي تناول ما أثير حول علاقة تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية مع إيران، فكثير من الدراسات والتقارير الصحفية والاستخبارية التي تناولت الموضوع أشارت إلى أن هناك نوع من التغاضي الأمريكي عن علاقة إيران بكلا التنظيمين بل قد تصاعد ذلك لدرجة إعلان الولايات المتحدة أن إيران شريك ضد الإرهاب سواء في العراق أو سوريا، رغم إدراكها إلى أن هناك شبهات حول العلاقة بين تنظيم داعش وقبله تنظيم القاعدة مع إيران وبالتالي فإن تناول هذه العلاقة ربما يوضح التهاون الأمريكي في مواجهة الدور الإيراني في هذا المستوى، تحقيقا لمصالح أمريكية إيرانية في مجالات أخرى.

وقد بدأت العلاقة بين إيران وتنظيم القاعدة منذ التسعينيات أثناء تواجد قيادات التنظيم في السودان، حيث ساهمت الحكومة السودانية التي كانت تتمتع بعلاقات قوية مع أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة منذ عام ١٩٨٩م، عن طريق حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية القومية والذي اقنع بن لادن بالاستقرار في السودان مقابل دعم حكومة الخرطوم في قتالها ضد جنوب السودان قبل انفصاله، في عقد لقاءات بين عناصر تنظيم القاعدة و عدد من المسؤولين الإيرانيين والتي كان هدفها الأساسي في ذلك الوقت إقناع الطرفين بتجنيب الخلافات والانقسامات المذهبية والأيدولوجية بين السنة والشيعة والتوحد ضد العدو المشترك الممثل في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وعقدت بعض تلك اللقاءات بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٣م، بقيادة أبو هاجر العراقي المدير المالي السابق لأسامة بن لادن مع شخصيات إيرانية، وفي عام ١٩٩٣ م، ذهب وفد من أعضاء تنظيم القاعدة إلى وادي البقاع في لبنان لتلقي المزيد من التدريب على استخدام

أمريكا مولت القاعدة في أفغانستان واستقبلت عبد الله عزام رسمياً ضمن مخطط لتجنيد المقاتلين

المتفجرات وكذلك على عمليات الأمن والاستخبارات تحت إشراف الحرس الثوري الإيراني، وفي يوليو عام ١٩٩٦ م، عقب نجاح حركة طالبان في الوصول لحكم أفغانستان تواصل أسامة بن لادن مع مسؤول الاستخبارات الإيرانية في أفغانستان والتي على أثرها قام بن لادن في أكتوبر ١٩٩٦م، بزيارة طهران لإجراء مباحثات مع المسؤولين الايرانيين تهدف إلى توحيد المنظمات الجهادية بمنطقة الشرق الأوسط.

اتبعت إيران في علاقاتها مع تنظيم القاعدة سياسة برجماتية مرنة تتجاوز الأيدولوجيا والخلافات المذهبية حيث يكفر تنظيم القاعدة الشيعة ويعتبرهم أخطر على الأمة من اليهود وفقاً لأيدولوجية التنظيم، وتنطلق من العداء المشترك لكل منهما للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والغرب عامة، خاصة قبل توقيع الاتفاق النووي الإيراني وفرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات ضد إيران، ففي سبتمبر عام ١٩٩٧م، وتحديداً في الفترة من ٢٠-٢٣ سبتمبر نظمت المخابرات الإيرانية قمة قادة المنظمات الإسلامية الرئيسية في الشرق الأوسط، ومن أبرز المشاركين في تلك القمة «عماد مغنية» و«عبد الهادي حمادي» من تنظيم حزب الله و«أيمن الظواهري» من تنظيم الجهاد الإسلامي في مصر وعدد من قادة فصائل المقاومة الإسلامية الفلسطينية وتم بحث خلال الاجتماع كيفية توحيد وتصعيد الهجمات ضد المصالح الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط.

استضافة إيران لعدد من قادة تنظيم القاعدة:

عقب غزو الولايات المتحدة لأفغانستان عام ٢٠٠١ فر كل من سيف العدل وسليمان أبو الغيث صهر بن لادن وسعد بن لادن ابن أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة الراحل إلى إيران ووضعوا تحت حماية الحرس الثوري الإيراني، كما غادر أبو مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم التوحيد الجهاد الراحل من افغانستان في أكتوبر ٢٠٠١ إلى طهران حيث وفرت له إيران الحماية وتلقى علاج بإحدى المستشفيات الإيرانية قبل مغادرته إلى العراق لقتال القوات الأمريكية. ووفقاً للعديد من التقارير مكتب يختص بتنظيم علاقات إيران مع التنظيمات المتطرفة يسمى بـ«قراركاه قدس»، وقد قام هذا المكتب بعملية تسهيل انتقال قيادات من تنظيم القاعدة من أفغانستان إلى باكستان. وفي هذا الإطار وجهت السعودية اتهامات متكررة لإيران بإيواء أكثر من ١٠٠ عضو وعنصر من أعضاء تنظيم القاعدة وعائلاتهم تحت إشراف وحماية الحرس الثوري الإيراني بعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان من أجل استثمارهم في تنفيذ عمليات وهجمات إرهابية ضد المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة في إطار الصراع بين إيران والولايات المتحدة بسبب البرنامج النووي الإيراني، وهوما يتلاقى مع أهداف تنظيم القاعدة المناهض للولايات المتحدة والغرب والذي تخلى أيضاً عن ثوابته الأيدولوجية بصفة مؤقتة في سبيل ضمان بقائه واستمرارية هجماته ضد الولايات المتحدة والغرب، هذا التحالف ما لبث أن انفض مؤخراً عقب تغير الظروف وتحول الأمر إلى صدام بين تنظيم القاعدة ووكلاء إيران في سوريا والعراق واليمن.

- استخدام إيران للتنظيمات المتطرفة وتنظيم القاعدة كأداة للضغط والمساومة مع الولايات المتحدة: استخدمت إيران التنظيمات المتطرفة بما فيها تنظيم القاعدة كأداة للضغط على الولايات المتحدة بزيادة وتيرة الهجوم على مصالح الولايات المتحدة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وتحديداً في العراق وأفغانستان حيث أثبتت التحقيقات الأمريكية أن إيران كانت متورطة في توفير الدعم اللازم لتنظيم القاعدة في هجمات عام ١٩٩٨ التي استهدفت السفارات الأمريكية في كينيا وتنزانيا، فبمتابعة سجلات الهاتف التي حصل عليها المحققون الأمريكيون اتضح أن حوالي ١٠٪ من محادثات قادة تنظيم القاعدة عبر الهواتف التي تعمل بالأقمار الصناعية صادرة من إيران. كما لعبت إيران دوراً في تأسيس تنظيم قاعده الجهاد في بلاد الرافدين لاستهداف المصالح الأمريكية في العراق من خلال تنظيم أنصار الإسلام الكردي في منطقه بيارة بمحافظة السليمانية، فبعد ضرب هذا التنظيم بمعرفة القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣ خلال عملية إسقاط النظام العراقي هرب العديد من عناصر التنظيم إلى إيران، وهناك حدث انشقاق داخل التنظيم بمعرفة المدعو عمر بازيان والذى كون تنظيم التوحيد وغالبية عناصره كانت من كتيبتي الفتح والمهاجرين بتنظيم أنصار الإسلام، وفى يوليو ٢٠٠٣ وبعد سقوط النظام العراقي، ذهب عمر بازيان رئيس تنظيم التوحيد والمنشق عن تنظيم أنصار الإسلام إلى بغداد عن طريق معبر المنذرية في خانقين بمحافظه ديالى ومنها إلى الفلوجة حيث اجتمع مع أحمد فضيل الخلايلة المعروف بأبو مصعب الزرقاوي واتفقا على أن يقوم الزرقاوي بتجميع المقاتلين العرب

وعمـر بازيان بتجميـع المقاتلين الأكراد، وبعد عـدة اجتماعات تم تكويـن تنظيم جديد عربي كردي باسـم «التوحيد والجهاد»، وفى مايو ٢٠٠٤ أكمل كل من أبو مصعب الزرقاوي وعمر بازيان تشكيل الهيكل التنظيمي « للتوحيد والجهاد».

وفي الوقـت الذي استخدمت فيه إيـران تنظيم القاعدة كأداة للضغط استخدمته إيران أيضاً كأداة للمساومة بخفض الهجمات مقابـل بعض التهدئة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووصل الأمر لحد عقد إيران صفقات مع الولايات المتحدة كالمساهمة في الإيقاع ببعض قيادات تنظيم القاعدة وتسهيل عملية استهدافهم من قبل الولايـات المتحدة، حيـث ساعدت إيران بطريقـة غير مباشرة في تسليم صهر أسامة بـن لادن «سليمان أبو غياث» عقب استضافته فترة ثـم أبعدته إلى تركيا ثم نجحـت الأردن في اعتقاله بدلاً من تهريبـه إلى باكستـان، كمـا كان لإيـران دوراً في مقتـل سعـد بن لادن نجـل أسامة بـن لادن في يوليو ٢٠٠٩على الحـدود الإيرانية الباكستانيـة بواسطـة طائرة بـدون طيار أمريكيـة حينما سربت معلومات عن موعد خروجه من إيران.

• عدم شن تنظيم القاعدة وتنظيم داعش هجمات مباشرة ضد إيران:

أدت العلاقة بين تنظيم القاعدة وإيران إلى تجنب التنظيم شن هجمـات ضد إيران رغم العداء والخـلاف العقائدي الشديد بين التنظيم وإيـران، وقد تأكد ذلك عقب إعلان أبي محمد العدناني المتحدث باسم تنظيم داعش وأحد قياداته في أحد إصداراته التي هاجـم فيهـا تنظيم القاعدة بـأن قيادات تنظيـم القاعدة طلبت منهم في السابق عدم شن هجمات ضد إيران، وهو ما يفسر عدم توجيـه تنظيـم القاعدة ضربات ضـد إيران ويؤكـد أيضاً على ما سبق الإشارة إليه من وجود علاقة مصلحية برجماتية بين تنظيم القاعـدة وإيران تقوم على عدم توجيـه ضربات ضد إيران مقابل الدعـم اللوجستي والحماية التي توفرها إيـران لعناصر وقيادات تنظيـم القاعدة بعـد الغـزو الأمريكـي لأفغانسـتان، واستخدام التنظيـم للأراضـي الإيرانيـة للقيـام بهجمـات في أفغانسـتان وباكستـان والعـراق، وتدريـب المقاتلين علـى الحدود مـع إيران. ويعزز من مسألة تجاوز إيـران للخلافات الأيدولوجية والعقائدية مقابـل اعتبارات مصلحيـة وإقامتها علاقات مع حركة حماس في قطـاع غزة لإيجاد أداة نفـوذ في القضية الفلسطينية وضغط ضد إسرائيل وهو ما نجحت فيه إيران بالفعل.

ويمكـن القول أيضاً أن تنظيم داعش لم يشن هجمات مباشرة ضـد إيران للعلاقة التاريخية بين إيران والتنظيم حيث يعد تنظيم التوحيـد والجهاد –والـذي ساهمت إيـران في تأسيسـه كما سبق الإشارة – نواة لتنظيم داعش فيما بعد بحيث يمكن القول إن إيران قـد ساهمـت في تأسيس تنظيم داعش بدعمها لتنظيـم التوحيد والجهـاد منذ عـام ٢٠٠٣ م، والذي ترأسه أبـو مصعب الزرقاوي الـذي سبق أن ذهب إلى أفغانسـتان والتقى بأسامة بن لادن زعيم تنظيـم القاعـدة، وتسلل أبـو مصعب الزرقـاوي مؤسـس تنظيم التوحيد والجهاد من أفغانستان إلى شمال العراق عبر إيران.

الخلاصة:

نخلص من ذلك كلـه إلى أن الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الإرهـاب قد حكمتها تحقيق أولويات المصلحة الأمريكية بالدرجة الأولى ومـدى تهديـد الإرهـاب لمصالـح القوميـة الأمريكية وقد تفـاوت الموقف الأمريكـي تبعاً لذلـك، ولعل الموقـف الفرنسي في أعقـاب تفجـيرات باريس الـذي لم يلجأ لحلـف الأطلنطي وسعى لصياغة نوع من التعاون مع روسيا يكشف عن عدم الثقة في جدية الموقف الأمريكي والأوربي بصفة أساسية. ●

* مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية

الهوامش

مصادر الدراسة:

– تركي الفيصل (رئيس جهاز الاستخبارات السعودية الأسبق)، فاحش وما أدراك ما فاحش، صحيفة الشرق الأوسط، ١٣ يناير ٢٠١٥.
– ميرفت عوف، بعد أن اتهمت السعودية إيران بدعم التنظيم: ما حقيقة علاقة إيران بتنظيم القاعدة؟، ساسة بوست، ٤ يناير ٢٠١٦.
– قصة داعش.. من التخطيط في سجن بوكا تحت نظر الأميركيين.. إلى جذب البعثيين، صحيفة الشرق الأوسط، ٤ فبراير ٢٠١٥.
– سجن «بوكا».. حيث ولد تنظيم «داعش»، جريدة الحياة، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥.
– كمال حبيب، انقلاب السحر على الساحر: العنف المسلح من أفغانستان إلي بلاد العرب، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٤ يوليه ٢٠١٤.
– كمال السعيد حبيب، حدود فاعلية التحالف الدولي في مواجهة الإرهاب، مجلة السياسة الدولية العدد ١٩٩.
– محمد محمود السيد، هل أخفقت الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة داعش؟، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، تقرير قضايا أمنية عربية، العدد رقم ٥.
– عادل الضوي، عن :القاعدة وداعش.. وإيران، بوابة الحركات الإسلامية، ٢١ ديسمبر ٢٠١٤

دعوة إلى الكتاب والمفكرين للمساهمة في مجلة آراء حول الخليج

تدعو المجلة المفكرين والباحثين والكتاب لنشر كتاباتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتعلقة بدول ومجتمعات الخليج العربية وضمن الشروط والمعايير التالية:

- أن يكون حجم المقال ٢٠٠٠ كلمة
- ألا يكون المقال منشوراً أو تم تسليمه للنشر في أي مطبوعة أخرى
- تمتلك المجلة حق نشر المقال وإعادة نشره على مواقع مركز الخليج للأبحاث الإلكترونية أو في أي صحيفة أخرى باللغتين العربية والإنجليزية، وفي هذه الحالة يعد كاتب المقال من كتاب "الخليج في الإعلام"
- المقالات التي لا يتم نشرها لا تعاد إلى أصحابها
- تدفع المجلة مكافأة مالية عن المقالات المنشورة
- المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن توجهات المجلة
- يفضل إرسال المقالات بالبريد الإلكتروني، وفي حال تعذر ذلك يمكن إرسالها مطبوعة بالفاكس أو البريد العادي

ترسل المقالات إلى مجلة آراء حول الخليج:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+

فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+

البريد الإلكتروني : info@araa.sa

الأحداث الإرهابية في الكويت: مخاطرها ومصادرها

حتى الآن لم يتفق عامة الباحثين، ولا حتى السياسيين على تعريف جامع مانع للإرهاب على وجه الدقة فهو لدى البعض عمل لا معياري يختلف تصنيفه باختلاف الظرف الذي يظهر فيه، والطريقة التي يتم تنفيذ العمل العُنفي بها والهدف الذي يُراد له أن يتحقق. ولقد أصبح هناك شيئًا من التوجه إلى القول أن (الإرهاب): هو الفعل العُنفي ضد الآخر، أو التهديد باستخدام العنف، غير مبرر مباشرة، وغير متوقع في الغالب، يستهدف أناس أبرياء ومسالمين من أجل تحقيق أهداف سياسية البعض يضع (إرهاب الدولة) ضد مواطنيها باستخدام عنف غير مبرر وواسع في هذه الخانة من الإرهاب، والبعض يفصل عنف الدولة عن عنف جماعات ما دون الدولة التي تقوم بعمليات إرهابية.

د. محمد غانم الرميحي *

الإرهاب بأشكاله المختلفة هو المحك هنا، ولكن يجب أن نتوقف مليا للنظر إلى المفهوم علميا، فقد كان هناك دائما خطا رفيعا بين الحركات التي تسعى لتحرير أوطانها، وتستخدم العنف وسيلة لذلك، وبين الإرهاب الذي يستخدم العنف العشوائي، هذا الخط الرفيع يتلاشى عند تغيير المناخات السياسية، ولو أن الفروقات بين حركات التحرير وبين الإرهاب (أي استخدام العنف) فروقات غير معيارية مرة أخرى، أي لا تخضع لمسطرة واحدة، إلا أن الاجتهاد أي حركات التحرر لها (أجندة أو منافستو فكري واضح) ينتهي إرهابها بتحقيق كل أو بعض تلك الأجندة، في الوقت الذي لا تحمل حركات الإرهاب العُنفية الأخرى أجندة سياسية، أو أن تلك الأجندة غير مرغوب فيها أو معترف بها أو خارجة عن سياق التاريخ ! وبالتالي لا يمكن ردعها إلا باستخدام القوة المضادة. مثال للنظر وتفسير المعيارية التي ذكرنا : فحتى سنوات قليلة مضت كانت منظمة التحرير الفلسطينية تسمى (إرهابية) من خلال مواقف وأدبيات كثير من الدول الغربية ،إلى درجة أن مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة أندروينج، عندما جمعه السيد عبد الله بشارة ،مندوب الكويت في أواخر السبعينات من القرن الماضي (١٩٧٩م)، على غداء خلف الكواليس لاستكشاف أرض مشتركة مع مندوب مراقب لفلسطين في تلك المؤسسة في ذلك الوقت زهير الطرزي، وعلمت الصحافة الأمريكية بذلك، شنت حملة ضد المندوب الأمريكي اضطرته للاستقالة[1] في غضون أيام قلائل ، و الآن نرى منظمة مثل طالبان حتى الأمس القريب كانت تُصنف بأنها إرهابية، اليوم تُجري مباحثات بينها وبين الحكومة الأفغانية، من أجل المشاركة في الحكم، وكذا ينطبق الأمر على حزب الله اللبناني الموكول إليه من إيران تنفيذ الكثير من المهمات غير السوية سياسيا واستخدام العنف طريقا لها، يشارك في الحكم اللبناني[2]، أما حزب الدعوة العراقي الذي قام بأعمال إرهاب في الثمانينات من القرن الماضي في عدد من البلدان من بينها الكويت، يشارك اليوم، وحتى بأشخاص متهمين بالقيام بأفعال إرهابية ارتكبت بأيديهم، في الحكم القائم في بغداد[3] . وهناك أمثلة من هذا النوع على نطاق عالمي٤

من هذا المنطلق فنحن أمام قضية تبدو للبعض في كلياتها متشابهة ولكنها تخضع لتكييف مختلف بين دولة وأخرى، حتى على النطاق الإقليمي.

الإرهاب في الكويت

ظاهرة الإرهاب في الكويت بمعناها العنفي غير المصاحب لأجندة محددة، حديثة نسبيا، بالمعنى الذي تم سابقا تحديده، فقد وضعت جذوره في سبعينيات القرن الماضي، وأعماله اتصفت بعدد من المواصفات، يمكن أن تندرج تحت ثلاثة مؤشرات رئيسية:

- أنها في الغالب ناتجة من دوافع وأزمات خارج الحدود، أي بسبب الاضطراب الماثل في الشرق الوسط
- أنها متصاعدة في الكم والكيف
- أنها ذات ثلاث موجات على الأقل زمنيا

• الموجة الأولى ناتجة من أحداث خارج الحدود، أولها تداعيات القضية الفلسطينية، والثانية هي تداعيات الثورة الإيرانية والحرب التي أعقبتها بين إيران والعراق. القضية

الفلسطينيـة كانـت الشغـل الشاغـل للعـرب في أقطارهـم ، و الكويت من الـدول التي استضافت الفلسطينيـين بأعداد سُكانية كبـيرة، سواء قبل النكبـة في عام ١٩٤٨م، أو بعدهـا بقليل ،ولكن الحجـم الأكبر والكثافـة السُكانية الفلسطينيـة التي تدفقت على الكويـت كانت بعد حرب عـام ١٩٦٧ م، وبمرور الزمن أصبح عدد الفلسطينيـين كبير نسبيـا في الكويت ، وشكلوا ضغطـا سياسيا ، كمـا استفادوا من الحريات النسبية في البلاد، فقامت كثيرا من منظماتهـم النضالية ، وكانـت الكويت الحاضنـة الرئيسية لها، مثل تشكيل حركة فتح على سبيل المثال، وحتى الطلائع الأولى من حماس [٥]. في وقت مـا كان في الكويت ممثلـون وجماعات تقريبا لـكل المنظمـات المختلفـة في (الديسبـورا) الفلسطينيـة، على ما فيهـا مـن تناقض وصراع قيمـا بينها، بل وتبعيـة لأجهزة عربية. مـن هنا جاءت الموجـة الأولى من الإرهاب من خـلال صراع تلك الجماعـات علـى الأرض الكويتيـة، أو استخدام أجهـزة عربية لبعض تلك الجماعات، فكان الهجـوم على السفارة اليابانية عام ١٩٧٤م، نقـل الفاعلـون بعدها إلى عدن من أجـل تقليل الأضرار الناتجـة عـن محاكمتهـم، ثـم جـاء اغتيـال السيد علـى ياسين ممثـل منظمة التحريـر في الكويت عـام ١٩٧٨ م[٦]، وقد قام بهده العمليـة جهاز صـبري البنـاء المنشـق الفلسطيني (أبـو نضال) الـذي كان بندقية سائبه في العمل الفلسطيني، ونفذت مجموعاته (الإرهابيـة) عددا من أعمال الإرهاب ضد فلسطينيين أو غيرهم . كمـا قام عراق صـدام حسين باستخـدام الأرض الكويتية من أجـل تصفية حساباتـه السياسية مع معارضيـه أثناء صعوده إلى السلطـة، وكان علـى رأس تلك الأحداث اغتيـال حردان التكريتي على بوابة مستشفى في الكويت عام ١٩٧٢م [٧] اتصفت هذه الموجة في السبعينـات بأنهـا من تخطيط وتنفيذ خارجـي، إما فلسطيني (صـراع بين المنظمات) أو عراقي في صراع الأجنحة على السلطة في بغـداد. مرحلة السبعينيات من القـرن الماضي شهدت الكويت أعمـال إرهابية منخفضة المستوى، كانت في الكثير منها استهدف مصالـح غربية، أو مؤسسات صحفية كويتيـة[٨] أو مؤسسات لدول أخرى (الخطـوط الجوية السورية) ٢ يونيـو ١٩٦٧ م، على سبيل المثـال. إلا أن كل الأحـداث السابقـة لم يسجـل فيهـا مواطنـون كويتيون بشكل مباشر.

- الموجـة الثانية مـن الإرهاب (مرحلة الثمانينات) حيث ارتفعـت فيها وتيرة الأعمـال الإرهابيـة و كان معظمها من خلال تداعيات الثورة الإيرانية و الصراع بين أجهزة المخابرات العراقية و الإيرانيـة علـى أرض الكويت، أخذت جل سنـوات الثمانيات من القـرن الماضي، أول محاولة لها كان محاولة اغتيال وزير خارجية إيران صادق قطب زادة في ٢٩ ابريل ١٩٨٠م، على أرض الكويت، وكانـت بترتيب الأجهـزة العراقية (إلا أنها فشلـت) ، ثم حدثت مجموعـة من التفجيرات إبان عام ١٩٨٣ م، و كان أكبرها انفجار انتحاري استهدف السفـارة الأمريكية في الكويت (المبنى القديم القريب من فندق هلتـون) أدت المحاولة إلى مقتل سبعة أشخاص وجرح سبـع وثلاثين ، من خلال شاحنة مليئـة بالمتفجرات قادها إرهابـي واقتحم بها بوابة السفـارة، كما تزامن في نفس اليوم ١٢ ديسمـبر ١٩٨٣م، وقـوع خمس هجمات في خمـس مواقع مختلفة في الكويـت، كان مـن بينها تفجـير قرب المطار الـدولي أدى إلى قتل عامل، وكان من بين الأماكن المستهدفة في هذا اليوم السفارة

الفرنسية ، مجمع صناعي جنوب العاصمة و أيضا مجمع سكني للأمريكان، ومحطة كهرباء . كانت تلك الموجه نتيجة مباشرة للحرب العراقية ـ الإيرانية، في تصور إيراني (من خلال تابعيهم) أن تلك الأعمال ترسل رسالة مباشرة للولايات المتحدة التي في اعتقادهم تناصر العراق في الخرب.

أما أهم عمل إرهابي خطط له و نفذ في هذه الفترة فهي محاولة اغتيال أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الذي وقع في ٢٥ مايو ١٩٨٥ م، حيث قاد انتحاري سيارته المحملة بالمتفجرات واعترض موكب الأمير وهو في طريقه إلى مكتبه في قصر السيف، نجى الأمير من المحاولة ولكن أربعة أشخاص بعضهم من مرافقي الأمير، قتلوا في الحادث وأصيب عددًا من الأشخاص، قبض لاحقا على المنفذين وتبين أنهم من المنتمين إلى حزب الدعوة العراقي [٩] الذي كان في الغالب يأخذ أوامره من طهران !. وبعد أقل من شهرين وفي ١١ يوليو ١٩٨٥م، حدث تفجيرين في مقهيين شعبيين في الكويت، كانت في الغالب لا يتردد عليها إلا مواطنين عاديين، وذهب جراءها أحد عشر شهيدًا و٩٨ جريحًا، مع تفكيك قنبلة ثالثة في مقهى ثالث لم تنفجر [١٠] ، وبعد عامين تم الحكم على شخصين بالإعدام، ومتهم ثالث بالسجن المؤبد ورابع بالسجن لمدة ٣ أعوام. بعد محاولة اغتيال الأمير و تفجيرات المقاهي تحول الإرهاب في الكويت جزئيًا لمحاولة الضغط على الدولة لإطلاق المحكومين، كان بين أدوات الضغط اختطاف الطائرات التابعة لمؤسسة الخطوط الكويتية، أولها طائرة كاظمة و كانت متجهة من دبي إلى كراتشي في ٤ ديسمبر ١٩٨٤ م، وأجبرت على الهبوط في مطار مهرباد (الخميني لاحقا) في طهران، وبعدها طائرة الجابرية التي اختطفت في رحلة من بانكوك إلى الكويت في ٥ أبريل عام ١٩٨٨م، وحطت في مطار مشهد الإيراني، قتل في الحادثتين اثنان من الركاب كل مرة، الأولى مواطنين أمريكيين و الثانية مواطنين كويتيين [١١] ، و تمت أيضا سلسلة من التفجيرات (١٨ يونيو ١٩٨٦م، مجمع نفط الأحمدي) وبعد ذلك (٢٤ يناير ١٩٨٧ م، قنبلة خلف مخفر شرطة في العاصمة) و (٢٢ يونيو من نفس العام انفجار سيارة مفخخة خلف فندق المريديان في العاصمة) و ٢٤ أكتوبر نفس العام (تفجير مكتب خطوط بأن أمريكان) وظهرت منظمة تطلق على نفسها (منظمة تحرير المسلمين في الكويت) التي أعلنت مسؤوليتها عن الحادث الأخير ! في ذلك العام والذي يليه حدثت تفجيرات منخفضة المستوى على مراحل زمنية متفرقة. فترة الثمانيات كانت فترة عصيبة بسبب احتدام أوزار الحرب العراقية الإيرانية، وبدأ العنصر الكويتي تظهر ملامحه هنا في هذه الأعمال وهدفه في الغالب هو (الانتصار لإيران) مما دفع الكويت أن تعمل بجدية لإنشاء تجمع خليجي، تم الإعلان عنه في أبو ظبي في ٢٥ مايو ١٩٨١م، باسم (مجلس التعاون الخليجي) في محاولة لحفظ الأمن الجماعي من سُعار الحرب المشتعلة في الجوار، وتداعياتها الأمنية على الداخل الخليجي والكويتي خاصة.

• الموجة الثالثة: هذه المرحلة(منذ التسعينات حتى اليوم) يمكن قسمتها زمنيا إلى شقين، الأول في مرحلة التسعينات من القرن الماضي والعشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، و الثاني الزمن الممتد بعد العشرية الثانية إلى منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، شهدت التسعينات والعشرية الأولى من القرن الحالي عمليات إرهابية طابعها محلي بشكل واضح و القائمين بها من المتشددين، فقد كان تداعيات احتلال الكويت من قبل النظام العراقي و تحريرها قد أطلق ديناميات محلية منها (فكرة محاربة الأجنبي) التي تبنتها بعض الجماعات المتشددة، أو فكرة محاربة (الفنون) من قبل نفس الجماعات . ففي عام ١٩٩٢ م، شهدت الكويت مجموعة من موجة انفجارات تعرض لها فنانون وأعمال فنية وأساتذة جامعة (منخفضة الشدة) [١٢] تلى ذلك عمليات اعتداء سافر على رجال الشرطة والأمن (عمليات حولي) ١٠ يناير ٢٠٠٥ م، ثم عملية أم الهيمان في ١٥ من الشهر والسنة نفسها (أسود الجزيرة)، ثم عملية السالمية في ٣٠ الشهر نفسه، ثم عملية القرين في ٣١ الشهر نفسه، وهي عمليات واجه فيها متشددون كويتيون أو مناصرون لهم من (غير الكويتيين) أجهزة الشرطة الكويتية، وتم تبادل إطلاق النار، وسقط ضحايا أيضا. كما شهدت البلاد أعمال عنف وقتل لأجانب، كان بعضها موجها لبعض الجاليات غير المسلمة، أو مراكز ترفيه وفنون، أو أماكن عبادة. وبعد تعقد الصراع في كل من سوريا والعراق وتدخل دول ومنظمات على خلفية طائفية في تلك الساحات في المرحلة الثانية، كان اللافت فيها ظهور موجه جديدة من الإرهاب في الكويت عالي الوتيرة، وكان أبرزه تفجير مسجد الأمام الصادق في ٢٦ يونيو ٢٠١٥م، الذي ذهب ضحيته ما لا يقل عن ٢٧ شخص و جرح ما لا يقل عن ٢٢٧ شخصا [١٣] كما تم لاحقا اكتشاف كمية كبيرة من الأسلحة في منطقة الشمال الكويت لجماعة سميت إعلاميا بـ(قضية العبدلي) لا زال المتهمون فيها قيد المحاكمة [١٤] كما تم القبض على مجموعة اتهمت بأنها تجمع الأموال لتنظيم (داعش) وقدمت للمحاكمة من بينها شخص كويتي وأخرون عرب !

جذور الإرهاب في الكويت خارجية طورها الصراع في دول الجوار

الخلاصة

لقـد اتضح مـن العرض السابق أن عمليـات الإرهاب المختلفة في الكويت ذات جـذور خارجية في الغالب أي أنها عابرة للجغرافيا ،بدأت من سبعينات القرن الماضي، ثم تطورت في الشكل و المستوى ، وهي ناتجة عن احتدام الصراع في الجوار العربي ، كما أنها متداخلة في الدوافـع ، إما على الساحـات الفلسطينية أو العراقية والسورية لاحقا ، أو من خلال طموحات إيران التوسعية التي تستخدم أدوات، في الغالب غربية، لتنفيذ أهدافهـا ، فكانت منظمات فلسطينية لها أغراض سياسية تستخدم الساحة الكويتية، ثم قام النظام العراقي السابـق باستخدام الساحة الكويتية في عمليات إرهاب مسيسة، ثم أصبحت هناك مجموعات صغيرة، لها ارتباطات إقليمية ومتشددة في الفكر ترتكب بعض أعمال الإرهاب، وأخيرًا استخدمت الساحة الكويتيـة من خـلال وكلاء للنظام الإيراني لتنفيـذ عمليات إرهاب مختلفـة. كمـا أن تصاعد الصـراع الساسي والـذي يظهر للعامة أنـه (مذهبي) يؤجج تلك الصراعات في الوقت الحالي، ويزيد من عوامل الريبة بين مكونات المجتمع الكويتي، يعززها عاملان الجهل والتوظيـف السياسي، وحيث أن الصراعات في المنطقة لا يبدو أنها قريبة إلى الحل أو حتى التبريد، فإن المتوقع أن تزداد وتيرة الأعمال الإرهابيـة المنخفضـة أو المرتفعـة الوتـيرة في الكويت، إمـا بالفعل أو بالتمويـل أو حتـى باستخدام وسائل الاتصـال الاجتماعي لجلب الحشـد والانصار والتغريـر بالبسطاء وتجنيد هـم من المواطنين. أو مـن القاطنين في البـلاد، على الرغم من أخـذ الكويت بسياسة (النأي بالنفس) ما أمكن عن تلك الصراعات.

وعلـى مقلب أخـر فإن مجلـس التعاون الخليجـي لا زال غير متوافـق على تعريـف الإرهاب والعمليـات الإرهابيـة[15] ، وهو أمر يحتاج إلى حسم من مستويات عليا في هذه المؤسسة الإقليمية، لأن الأضـرار بالنسيج الاجتماعي في دول الخليج وفي الكويت من جراء هـذا الاصطفاف المذهبي، والاحتقان السياسي، قد يأخذ الأوطان إلى مـكان يتحلـل فيه النسيـج الاجتماعي ويصبـح قابلا للتمزق. والأمـر ذاك فإن الجهود وجـب أن تنصـب في دارة تلك الظاهرة التي تذهب جذورها إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والصراع في أفغانستـان وتمتـد إلى الصراعـات الحاليـة. تحصـين البيت الخليجـي يأخذ أكثر من مسار، بجانـب المسار الأمني هناك جهد تثقيفـي واجب الأخذ به وجهـد سياسي يتجـه إلى تحصين البيت الخليجي من عوامل الجذب لجعل البيئة الخليجية بيئة رافضة لكل أشكال الإرهاب. ●

* كاتب وأستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت

الهوامش

١- كان ذلك في ولاية السيد جيمي كارتير كرئيس للولايات المتحدة ! (٧٧ - ٨١)

٢- مثل اغتيال مجموعة من الشخصيات اللبنانية وتفجير السفارة الأمريكية في بيروت

٣- احدهم جعفر محمد على الابراهيمي المحكوم بتهم الارهاب في الكويت هو المعروف ب (ابو مهدي المهندس) الان نائب رئيس الحشد الشعبي العراقي !!!

٤- مثل منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي (الذي حارب الوجود البريطاني في شمال ايرلندا) في سبعينات وثمانينات القرن الماضي .

٥- خالد مشعل ترعرع وتعلم في الكويت

٦- جرت محاولة أخرى لاغتيال ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت عوني بطاش يونيو ١٩٨٠

٧- أصبح معروفا من قام بالعملية، وكيف تمت بالأسماء (انظر جوجل تحت عنوان من اغتال حردان التكريتي في الكويت)

٨- من الصحف الكويتية التي تعرضت للاعتداءات السياسة، الوطن ، الانباء ، الراي العام ، وهو امر تسبب فيه الحريات النسبية التي تتمتع بها الكويت .

٩- حكـم علـى المتهمين بالتفجـيرات بالإعدام ورفض الأمير الشيخ جابر التصديق علـى الحكم على أساس أن هؤلاء منفذين أمـا المجرم الحقيقي فلم تطاله العدالة، في وقت الاحتلال العراقي هرب هؤلاء من السجن ومنهم أبو المهدي المهندس الذي أصبح الآن نائب قائد الحشد الشعبي في العراق !!!

١٠- استهداف مواطنين مسالمين لا جريرة لهم !

١١- أفضـت التحقيقـات أن الخطافين لكاضمة من الفلسطينيين المتعاطفين مع إيـران، و الثانية الجابرية كان الاختطاف بقيادة عماد مغنية (الذي قتل لاحقا في دمشق) وهو من قيادات حزب الله المؤتمر بأوامر طهران

١٢- الاعتـداء علـى مركز الفنـون المملوك للفنان عبد الحسين عبد الرضا ،او السيرك الروماني ،وانفجار قرب منـزل الدكتور هلال الساير، عميد كلية الطب وقتها (بسبب موقفه من النقاب في كلية الطب في جامعة الكويت)

١٣- قـام بالتفجـير فهـد بـن سلمان عبد المحسن القباع ، سعودي يدخل الكويت لأول مرة ! الذي يعتقـد ان له علاقة بتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) وله شركاء كويتيون ،وحوكمت الخلية بعد القبض على اعضائها، لوا زالت المحاكمة جارية عند كتابة هذا البحث(منتصف ديسمبر ٢٠١٥)

١٤- وهي خليه أعلن أنها تابعة لحزب الله.

١٥- في بيان الرياض الاخير للقمة الخليجية، ١٠ ديسمبر ٢٠١٥ ، تحدث البيان عن الإهارب و ضرورة مكافحته من الجميع وعلى كل المستويات

الميليشيات المدعومة من الخارج.. خطر لتأجيج الصراعات وتقويض الدول

في عالمنا المعاصر لم تفلت من الفضول المتطفل للتاريخ، دول كثيرة كانت بذورها ميليشيات مسلحة تابعة لقوى إقليمية كبرى استخدمتها بأنانية لخلق كيانات طفيلية على شكل دول تابعة. فقد بذرت الصين ميليشيات حصدتها في شرق آسيا كدول تحارب الرأسمالية بالنيابة عنها. كما تحولت الكثير من الميليشيات الحمراء إلى دول أفريقية ولاتينية تدور في فلك موسكو طوال صخب النصف الأول من القرن الماضي. وفي مطلع القرن ٢١ لم تعد الميليشيات كتنظيم أو جماعة مسلحة، قوات غير نظامية نبيلة، تقاتل جيش احتلال أو حكومة طغيان وينظر لها بإعجاب و«رومانسية» الستينيات، بل ظهرت ميليشيات موغلة في التبعية لدول أخرى بدوافع مذهبية بعد تراجع الدوافع القومية أو الإيديولوجية. وكانت طهران سيدة الاستخدام الذرائعي لميليشيات عدة مستغلة الجهل لمخاتلة الوعي الجمعي لدى المنتسبين لطوائف تتبعها.

د. ظافر محمد العجمي *

رغم أن القيمة العادلة للإرهاب والتطرف والخلافات المذهبية صفر، لأن قيم أصولها الأخلاقية صفر فإنها لم تعد تقاس في سوق تداول العلاقات الدولية بقيمتها الأخلاقية، بل بمردودها، وتأثيرها على المشهد الإقليمي. وفيما تتخبّط حكومات عدة في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» أصبح الإرهاب والطائفية صناديق استثمارية واعدة. وعملية مربحة نظير تشغيل هذه الأصول. فهي أسرع وأكثر فعالية من الجهد الدبلوماسي المضني سواء في العواصم العربية أو في أروقة الأمم المتحدة، بل إنها أسرع في تحقيق النتائج من التلويح بقوات الردع العسكرية التي يأخذ إعدادها وإيصالها لدرجة الجاهزية سنوات عدة وأموال طائلة. وهذا ما وعته طهران مبكرا، حيث تظهر كثير من المؤشرات على استمرارها في اللعب بنيران التطرّف الديني والحركات الإرهابية، لتخلق من نفسها قوة إقليمية مسلحة بميليشيات «ما فوق الدولة»[١].

وتصر طهران بعد نجاحها في خلق ذراع سياسي لها عبر جعل الساسة الموالين لها في صدارة المشهد السياسي في العراق ولبنان وسوريا واليمن، تصر على زيادة الاضطرابات في جوارها الاقليمي، عبر دعم الهياكل العسكرية التي تعمل تحت لوائها بالمال والسلاح، حيث يؤمن صانع السياسة الخارجية الإيرانية بإمكانية ضرب استقرار الإقليم، وخلق ذراع عسكري موازي من خلال الاعتماد على سياسة الانقسامات، واستغلال التوترات الطائفية، واللعب بنيران التطرّف والحركات الإرهابية، والسعي لهز أركان النظام القائم في الشرق الأوسط. ويقوم الذراع العسكري لطهران كما أشار بعض قادة الباسيج على تكوين قوة من مليون مقاتل عبر المنطقة بأسرها، مؤكدين أنه من ضمن الأهداف الإيرانية نشر قوة من ٢٠٠ ألف مقاتل على طول الطريق من إيران إلى لبنان رغم وجود عوائق كثيرة إلا ان ذلك الهدف يظهر أكثر وضوحا مع الايام[٢].

ويعود تاريخ بعض الميليشيات التابعة إلى إيران إلى عقود ماضية، أبرزها حزب الله في لبنان وحزب الدعوة في العراق. أما زيادة زخم التوسع الإيراني في تفريخ الميليشيات، فجاء في فترة الأوضاع المضطربة خصوصا في العراق وسوريا واليمن حيث خرجت هذه الميليشيات إلى النور، متصفة بما يلي:

- تم إنشاء هذه الميليشيات على أساس مذهبي يتبع نظام طهران حتى ولو ادعت الميليشيات حصر عنفها لقتال تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»[٣]. بل إن هناك تعديل القانون الإيراني، يسمح بمنح الجنسية لمقاتلين والمتعاونين استخباريا من الجنسيات الأجنبية، خاصة الموالين لها في منطقة الشرق الأوسط الملتهبة[٤].
- تتلقى هذه الميليشيات الدعم المالي والعسكري المباشر من إيران. ولا أحد ينكر أن إيران الدولة الوحيدة التي توفر حماية رسمية لعدد كبير من الميليشيات المسلحة التي تتبع ولاية الفقيه. بل وتوفر حماية مادية ومعنوية، لعدد من الجماعات المسلحة التي لا تتبعها عقائديا، وفي الحالة الأولى لتحقيق أغراض مباشرة، كتثبيت أقدامها ونفوذها إقليميا، وفي الحالة الثانية يجري استخدام هذه الميليشيات كأوراق سياسية، تسعى من خلالها إلى تجنب إثارة نعرات طائفية مباشرة، وتخفيف بعض الاحتقانات التاريخية[٥].
- معظم هذه الجماعات عميق الروابط الأيديولوجية

والتنظيمية بإيران، حتى أن هذه الروابط جرفت ما تبقى من فكرة وجود أي سلطة للحكومات، لكن هذا لا ينفي وجود تنسيق لبعض الميليشيات مع الحكومات الضعيفة القائمة في بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، حيث تمكنت من جعل نفسها جزءًا لا يتجزأ من هياكل تلك الحكومات، فأصبحت في حكم صانع القرار السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري.

– تملك هذه الجماعات قدرة كبيرة في التجنيد وحشد المتطوعين، ليس في بلدانهم، بل عبر تنظيمات عابرة للحدود. لكونها تستخدم الطائفية في التعبئة، مما خلق ولاءات تنظر لطبيعة الصراع بشكل مذهبي[٦]. فهناك شبكة لمنظمات «المقاومة الإسلامية» التي تسيطر عليها إيران. وتقوم هذه الميليشيات بحشد الجنود الأغرار وتضخمهم لدورات عسكرية سريعة. ثم تُسلّم مسؤولية نشر المقاتلين لاحقا إلى طلائع من البلد الذي يأتون منه. فهناك في سوريا مثلا طلائع عراقية وباكستانية وأفغانية لاستلام الأغرار، توزعهم الطلائع ليشكلوا حرسًا خلفيًا يستخدم في السيطرة على المناطق التي تحت سيطرة النظام[٧].

خطر هذه الميليشيات على الاستقرار

في حرب الذاكرة يحاول كل طرف الغاء ذاكرة الطرف الآخر، وبدعوى محاربة الإرهاب شكلت طهران ميليشيات لها في سوريا والعراق، فيما تدعي داعش أن دخول العراق ثم سوريا كان بحجة الدفاع من المكون المذهبي الذي تنتمي له من المجاميع المسلحة المدعومة من طهران، فأدت حرب الذرائع بين الطرفين لظهور الميليشيات المدعومة من إيران خاصة بتبعات خطيرة منها:

• إن سيطرة الميليشيات المدعومة من إيران على الشارع، وإطلاقها مجاميع غير منضبطة يعني القضاء على العملية السياسية في البلد الذي تسيطر عليه، وهذا ما حاولت طهران تحقيقه ففشلت جراء التدخل الناجح لقوات درع الجزيرة في البحرين. لكنها في المقابل نجحت في تحقيق مبتغاها في العراق، حتى أن المواطن صار يرفض العملية السياسية ومخرجاتها القهرية بالمظاهرات. لكنه لا يستطيع ذلك في لبنان لسيطرة ميليشيات حزب الله على القرار السياسي حتى ولو وصل الأمر لبقاء البلد دون رئيس.

• إن سيطرة الميليشيات المسلحة على قرار البلد يعني إفراغه من الكفاءات العلمية والإنسانية ويشجع على الهجرة جراء تسلطها على مقدرات الوطن، كما هو الحال في لبنان والعراق، أو في سوريا حيث تساوى الموت غرقا في المتوسط مع الموت تحت البراميل المتفجرة لقوات النظام.

• إن وجود الميليشيات المسلحة التي تتلقى أوامرها من طهران في أية عاصمة عربية يعني الإساءة إلى سمعة القوات المسلحة والقوى الأمنية، فالحشد الشعبي–وهو مصطلح مهذب للباسيج – أقوى من الجيش العراقي؛ وما الزج بالحشد الشعبي في مواجهة «داعش» إلا دليل ضعف المؤسسة العسكرية العراقية وفسادها. ويقدر عدد الميليشيات الموالية لإيران في العراق مثلا بحوالي ١٢٠ ألف وهو ما يفوق عدد أفراد الجيش العراقي الذي تقلص الى نحو ٤٨ الفا. أما مقارنة القوى الأمنية بقوة الميليشيات فيدحضه وصول عدد الهجمات في بغداد مثلا الى ١١ حادثا خلال يومين فقط[٨]..سواء كانت تحمل طابعًا سياسيًا أو

جنائيًا ،فكلتاهما تقام بدقة متناهية من قبل الميليشيات المدعومة من إيران وأمام القوات الأمنية، كما حدث لمجموعة القناصين القطريين[٩].

• كما أن خطورة ظهور هذه الميليشيات تأتي من كون وجودها هو ذريعة لدخول القوى الأجنبية، فروسيا تعيث فسادا في سوريا بحجة محاربة الميليشيات الإرهابية، ومثلها تركيا والولايات المتحدة، والناتو[١٠].

• لقد أصبحت الميليشيات في صنعاء وبغداد ودمشق وبيروت وطرابلس الغرب جزءًا لا يتجزأ من هياكل الحكومات التي أصبحت تعتمد عليهم بشكل أساسي في عملها[١١]. لكن الصعوبة تكمن في إعادة تأهيل هذه المجاميع وتوجيههم على أسس سليمة ومعايير وطنية، فقد انقلبت تلك الميليشيات ضد الشعب باختلاق الأزمات المختلفة حال قطع الدعم المالي عنها، إذ تحول الكثير منها إلى لصوص وقطاع طرق[١٢].

الميليشيات الموالية لإيران

إن لم يكن كلّ شيء صحيحاً بدقة، حول ما يقال إن الميليشيات الموالية لإيران تلعب دورا جعلها القوة المسيطرة على الأرض في العراق واليمن وسوريا ولبنان فهو حقيقيّ. ويثبت حقيقته تكتيكات الفرز الطائفي في تلك البلدان، وكأن تلك الميليشيات تذكرت بإيحاءات ايرانية انها عدو للمحيط السكاني حولها بأثر رجعي. ففي العراق بلغ عدد الميليشيات المسلّحة وفقاً لتقرير استخباري صادر عن ديوان استخبارات وزارة الدفاع العراقية إلى ٥٣ ميليشيا في عموم العراق[١٣]. ويعد الهيكل العسكري المسمى «الحشد الشعبي» أكبر كونفدرالية عنف طائفي في الوقت الراهن ليس في الشرق الأوسط فحسب بل في العالم. وتعد ميليشيات فيلق بدر وجيش المهدي وعصائب أهل الحق وجيش المختار ولواء أبو الفضل العباس أبرز الميليشيات المسلحة، وتتمتع الميليشيات الكبرى بقدرات مالية وبشرية ملحوظة، وتتلقى الدعم بشكل صريح من إيران[١٤].

وفي سوريا تضم التشكيلات الإيرانية المسلحة حوالي ٥٠٠٠ عنصر من الحرس الثوري، وفرقة «فاطميون» للأفغانيين ومجموعة «زينبيون» المكوّنة من الباكستانيين، والعراقية مثل حزب الله العراقي، وأبو الفضل العباس ولواء ذو الفقار وغيرها ١٥ ميليشيا عراقية مسلحة؛ بالإضافة إلى عناصر حزب الله اللبناني[١٥]. وهوالقاسم المشترك لنحو ٢٤ فصيلاً، توجهوا للقتال هناك هو المذهبية. ويتكفل نظام الأسد بتوفير المستلزمات الحياتية لعناصرها، بالإضافة إلى عمليات السلب بالعنف والسطو المسلح لتأمين موارد يومية. وتدار أنشطتهم من غرفة عمليات يقودها الجنرال الإيراني قاسم سليماني وضباط من هيأة العمليات السورية[١٦]. وفي اليمن ارتبط اسم الحوثة بإيران ارتباطًا عقائديًا وسياسيًا وعسكريًا بطريقة لا لبس فيها، حتى أصبحت ميليشيات الحوثي الطرف النشط من بين أطراف إيران في المنطقة العربية، حيث لم يحقق فصيل تابع لها نجاحًا يوازي نجاح الحوثة في اغتصاب السلطة في عاصمة عربية. ولا نستبعد مشاركة لبنانيين وسوريين وعسكريين من الحرس الثوري الإيراني بالقتال إلى جانب الحوثيين من جماعة أنصار الله[١٧]. كما خرج العديد من قيادات ميليشيات عراقية موالية لإيران يؤكدون استعدادهم للانضمام لجماعة الحوثيين لتتحول الأوضاع في اليمن الى السيناريو السوري. بل أن الأمور وصلت إلى طلب إيران« فتوى الجهاد في اليمن» من المرجع الديني علي السيستاني شبيهة بفتوى الجهاد لمواجهة «داعش» لكن رفضه الفكرة لكونها إعلان حرب طائفية في المنطقة لم يثن زعماء ميليشيات عراقية تتبع إيران من التمهيد لنقل الدعم المادي والرجال إلى إثيوبيا وأريتريا وجيبوتي ومنها إلى اليمن للدفاع عن صنعاء في المعركة الفاصلة[١٨]. وفي لبنان الذي يعتبره الإيرانيون مزرعة لهم كما أكد الأمين السابق لحزب الله في لبنان صبحي الطفيلي. رجع حسن نصر الله ليؤكد تلك السياسة الإيرانية فالحزب معني بإدامة الصراع، وجعل لبنان بؤرة للتدريبات العسكرية، لتصدير الميليشيات، فعندما يكون في لبنان مليون جائع، فإن مهمتنا كما قال نصر الله، لا تكون في تأمين الخبز، بل بتوفير الحالة الجهادية حتى تحمل الأمة السيف في وجه كل القيادات السياسية[١٩].

لا تستطيع الميليشيات الإيرانية القفز إلى لبنان إلا عبر دول الخليج

الميليشيات على أبواب الخليج

إن من أسهل الأمور التي يمكن الوقوع فيها عند القراءة السطحية لتحركات طهران، الاعتقاد بأنها تهدد الاستقرار الخليجي بوصفها دولة لها أطماع استراتيجية بالمنطقة فحسب، وتجاوز تحولها إلى قوة إقليمية مسلحة بميليشيات «ما فوق الدولة». حيث لن تستطيع هذه الميليشيات الوصول من طهران إلى بيروت بقفزة واسعة إلا بعد أن تجهز الخليج كقاعدة وعمق استراتيجي مادي وبشري ترتكز عليه بقدمها قبل القفز، ومن مؤشرات ذلك:

– في العراق وهي بوابة الخليج الشرقية وتحت سمع وبصر المجتمع الدولي، تم تدخل الحرس الثوري الإيراني بدعوى محاربة

الإرهـاب، حتى أن قائد فيلق القدس قاسم سليماني صار المحرك الفعلـي للحشد الشعبـي وهو أقوى قوة عسكريـة في العراق، حيث اكتسبت شرعية من جانب الحكومة والمجتمع الدولي فزاد نفوذها وتسليحها بشـكل علني والمحصلة هي انكماش النفوذ العربي في العراق لمصلحة النفوذ الإيراني.

-في اليمـن لم يكن غزو ميليشيـات الحوثي لمعظم محافظاته وعاصمتـه ثم الاستيلاء على مخازن سـلاح الدولة، إلا للاقتراب بشـدة من دول مجلس التعاون الخليجـي صاحبة الثروة النفطية، ثم الإحاطـة بالخليج وإضعافه واحتلال بواباته في باب المندب ثم هرمـز، وتبادل تهمة الطائفية مع الخليجيـين بأن عاصفة الحزم تدخـل خليجي بدافـع عقائدي على أمل عدم حسـم الأمور بشكل يحقق أهداف طهران في اليمن ولو بشكل جزئي.

-في البحريـن وبعد اعتقال زمرة مـن المخربين والمحرضين، صـرح حسين نصر الله صاحب حزب الله محرضا على استخدام العنـف ضد الحكومـة البحرينيـة متبعـا نفس النهـج الدارج في طهران على لسـان مسؤولين وشخصيات تدعـوا لإسقاط حكومة البحرين والاستيلاء على المنامة.

-في الكويـت ظهـرت أصابـع إيـران في أكثر من مـكان فبعد الشبكـة التجسسيـة ٢٠١١م، سعـت طهران إلى تشكيـل ميليشيا مسلحة استطاعت تجهيـز العتاد، لولا يقظة رجال الأمن وإحباط مسعاهم فيما عرف بخلية العبدلي ٢٠١٥م .

الخاتمة

لقـد نجحـت طهـران في إدارة حملـة ممنهجـة، جعلتهـا تتحـرك بميليشيـات «ما فوق الدولـة»، في العراق ولبنـان واليمن وسوريـا. حيث تقضي بها طهران علـى العملية السياسية في البلد الـذي تسيطر عليه، كما هـو الحال في العراق ولبنـان، مما أفقد المواطـن الإحساس بإمكانية التعايش مع الوضع، ففرغ الوطن من الكفـاءات، وشجع على الهجـرة تسلط الميليشيـات على مقدرات البلـدان، بعد أن جردت الجيش والشرطة من قوتها، بل وأصبحت هذه الميليشيـات جزءًا من هياكل الحكومـات الضعيفة، مما وفر ذريعـة لدخـول القـوى الأجنبيـة كالروس في سوريـا والغرب في العـراق. ولعل مـن المقلق أن هـذه الميليشيات قـد وضعت الخليج العربـي ضمـن أجندتها، كذخـر استراتيجي يتوجـب الاستحواذ عليه لتحقيق طموحها المستقبلي ●

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

الهوامش

١- د. ظافر محمد العجمي،الإرهاب والطائفية صناديق استثمارية واعدة ،صحيفة الوطن ،٢٥ يونيو٢٠١٥م
٢- خطة «المليون مقاتل» الإيرانية للسيطرة على الشرق الأوسط.موقع الوطن نيوز ،١٠ ابريل ٢٠١٥م
٣- علاء الدين السيد.خريطة الميليشيات الشيعية المقاتلة في العراق.٢٤ فبراير،٢٠١٥
٤- سعود الزاهد.إيران تجنّس من يقاتل ويتجسس لصالح «مشاريعها» بالعالم.العربية نت. ٢٣ يوليو ٢٠١٥م.
٥- إيران ترعى الميليشيات الشيعية وتؤيد السنية خدمة لأجندتها التوسعية.موقع العرب ١٣ اكتوبر ٢٠١٤م.
٦- د. خالد يايموت .الإرهاب والأمن الإقليمي الخليجي.. نحو تجديد التحالفات الدولية.صحيفة الشرق الاوسط ،١٠مايو٢٠١٥م
٧- العراق.. دولة الميليشيات،مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.٩ سبتمبر،٢٠١٥ م
٨- محمد رضا عباس، صحيفة صوت العراق، ٢٢ديسمبر٢٠١٥م
٩- محمد رضا عباس، صحيفة صوت العراق، ٢٢ديسمبر٢٠١٥م
١٠- نيويورك تايمز» الأمريكية.١٢ ديسمبر ٢٠١٥ م
١١- فيليب سميث.باحث في جامعة ماريلاند الأمريكية.٢١ سبتمبر ٢٠١٤
١٢- قناة الرافدين الفضائية. ١٩ ديسمبر ٢٠١٥م
١٣- عثمان المختار.عالم الميليشيات في العراق،موقع العربي الجديد.٢٤ يوليو ٢٠١٥.
١٤- أبرز الميليشيات الشيعية المسلحة في العراق. الجزيرة نت .٨ سبتمبر٢٠١٤
١٥- وثيقة للمعارضة الإيرانية تكشف الميليشيات التابعة لطهران في سوريا.بوابة الحركات الاسلامية.٢ديسمبر٢٠١٥م
١٦- الميليشيات الشيعية في سوري. القصة بالدماء والأرقام،العربية.نت،٩ يونيو٢٠١٤م
١٧- هل تكرر إيران سيناريو سوريا والعراق في اليمن؟.موقع بوابة الحركات الاسلامية.١ أبريل ٢٠١٥
١٨- باسل محمد.قيادي صدري لـ «السياسة»: طهران طلبت من السيستاني فتوى لـ «الجهاد في اليمن».جريدة السياسة الكويتية.٨ سبتمبر ٢٠١٥م
١٩- مصطفى علوش.طبول الحرب.موقع القوات اللبنانية.٢٣ يناير ٢٠٠٨م

انتفاضات «الربيع العربي» وصعود تنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة العربية

منذ عام ٢٠١١م، أصبحت المنطقة العربية مرتعًا خصبًا لتنظيمات الأفكار المتطرفة وممارسات العنف الذي لم يقتصر عليها وإنما امتد ليشمل دولاً أخرى عديدة في قارات العالم، وأصبحت مكافحة الفكر المتطرف وممارسات العنف مسألة عالمية، ويدل على ذلك التطورات المرتبطة بهذا الموضوع في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٥م، مثل: التقرير الذي أعلنه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون عن نتائج عمل اللجنة المكلفة بفحص أنشطة جماعة الإخوان المسلمين في المملكة المتحدة، والبيان الختامي لمجموعة دول العشرين التي اجتمعت في مدينة أنطاليا بتركيا، وقرار مجلس الأمن بشأن العمل من أجل وقف مصادر تمويل تنظيم داعش. فما هي الصلة بين ما شهدته منطقتنا العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة، وصعود تنظيمات الإسلام السياسي وتنامي الأفكار التكفيرية التي تحض على التطرف والإرهاب؟

د. علىّ الدين هلال *

وفي مجال وصف هذه التطورات التي بدأت بالانتفاضة التونسية وما أعقبها من تطورات في مصر وسوريا وليبيا واليمن، شاع استخدام تعبير «الربيع العربي» وهو تعبير لم يولد في المنطقة بل له جذور تعود إلى ما يقرب من نصف قرن، فمن الناحية التاريخية، كان أول استخدام لكلمة «الربيع» للدلالة على حدث ما، هو ما تم في عام ١٩٦٨م، عندما ذاع تعبير «ربيع براغ» للإشارة إلى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي أدخلها دوبتشيك رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا بالمخالفة لأوضاع دول شرق أوروبا الخاضعة للنفوذ السوفيتي. كما استخدم التعبير بعض المعلقين لوصف الانفتاح السياسي الذي دشنه الرئيس السوري بشار الأسد في بداية حكمه وهو ما سُمي «ربيع دمشق». وفي عام ٢٠١١م، استخدم روبرت فيسك الصحفي الشهير تعبير «الربيع العربي» في مقال له بإحدى الصحف البريطانية لوصف الأحداث الجارية في المنطقة وقت ذاك، وبينما هلّل البعض لهذا التعبير، فقد اعترض عليه آخرون باعتبار أن ما أفضت إليه الانتفاضات الشعبية لا يمكن تسميته بالربيع، ولما حملته من آثار تفكيكية للمجتمعات والدول العربية.

وترجع هذه الآثار إلى أن تلك الانتفاضات كانت أقرب إلى «الهبّات» الشعبية التي لم يكن لها قيادة واضحة أو تنظيم يحكم حركتها أو برنامج وأهداف واضحة ومتفق عليها، ونتيجة لهذا الاضطراب التنظيمي والفكري والقيادي في بنية هذه الانتفاضات فقد أدت إلى إيجاد البيئة المناسبة لإثارة المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وإلى التناحر بين المكونات الاجتماعية ذات الطابع القبلي والمذهبي والديني والجهوي، وإلى تراجع مؤسسات الدولة التي تحافظ على القانون والنظام.

أدت تلك الانتفاضات إلى حالة من «السيولة» السياسية والاجتماعية، فقد كان من شأنها سقوط القواعد المنظمة للعلاقة بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في وقت لم تكن فيه قواعد جديدة قد تبلورت، وأتاح هذا الموقف الفرصة للقوى السياسية المنظمة التي تمتلك القدرة على الحشد والتعبئة من أن يرتفع سقف طموحاتها ومطالبها، وأن تسعى للوصول إلى الحكم. وخلال هذه التفاعلات، تراجع دور المؤسسات وحكم القانون وساد المشهد «سياسات الشارع» واحتلال الميادين، وذلك في سياق اتسم بالفوضى والانفلات الأمني، وكان من جراء ذلك ازدياد التدخل والاختراقات الأجنبية في الشأن الداخلي

لهذه الدول (من أوضح مظاهر ذلك في حالة مصر، الاختراق العسكري في ٢٨ يناير ٢٠١١ م، لقوات من حركة حماس وحزب الله للحدود المصرية عند رفح واشتباكها مع القوات المصرية ووصولها إلى محافظة البحيرة وقيامها باقتحام سجن وادي النطرون لإطلاق سراح المعتقلين من قيادات حركة الإخوان، وما ترتب عليه من هروب آلاف السجناء مما كان من شأنه إثارة الفزع وترويع المجتمع).

وهكذا، فقد أوجدت تلك الحالة من «الفراغ السياسي والأمني» الفرصة المثلى للتنظيمات والحركات السياسية المنظمة والأكثر تمويلاً والتي تتمتع بدعم خارجي لانتهاز الفرصة، وصعود تنظيمات التطرف الفكري والإرهاب التي اتشحت بثياب الإسلام.

وفي هذا السياق، تسعى الورقة إلى عرض نماذج للتفاعلات بين تنظيمات الإسلام السياسي والقوى الأخرى في مصر وتونس، ثم تناقش خبرة وصول هذه القوى إلى سدة الحكم وذلك بالتركيز على الحالة المصرية.

أولاً: إقحام الدين كأحد عناصر الصراع السياسي

بدأت المظاهرات في مصر وتونس على يد مجموعات من الشباب الذين رفعوا لواء التغيير والمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية واحترام الحريات العامة. وبصفة عامة لم يكن لهذه المظاهرات طابعًا إيديولوجيًا، وإنما اتسمت بأنها «عابرة للإيديولوجيات» أي شارك فيها أفرادًا انتموا إلى مختلف عناصر الطيف السياسي.

كان من شأن ضعف البنية التنظيمية للمظاهرات والتحركات الشعبية – كما ورد سلفًا – إتاحة الفرصة لقوى الإسلام السياسي من شغلها لقدر أكبر من المجال العام وتصدرها المشهد وسعيها لفرض وجهات نظرها على القوى السياسية الأخرى، مما أوجد بيئة من الصراعات بين تيارات الإسلام السياسي والتيارات الأخرى، وألقى ذلك بظلاله على كل مراحل عملية بناء النظام السياسي الجديد.

فبالنسبة لوضع الدستور، شهدت مصر وتونس استخدامًا منظمًا من قوى الإسلام السياسي للدين كأداة لتحقيق مصالحها التي تمثلت في انتقاد المعارضين بدعوى عدم قبولهم لرأي الإسلام من ناحية، وكسب الشرعية ومساندة الرأي العام باعتبار أنهم الحريصون على الإسلام من ناحية أخرى. من أمثلة ذلك أزمة صياغة مواد هوية الدولة، وهل يُشار إلى أنها «مدنية» أم لا، وكذلك الخلاف بشأن المواد الخاصة بـ استقلال القضاء، وحرية التعبير والرأي، والحقوق والحريات العامة ومدى إخضاعها للتفسيرات الدينية لتلك القوى. ونشبت خلافات مماثلة بشأن بعض القوانين مثل الخلاف الذي حدث في تونس بنهاية ٢٠١٣م، بخصوص مشروع قانون بإعادة نظام الوقف.

وفي حالة مصر، بدأ الصراع مبكرًا في مارس ٢٠١١ م، عندما أيدت التيارات الإسلامية الدعوة إلى عقد الانتخابات البرلمانية أولاً، بينما تبنت القوى المدنية والائتلافات الشبابية والتي كان لها الدور الأكبر في اندلاع الانتفاضة الشعبية ضرورة وضع الدستور قبل إجراء الانتخابات. وأدى الخلاف إلى حالة من الاستقطاب، فقامت قوى الإسلام السياسي بتنظيم عشرات المظاهرات الحاشدة والاعتصامات والتي شملت محاصرة أنصارهم للمحكمة الدستورية العليا ولمدينة الإنتاج الإعلامي ولدار القضاء العالي. كما تمثّل هذا الاستقطاب في لغة الخطاب السياسي لهذه القوى الذي اتهم معارضيها بعدم الالتزام بقواعد الدين وقبول الآراء الغربية المخالفة للشريعة. ورافق ذلك استخدام أنصار هذه القوى العنف في مواجهة معارضيهم كما سوف يرد في القسم الثاني من المقال.

ربيع فيسك: هبّات بدون قيادة أو تنظيم أو أهداف واضحة ومتفق عليها

وفي تونس، كانت الأطراف الأساسية للاستقطاب الديني/ المدني هي حزب حركة النهضة الإسلامي، وجبهة الإنقاذ، والجبهة الشعبية اليسارية. وامتد هذا الاستقطاب إلى داخل التيار الديني فبرز اختلاف بين حزب النهضة وتنظيم أنصار الشريعة، وهو من تنظيمات السلفية الجهادية الذي يعتقد أنصاره بأن الديمقراطية وتعدد الأحزاب مناهضة لمبادئ الإسلام. وانتهج التنظيم العنف ضد مؤسسات الدولة والمجتمع، فقام أنصاره على سبيل المثال بالاعتداء على رجال الشرطة ومنشآتهم، مما دفع الحكومة في أغسطس ٢٠١٣م، إلى تغيير موقفها تجاه التنظيم من المهادنة إلى المواجهة، فاتهمته بممارسة العنف والإرهاب والتخطيط له، وقيامه باغتيال الشخصيات السياسية، وصنفته على أنه تنظيم إرهابي محظور.

من مظاهر استخدام العنف أيضًا في تونس تأسيس الرابطة الوطنية لحماية الثورة التي حصلت على ترخيص رسمي من الحكومة في فبراير ٢٠١٢م، بهدف حفظ الأمن الداخلي وحماية الاستقرار السياسي، وقام بعض أنصار هذه الرابطة بممارسة العنف وفض الاجتماعات العامة لقوى المعارضة بالقوة مما أكد صورتها كواجهة للنظام الحاكم ولحزب النهضة، خصوصًا بعد قيامها بمظاهرات داعمة للنظام.

رافق ذلك، سعي تنظيمات الإسلام السياسي للوصول إلى السلطة والاستئثار بها، ففي الحالة المصرية، عملت قيادات جماعة الإخوان المسلمين – وحزبها الحرية والعدالة – على

استخدمت قوى الإسلام السياسي في مصر وتونس الدستور لانتقاد المعارضين وكسب الشرعية وتحقيق مصالحها

زيادة فرصها السياسية وناورت من أجل ذلك، فبالنسبة لانتخابات البرلمان (مجلس الشعب) أعلنت في البداية أنها سوف تخوض المنافسة الانتخابية على ثلث مقاعد المجلس فقط، وتترك الثلثين الأخرين لبقية الأحزاب، وذلك تحت شعار «مشاركة لا مغالبة»، ولكن سرعان ما تغير هذا الموقف، وخاض حزب الحرية والعدالة الانتخابات على كل المقاعد. وبالنسبة لانتخابات رئاسة الجمهورية، أعلن المرشد العام للجماعة أن الوقت غير مهيأ لتولي الإخوان منصب رئاسة الجمهورية، وأنهم لن يتقدموا بمرشح لهذا المنصب، وسرعان ما تغير أيضًا هذا الموقف وتقدم الإخوان بمرشحين اثنين لمنصب الرئاسة، وكانت الحكمة من التقدم بمرشحين اثنين هو الخوف من أن يتم استبعاد أحدهما وهو ما حدث بالفعل، واستمر المرشح الآخر في المنافسة ونجح بمنصب رئاسة الجمهورية.

استمر توجه جماعة الإخوان نحو الاستئثار بالسلطة والسيطرة على مفاتيحها ومقدراتها دون مشاركة جادة حتى من جانب حلفائها من أحزاب التيار الديني. كما اتبعت سياسة لإقصاء الأحزاب والقوى المدنية. برز ذلك في القواعد التي اقترحها الإخوان لتشكيل الجمعية التأسيسية الأولى والثانية لوضع الدستور، وفي تعيينات الوزراء والمحافظين وقيادات الإدارة المحلية. ولم يعمل الرئيس الأسبق الدكتور محمد مرسي على أن يعطي نظامه طابعًا وطنيًا عامًا، ولم يحرص على إقامة علاقة تواصل بين الحكم والمعارضة، وبالعكس كانت ممارساته تعمق الخلافات مع القوى المدنية، فنكث بوعده بتعيين امرأة وقبطي في منصب نائب الرئيس كما تراجع عن التزامه بعدم عرض مشروع الدستور على الاستفتاء في حالة عدم وجود توافق عام عليه.

وفي حالة تونس، قدم حزب حركة النهضة نموذجًا أكثر مرونة وتوافقية، فمع أنه سعى في البداية إلى فرض أولوياته، فإنه وصل إلى اتفاق مع القوى المدنية، وقام بتشكيل حكومة تستند إلى ائتلافه مع حزبين أخرين هما المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل من أجل العمل والحريات، وهي ما سميت بحكومة «الترويكا» بعد انتخابات أكتوبر ٢٠١١م، ولكن أداء هذه الحكومة والمواقف المتشددة من بعض فصائل الإسلام السياسي أدى إلى نشوء مناخ التوتر السياسي في عام ٢٠١٣م، وتبلور أزمة سياسية حادة كان من مظاهرها اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد، وتزايد الدعوة لإسقاط حكومة «الترويكا»، وترتب على فشل مبادرة رئيس الوزراء حمادي الجبالي – من حزب النهضة – لإعادة تشكيل الحكومة من عناصر تكنوقراطية غير حزبية، قيامه بتقديم استقالته في فبراير ٢٠١٣م، وتلاه تشكيل حكومة علي العريض – من حزب النهضة – مع الابقاء على ائتلاف أحزاب «الترويكا» وإدخال بعض التعديلات عليها، ولكن هذا الوضع لم يحقق الاستقرار.

فانفجرت الأزمة مرة أخرى في يوليو ٢٠١٣م، بعد اغتيال محمد البراهيمي عضو المجلس الوطني التأسيسي والمعارض اليساري، واندلعت المظاهرات والإضرابات، وانسحب أعضاء المعارضة من المجلس الوطني التأسيسي، وتصاعدت الدعوة لتشكيل حكومة إنقاذ وطني. وترافق ذلك مع اندلاع المظاهرات الشعبية في مصر التي انتهت بإسقاط نظام الإخوان.

في مواجهة ذلك، بادر الاتحاد العام التونسي للشغل وثلاثة منظمات حقوقية بطرح مبادرة للخروج من الأزمة تتضمن: تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة وغير حزبية، وإقرار مشروع الدستور، وتشكيل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات. وخوفًا من أن تخسر كل شيء كما حدث في مصر، قبلت الحكومة التي يسيطر عليها حزب النهضة خارطة الطريق المقترحة، والتي سُميت بالمبادرة الرباعية. وترتب على ذلك استقالة حكومة العريض وتكوين حكومة جديدة برئاسة مهدي جمعة، وإقرار دستور توافقي جديد في يناير ٢٠١٤م، أعقبه إجراء الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها حزب نداء تونس بأكثرية المقاعد وقام بتشكيل ائتلاف حزبي وتكوين الوزارة.

ثانيًا: خبرة نظام حكم الإخوان في مصر

مع حلول منتصف عام ٢٠١٢م، سيطر الإخوان على مقاليد السلطة في مصر، فكان للتحالف الذي أقاموه مع حزب النور أغلبية مقاعد مجلس الشعب بنسبة ٦٤٪ وانتخاب د. محمد مرسي مرشح الإخوان رئيسًا للجمهورية في يونيو، مما جعل السلطتين التشريعية والتنفيذية في يدهم، وشهدت فترة حكم الرئيس مرسي (يونيو ٢٠١٢ إلى يوليو ٢٠١٣م) سلسلة من الأزمات التي انتهت بسقوط النظام فقد انحسرت هيبة الدولة وصورتها، كما ظهر في الطريقة التي تعاملت معها الحكومة مع حادثة خطف الجنود المصريين في

مايـو ٢٠١٣ بسيناء، ففي أسبوع هذه الحادثة تكرر تعبير «اهتزاز هيبة الدولة المصرية» بشكل لم يحدث قط من قبل، فظهر التعبير في البيانات الرسمية الرئاسية والحكومية، والتعليقات الصحفية، والبيانـات الحزبية، والبرامج التليفزيونيـة. وكان الاتجاه السائد فيها هو أن هذا الحدث مثّل اعتداءً على هيبة الدولة، كما تكرر أن طريقة إطـلاق سراح الجنود أوحت بوجود اتفاق أو تفاهم ما بين الخاطفـين وبعض الأجهزة الرسمية بما فيـم الرئاسة، مما آثار الشك والريبة في دوافع تلك المؤسسات.

ويشـير مفهـوم هيبة الدولـة إلى معـاني الاحـترام والتوقير والثقـة وامتـلاك الخبرة والدرايـة والحكمة. وهـي الصورة التي ارتسمت لدى الرأي العـام وفي تفكير المصريين ومشاعرهم تجاه دولتهـم. وكمـا أن الأفـراد يكتسبـون هيبتهم من سلوكهم وتصرفاتهم، فإن هيبة الدول تتأثر بنفس الأسلوب. وجاءت حادثـة خطف الجنود التي تمت الإشـارة إليهـا تتويجًا لتراكم عدد مـن التطورات التـي أدت إلى «استنـزاف الهيبـة»، وتراجـع الشرعيـة. كما أعقبها أحـداث أخرى دعمت نفس التوجـه، ويمكـن تلخيص أهم هـذه المظاهر فيما يلي:

استأثرت الجماعة بالسلطة دون مشاركة حلفائها وأقصت كل القوى المدنية

١- افتقار أعضـاء النخبة الحاكمة لسلوكيات رجل الدولة: استقر في الفكر والممارسة السياسية مفهـوم رجل الدولة الـذي يشتغل بالعمل العـام، ويتقلد المناصب العليا في جهاز السلطة والحكم، والذي تتوفر فيه سمات شخصية وسلوكية تؤهله للقيام بهذا الدور، منها: الثقافة والنظرة الشاملة للأمـور، والخـبرة بالقضايا العامة، وأن يكـون خطابه باعثًا على الثقـة والاحـترام، وأن يكون قـادرًا على تحمـل مسئوليات عمله. وخلافًـا لذلك فمنذ تولي الرئيـس مرسي مهامه برزت لدى نخبة الحكم سلوكيات مخالفة، مثل:

صـدور ألفـاظ غريبة وعبـارات مستهجنة وغـير متوقعة من القيادات العليـا للدولة بما فيهم رئيـس الجمهورية (مثل إشارته مرة إلى القرد والقرداتي، وتشبيه الصوابع، والحارة الزنقة، وأنه نجـح بالعافية)، ومن رئيـس الوزراء (مثـل نصيحته للمصريين بارتـداء الملابس الداخليـة القطنية، ومواجهة انقطـاع الكهرباء بتجمـع الأسـرة في غرفة واحـدة، وربطه انتشار بعض الأمراض التـي تصيب الأطفـال والرضاعة من ثدى غير نظيـف للمرأة في محافظات الصعيد .. إلخ).

اختيار مرشحـين في مجلسي الشعب والشـورى ليست لديهم خلفيات سياسية، وعدم معرفتهم بالقواعد والأصول البرلمانية.

تنافس قيادات حزب الحرية والعدالة على إصدار تصريحات متنوعة ومتناقضة ثم التراجع عنها بعد ذلك.

الاتهامـات التـي وجهها اثنان مـن مستشـاري الرئيس عقب تقديمهمـا استقالتيهمـا، وغرابـة تعليـق مسؤولي حـزب الحرية والعدالـة والتهديد بأن عليهما الصمت وإلا سوف يتم الكشف عن المخالفـات التـي قاما بارتكابها. وكان من شـأن ذلك أن أصبحت تصريحـات كثير مـن أعضاء النخبـة السياسية الحاكمـة مثارًا للتهكم والسخرية.

٢- قصـور الأداء: كان يمكن لتلك السمـات السلوكية للنخبة الحاكمـة ألا يكون لهـا أثر سلبي كبـير إذا عوضهـا أداء تنفيذي قـوي يشعر معه أغلبية المصريين بأن ظروف حياتهم قد تحسنت، وهـو ما لم يحدث. فقـد شهدت مصـر تدهـورًا في كل المؤشرات الاقتصاديـة التي تمس حياة الناس مثل ارتفـاع الأسعار، وزيادة نسبـة التضخـم والبطالة والضرائـب، وتراجعًا في مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل انخفاض سعر صرف الجنيـه إزاء العمـلات الأخرى، وتدنيًـا للتصنيف الائتمـاني للبنوك المصريـة على المستـوى العالمي، وغياب الشفافية في صنع السياسات.

٣- اتباع سياسات الغلبة والإقصاء: بعد أسبوع من توليـه الحكم أصـدر الرئيس مرسـى مرسومًا بدعوة مجلس الشعب للانعقـاد، وهو المجلس الذي قضت المحكمة الدستورية العليا بحله لعدم دستورية القانون الذي تم انتخابـه وفقاً له مما دفع المحكمة إلى اتخـاذ قرار بعـدم دستورية قـرار الرئيس واعتبـاره منعدمًا مـن الناحيـة القانونية، وكأنـه لم يكن. وكان هـذا المرسوم بداية لإجـراءات سعـت إلى السيطـرة والاستحواذ علـى مفاصل القوة في الدولـة والمجتمع مما دفع إلى مواجهات بين الحكم ومؤسسات القضاء، والإعلام، والأزهـر، والأحزاب والقوى المدنية، وإلى نمو مخـاوف الجيش والشرطة تجاه مخططـات الإخوان. وكان الوجه الأخـر للاستحواذ هـو «اقصـاء» المخالفين في الـرأي عن مواقع التأثير وهي السياسة التي أصابت أقرب حلفاء الإخوان وهو حزب النـور السلفي الـذي أعرب عـن اعتراضه علـى سياسات الحكم الاستحواذية.

٤- توتر العلاقة بـين مؤسسات الحكم: تكتسب الدول هيبتها من كيفية أداء مؤسساتهـا الرئيسية لأدوارها والتعاون فيما بينها لتحقيـق المصلحة العامة، وبالعكس فعندمـا يسود التوتر بين تلك المؤسسـات، فإن ذلك يهدد صورتهـا في الداخل والخارج. وخلال هذه الفترة نشبت صراعات بين مؤسسات الحكم منها على سبيل المثال: الصراع الذي أدارته مؤسسة الرئاسة بهدف السيطرة على السلطة القضائيـة والتقليل من استقلالهـا، والتوتر بين الرئاسة وجهـاز الشرطة الذي نشأ بسبب رغبة الرئاسة في تدخل الشرطة لصالـح حزبها في النزاعات بين الأحزاب والقوى السياسية، ونتج

سمات حكم الجماعات: افتقار النخبة الحاكمة سلوكيات رجال الدولة وإقحام الدين في السياسة والغلبة والإقصاء والازدواجية

عـن عدم قيـام الشرطة بهذا الـدور تغيير ثلاثـة وزراء للداخلية خـلال عام واحد. أضـف إلى ذلك، التوتر بـين الرئاسة والجيش بسبـب رغبـة قياداتـه في التدخـل لـرأب الصـدع بـين الأحزاب السياسيـة ورفض الرئيـس هـذا التدخـل، والتوتر بـين النخبة الحاكمـة ومؤسسـات اجتماعية ذات دور مؤثـر كالأزهر الشريف والكنيسة وأجهزة الإعلام.

٥- تراجع القدرة على حفظ النظام وازدياد العنف: الوظيفة الأولى للدولـة هي حماية حدود البلاد والدفاع عنها إزاء الخارج، وتطبيق القانـون وحفظ النظام في الداخل بما يحقق أمن الأفراد وسلامـة الوطن. ومن أولى المهام في هذا الصدد فرض السيطرة الأمنيـة على كامل إقليم الدولة (الجيش)، والحفاظ على الأمن الداخلي (الشرطـة). وخلافًا لذلك، فقد شهـدت مصر تراجعًا كبـيرًا في هذا المجـال في فترة حكم الإخوان. فمـن ناحية، تنامى وجـود التنظيمات المتطرفة والإرهابية المسلحة في محافظة شمال سينـاء، وانتشـرت عمليـات تهريـب السلاح مـن ليبيـا إلى هذه المنطقة. ومن ناحية أخرى، استمر الانفلات الأمني الذي نتج عنه ازدياد أعداد الجرائم الجنائية، بل بلغ الأمر قيام أمناء الشرطة وجنـود الأمـن المركـزي بالاعتصـام وإغـلاق معبر رفـح البري احتجاجًا على حادثة اختطاف الجنود.

وترافـق ذلك مع اللجـوء إلى العنف اللفظي والمـادي. اتضح العنـف اللفظي في أحاديث وبرامج القنـوات الدينية وتصريحات قيـادات أحـزاب الإسـلام السياسـي في تناولهـا لموضوعـات المسيحيـين، والشيعة، والخصـوم السياسيين. أمـا العنف المادي فقـد ظهـر في فض اعتصـام الاتحادية في ديسمـبر ٢٠١٢ م، بواسطـة مجموعات مدربة من الإخوان، وإطـلاق الرصاص على المتظاهريـن أمام المركز الرئيسـي لجماعة الإخوان في المقطم في يونيو ٢٠١٣م.

٦- ازدواجيـة مؤسسـات صنـع القـرار: نشـأت في مصـر خـلال هذه الفترة الازدواجية والمفارقـة بين دور مؤسسات الدولة ومؤسسات جماعة الإخوان في صنع القرار، فإلى جانب مؤسسات الدولـة المنتخبة من جانـب المواطنين كمجلس الشعـب والرئيس، ازدادت الدلائـل علـى أن مركـز صنـع القـرار لا يكمـن في هـذه المؤسسـات، وإنما في مجلس شـورى الجماعة وهـو أعلى هيآتها، والـذي كان يحتل فيـه الرئيس المرتبة السابعـة، وترتب على ذلك الاعتقـاد بـأن القيـادات المنتخبة هـي واجهة لسلطـة أخرى غير منظـورة ولا تخضع للمحاسبة وليس جزءًا من التكوين الدستوري للدولـة، وكان هـذا الخلـط بين «مؤسسـات الدولـة» و«مؤسسات الجماعـة» أحد الأسبـاب الرئيسـة التـي أدت إلى رفض جمهرة المواطنين لهذا الحكم.

أدى كل مـا تقـدم إلى حالة من الارتبـاك في صفوف الحكم، فتعـددت الأصوات المتحدثة باسمـه سواء من داخل حزب الحرية والعدالـة أو مـن جانب الأحزاب الحليفة. كمـا أدى هذا الارتباك إلى مبـادرات غـير مدروسـة أعلنهـا أحـد قيادات الحـزب دون حصولـه على موافقـة حزبيـة أو رسمية بذلك مثل دعـوة اليهود المصريـين إلى العودة، ثـم تنصل الحزب منهـا واعتباره مبادرة فرديـة. ومن مظاهر هـذا الارتباك أيضًا ما نسبـه نائب الرئيس السوداني للرئيس المصري بشـأن استعداده للاستجابة للمطالب السودانيـة في منطقـة حلايـب وشلاتـين، ورغـم نفـي الرئاسة المصريـة أصـر نائب الرئيـس السوداني على موقفـه. وكذلك ما تـردد عن استعداد حكم الإخوان للتفاوض بشأن التنازل عن جزء من الأرض المصرية لتكـون امتدادًا لقطاع غزة، وأدى تداول هذه الأخبـار إلى صدمة مروعة للمصريين. وعلـى المستوى التنظيمي اتضـح الارتباك في بـث مباشر لاجتمـاع عقده الرئيـس مع عدد مـن القيادات الحزبية والسياسية لبحـث التداعيات المترتبة على بنـاء سـد النهضة الإثيوبـي وكيفية مواجهة ذلـك. وتمادى بعض المتحدثين في طرح تصورات عسكرية ومخابراتية تقوم بها مصر، وكان كل ذلـك علـى الهواء مباشرة بالصـوت والصورة مما أوقع مصر والدبلوماسية المصرية في حرج شديد.

وهكـذا، تضافـر عاملان لوضـع شرعية حكـم الإخوان على المحـك والوصـول إلى نهاية درامية له في يوليـو ٢٠١٣م؛ أحدهما ذاتي يتعلـق بالسمات السلوكية لأعضـاء النخبة الحاكمة وضعف خبرتهـم في إدارة شؤون الحكم، وثانيهما موضوعي يتعلق بضعف الأداء وقصور الإنجـاز والتوتر في العلاقات بين المؤسسات بسبب التعجـل في إقصاء القوى الأخرى والاستئثار بالسلطة والتحكم في مفاصل الدولة. ●

* أستاذ العلوم السياسية-جامعة القاهرة

تنظيم داعش: جذوره.. أسباب انتشاره.. خطورته.. كيفية مواجهته

عندما حدثت هجمات ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١م، كان الظن أن السلفية الجهادية وصلت إلى الذروة، فهل هناك أخطر مما حدث في أميركا في ذلك اليوم الذي لم يزل المسلمون والعرب يدفعون فاتورته؟، لكن ما إن أطلّ داعش بأولى عمليات الذبح المتحالف مع الفضاء حتى طوى الفكر البشري صفحة أبراج أميركا، ليترقب بساعات اليوم ودقائقه خبراً عاجلاً جديداً يفيد بفعلة أخرى ارتكبها جيش داعش في العراق أو سوريا١. فمما لا شك فيه أنه ولأول مرة في التاريخ الإسلامي القديم والحديث، يصل تنظيم إسلامي إلى الشهرة التي وصل إليها التنظيم المعروف اختصارا بـ "داعش".

د. مازن شندب *

وتكمن المفارقة في أن هذه الشهرة غير منطلقة البتة من قضايا يحملها هذا التنظيم بغض النظر عن أحقيتها من عدمها، وإنما من ممارسات وسلوكيات وأفعال تجاوزت كل حدود المألوف والمقبول، في الشكل والمضمون، وتلك هي مقاربة مفصلية لم يتم تسليط الضوء عليها كما ينبغي.

وإذا ما أردنا توضيح المسألة أكثر لقلنا إنه لو نزعنا مسلّمة المغالاة في العنف الإرهابي عند داعش، وأردنا أن نحكم عليه، فسوف لن نجد قضية مطلبية واقعية أو منطقية تستأهل الحديث أو النقاش. وفي هذه النقطة بالذات، يحدث الانفصال بين داعش والقاعدة، فمن المعروف عن تنظيم القاعدة أنه – وبغض النظر عن ممارساته الإرهابية – يرفع عناوين وشعارات ويافطات تؤطر ممارساته العنيفة، وإن أحدث بعض التعديلات ضمن هذا العنوان، فقبل "الربيع العربي"، كانت القاعدة تمارس الإرهاب تحت عنوان قتال الأميركيين والغرب الصليبي، ومع الربيع العربي ظهر فرع القاعدة في سوريا بشكل خاص ليقول أنه يقاتل نصرةً لأهل الشام ضد النظام السوري وميليشيات إيران، فكانت جبهة النصرة.

وبذلك، فإنه وعند البحث في داعش أو عنه، لا فرق، يجب ان لا يتم الخلط بين أمرين، بين الرايات التي يرفعها داعش كتنظيم من جهة، وبين العوامل والأسباب التي يُبنى عليها لتبرير العنف الارهابي أو لتبرير وجود داعش أو ممارساته.

ويُعتقد أن عدم إدراك قادة هذا التنظيم لهذا التمييز هو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى انحساره السريع والذي قد يبدأ بالاضمحلال الداخلي. وهذا الاعتقاد هو المسبب الأول في طرح العديد من التساؤلات حول ماهية داعش دون أن يستطيع هذا التنظيم تقديم أية إجابات مقنعة.

فمن هو هذا التنظيم وأين تكمن مخاطره وما هي الأسباب التي تآمرت على انتشاره وتمدده وهل إن الاستراتيجيات الدولية التي اعتمدت لمواجهته كفيلة في القضاء عليه؟

داعش بين الجذور التنظيمية والجسور الاستراتيجية

في البحث عن ماهية داعش، يجب الربط أو بالأحرى يجب الانطلاق من مسألتين، الأولى تتمثل بجذور داعش وأصوله، والثانية تتمثل في الحضن الاستراتيجي الذي تلقف داعش فتشكلت الولادة الحقيقية لهذا التنظيم.

أما بالنسبة للمسألة الأولى، فلا يختلفنّ اثنان على أن داعش يعود بجذوره إلى تنظيم القاعدة، ويمكن القول إن زعيم داعش أبو بكر البغدادي هو الحفيد التنظيمي لأبي مصعب الزرقاوي الذي أسس قاعدة الجهاد والتوحيد في العراق عام ٢٠٠٤ م، بعد غزوه من قبل الولايات المتحدة الأميركية. وفي عام ٢٠٠٦ م، أعلن الزرقاوي مبايعته زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن ليصبح زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين. لكن الزرقاوي قتل بغارة أميركية في أواسط العام ذاته فجرى انتخاب أبو حمزة المهاجر زعيما للتنظيم وتم أيضا "تشكيل دولة العراق الإسلامية" بزعامة أبو عمر البغدادي. وفي ١٩ أبريل/نيسان ٢٠١٠ م، قتلت القوات الأميركية والعراقية أبو عمر البغدادي وأبو حمزة المهاجر. وبعد حوالي عشرة أيام، انعقد مجلس شورى الدولة ليختار أبو بكر البغدادي خليفة له والناصر لدين الله سليمان وزيراً للحرب

في دولة العراق الإسلامية. وفي أواخر عام ٢٠١١ تم الإعلان عن تشكيل جبهة النصرة لأهل الشام، وهي فرع تنظيم القاعدة في سوريا بقيادة أبو محمد الجولاني الذي أوفده أبو بكر البغدادي إلى سوريا لهذا الغرض مع عدد من قادته المتمرسين في العراق٢.

غير أنه في ٩ أبريل/نيسان ٢٠١٣م، ظهر تسجيل صوتي منسوب لزعيم داعش يعلن فيه أن جبهة "النصرة" في سوريا هي امتداد لدولة العراق الإسلامية، وأعلن فيه دمج اسمي "جبهة النصرة" و"دولة العراق الإسلامية" تحت اسم واحد وهو "الدولة الإسلامية في العراق والشام". وهو ما شكل افتراقا علنيا بين القاعدة والتنظيم، سيّما أن زعيم القاعدة أيمن الظواهري رفض فعلة البغدادي، مطلقا نظرية أسماها "فصل النطاقين". وقد طارد التنظيم جميع الكتائب والفصائل المعارضة الأخرى وعلى رأسها النصرة وأحكم سيطرته على كل المناطق الممتدة من الحدود السورية العراقية حتى أطراف مدينة حلب شمالي البلاد٣.

وتتالت الوقائع ليأتي يوم ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١٤م، ويعلن المتحدث باسم تنظيم "الدولة الإسلامية" أبو محمد العدناني في تسجيل صوتي عن قيام ما أسماه بالدولة الإسلامية ومبايعة البغدادي لقيادة الدولة – "الخلافة".

ومما لا شك فيه أن هذه الوقائع تفيد بأن داعش هو من سلالة القاعدة تنظيميا وأيديولوجيا، لكن عند هذا الحد تنتهي الصلة بين التنظيمين، ليبدأ الحديث عن مشروعين لتنظيمين إثنين، فتنظيم القاعدة بقي بأصله وفرعه (جبهة النصرة) وبأهدافه إلى حد ما، أما تنظيم داعش فحرق كل المراحل ليعلن قيام "الخلافة الإسلامية" التي أظهرت الأحداث أنها وسيلة لغاية استراتيجية ليس للمشروع الإسلامي عامة و"الجهادي" خاصة أية علاقة بها. وهذه الغاية الاستراتيجية لم يزل البحث عنها قائمًا حتى الساعة بدليل كثرة التحاليل التي قيلت وكتبت حول تبعية داعش ماهية الجهة التي تقف خلفه. نتحدث إذن عن مشروع استراتيجي كبير وقوده داعش كتنظيم والخلافة كفكرة. لكن لماذا الخلافة هي الفكرة وليست الفكرة عنوانا آخر؟

في زحمة الإجابات التي قدمت في صدد هذه المسألة الإجابة نعتقد بأن الحضن الاستراتيجي الذي تلقف داعش وعمل على إنضاجه، كان يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أكدتها الوقائع الميدانية والمجريات السياسية:

أولاً- كان يهدف هذا الراعي أو المولد الاستراتيجي إلى إحداث توازن قطبي داخل السلفية الجهادية، وذلك لأن الإبقاء على القاعدة كوكيل حصري أوحد للسلفية الجهادية من شأنه أن يبقي الولايات المتحدة على عرش القرار الدولي المرتبط باستخدام الإرهاب من جهة ومكافحة الإرهاب من جهة أخرى.

ثانياً- إن الراعي الاستراتيجي لداعش لا يمكنه أن يومئ لهذا التنظيم بتبني نفس الأهداف والشعارات التي تتبناها القاعدة، وذلك لأن عملية التبنّي أو التكرار لن تمنح هذا التنظيم الوليد الأشبه بالابن العاق قوة دفع خارجية، وسيظهر قادته بمظهر المتمردين الساعين إلى السلطة والشهرة لا أكثر.

ثالثاً- الحضن الاستراتيجي لداعش يدرك جيدا أن هذا التنظيم سيولد في زمن الربيع العربي الفاشل وغير المزهر إلا لحروب أهلية وانتقامات كامنة في النفوس، وهذا يعني أن انحياز داعش لطرف في الحروب الأهلية العربية يتعارض مع الأهداف العليا التي نُشأ لأجلها، وهذا ما يفسر عدم وضع داعش في سوريا لا في سلة الثورة السورية ولا في سلة النظام السوري بشكل واضح وحاسم، وفي العراق فهو بالطبع ليس حليفا للنسق العراقي القائم ولا للسنة المغبونين والمنتقم منهم من قبل الميليشيات الشيعية العراقية الموالية لإيران، مع الإشارة أنه سيطر على المناطق السنية في العراق دون استطاعته السيطرة على أية منطقة محسوبة ديمغرافيا على الشيعة. أما حروبه الضروس ضد الأكراد والأقليات الأخرى، فهي السمة التي تميزت بها حروب داعش.

تنظيم داعش من سلالة القاعدة لكنه حرق المراحل بدولة الخلافة الإسلامية

هذه الحقائق الثلاث تدفع إلى القول أنه كان ممنوع على داعش تبني قضايا حقيقية أو محقة يقاتل من أجلها أو يرهب ويرعب في سبيلها، وبهذا المعنى فإن إعلانه للخلافة إنما يعني أمرا واحدا وهو الإعلان عن "اللاشيء". لكن هل يعني ذلك أن داعش لا يسعى وراء أي شيء؟ هل كل فنون القتل والإرهاب والذبح والحرق والإغراق التي ابتكرها ومارسها وطبقها فقتلتنا قبل أن تقتلنا مع الذين قتلتهم هي لأجل اللاشيء؟ وهل أن الآلاف من الشباب والنساء الذين انضموا إليه إنما انضموا إلى العدم؟

يبدو أن هناك إجابات قدمها داعش عن كل هذه الأسئلة وغيرها. وأول ما يبدو هو أن داعش أكثر ما يهمه هو السيطرة على الجغرافيا لذلك نجده يستميت كي يحتل المدن والمحافظات ويقيم حكمه عليها، فمن درعا إلى الموصل والأنبار وفيها على الرمادي والفلوجة وهي كلها مدن كبرى ومهمة. ولأجل عمليات السيطرة هذه كان عليه أن يبتكر أصناف جديدة في الإرهاب، وقد نجح نجاحا واضحا في ذلك، فاستراتيجيته العسكرية كانت ولم تزل واضحة وهي إرعاب العدو قبل الوصول إليه وإرعابه عندما يصل إليه، لذلك يمكن القول أن البيئة الحاضنة أضحى اسمها مع داعش "البيئة القسرية".

هذه الجغرافيا الكبيرة المطلوب من داعش السيطرة عليها

لا بـد من تأطيرهـا بعنوان مقنع قسرا أيضـا، فكانت فكرة إقامة الخلافة هـي العنوان. أما الأهـداف الاستراتيجيـة التي ابتغاها الراعـي الدولي من وراء فكرة الخلافة فتتمثل، أولا في إعادة بناء هياكل جديدة ليافطة مكافحة الإرهاب مغايرة للهياكل الأميركية، ثانيا إسباغ طابع الشرعية الدينية بدل الشرعية الثورية في مناطق الثـورة المؤيدة لأميركا، وهو ما يعنـي السماح للشرعية الدينية أن تبتلـع وتأدب الشرعية الثورية حيثمـا يقتضي الأمر، ثالثا في جعل القطب الاقليمـي إيران مستنزفا ومبتزا من قبـل العدو الجديد، بهدف جعله تحت عباءة القطب الدولي الصاعد روسيا، وقد أبلى داعش في ذلك البـلاء المطلوب بحدوده المسموح بها، لذلك قلنا لم يقـم داعش بقصـف أو اجتياح أية محافظـة عراقية محسوبة على إيران.

داعش بين أسباب الانتشار وأسباب الانحسار

بالطبـع، فإن كل مـا تقدم لا يمكـن أن يعني أن داعش مجرد كذبـة وان المنضوين تحت لوائه مجموعة مـن القتلة المجرمـين الجاهلين للدين، فالمسألة ليست بهـذه البساطة أو بتلك السذاجة، ففـي الحديث عـن داعش وغيره مـن التنظيمات "الجهاديـة" يجب التمييـز بين طبقتين، فهناك أولاً القيادة القابضـة والممسكة بتلابيب التنظيم وهـذه عادة يكـون لها برنامـج سياسي سري لا يطلـع عليه بقية أفراد التنظيـم الذين لا يجب ان يعرفوا أصلا أهداف التنظيم، فمـا يـدور في رأس البغدادي هـو أمر مختلف تمامـا، أو هو أمر ربمـا لا يكون مرتبطا في الأصل بفكرة الجهـاد بمعناها الديني، فقـد يكون الجهـاد وسيلـة لتجميـع القـوات والأمـوال لتحقيق طموحـات أخـرى أو أهـداف محض سياسيـة، وهنـاك ثانيـاً القـوات أو العناصـر المقاتلـة في الميدان والتـي تنحصر مهمتها في القتل والإرهـاب لتحقيق الأهداف المرسومة. وفي رأس وذهن هـذه القوات، فإن القتال هـو أمر إلهي موجه ضـد "الكفرة" أو داعميهـم أو حاضنيهـم أو المشكلين لعناصر قوة لهم، وفي مطلق الأحـوال فهو القتال "القائـد إلى الجنة". وقـد انعكس ذلك في احترافية تلـك القوات القتالية على أرض المعارك التي خاضها التنظيم في كل مكان[٤].

هـذا التمييز بـين القيـادة والعناصر، يجرنـا إلى البحث في الأسبـاب الحقيقيـة والواقعيـة التي قـادت شباب مـن المسلمين للارتمـاء في حضن داعش وغيره مـن التنظيمات الإرهابية؛ إنها الأسباب التي لطالما أوردتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في جل القـرارات التي اعتمدتها في إطار مكافحة الإرهاب، فالاحتلالات الأجنبيـة للبـدان العربيـة والتدخـل في الشـؤون الداخلية للدول والحكم غـير الصالح وغير الرشيد والظلـم والاضطهاد والفقر والبطالـة وغيرها هـي أسباب تـزرع اليأس في القلـوب[٥] فتجعل الشـاب العربـي المسلـم يبحـث عن فكـرة يعتقدهـا خلاصا له، فالمسألـة في الكثـير مـن الأحيان عند هـؤلاء الشبـاب شخصية ومنطقية. وأن الأدمغة الاستراتيجية التي أوحت للبغدادي بإعلان الخلافة، انطلقت من هذه الوقائع الدقيقة. وعندما نعرف أن قوة ومساحـة هذا التنظيـم تجسدت أكثر في العـراق وسوريا، فذلك بسبـب تحقـق كل أسباب الإرهـاب ومهيئاته في هذيـن البلدين، فالـذل الـذي عرفـه سُنة العـراق بشـكل خاص بعد عـام ٢٠٠٣ علـى أيـدي الأميركيـين ومن ثـم الإيرانيين ومن ثـم الاثنين معا ومـن ثم الميليشيـات الشيعية الطائفية الموالية لإيران في العراق ومـن ثم حكومة المالكي بشـكل خاص[٦]، كان كفيلا بدفـع الآلاف من هؤلاء مدنيين وعسكريين وضباط للانخـراط في صفوف داعش، وينطبق الأمر نفسه في الواقع السوري.

الحضن الاستراتيجي لداعش يدرك ولادة التنظيم في زمن الربيع الفاشل

وان هـذه العوامل أو الأسبـاب، فيوجد احتمال يقول بأن هناك من فكر في تزويجها من عامل مهم وهـو أن الثـورة علـى القائـم في البـلاد الإسلامية قـد تنتج نفس الذي انتجته في إيـران عام ١٩٧٩[٧]، فكانت الصفقة.

غير أن كل ذلـك لا يمكن أن يعني أن كل الذين انضمـوا إلى داعش، إنما بنـوا قرارهم في الانضمـام إلى فكرة الخلافة، وأجزم بالقـول أن الذين صدقوا صيرورة الخلافة أمرا واقعـا هم قلـة، فلكل أهدافـه، فمنهم للثأر من الإيـراني وأزلامه ومنهم للرهان على معادلة دولية تعطي داعش فعلا دولة إسلامية ومنهم للثأر من النظام السوري، ومنهم نكاية بالإخوان المسلمين[٨] الذيـن راهنوا علـى الأميركيـين فسـاروا في ركـب الديمقراطية الأميركيـة، ومنهـم كفرة بثـورات الربيع العربي التـي لم تنتج إلا حروب أهلية ورغبات في الانتقام..

وبذلـك، فالذين وضعوا خطـط داعش السياسيـة – واقصد تحالفـا ما صنعت فكرته دولـة عظمى تطرح الدلائـل والمؤشرات فرضية بأنها روسيا – بوتين ربما- كانوا مدركين أن وجوده زمني مؤقـت[٩]، على عكس القاعدة، فبنيان القاعدة وخطابها السياسي متـين ومستمـر طالمـا أن الأهـداف لم تتحقق، في حـين أن بنيان داعش هش ولا يمكن أن يعمّر، لأن الخلافـة في هكذا نسق دولي قائم وفي هكذا ظروف دولية قائمة لا يمكن أن تتحقق.

داعش بين المخاطر والمراجعة واستراتيجيات المواجهة

ممـا لا شك فيه أن المخاطر التـي أفرزها داعش كبيرة وعلى مختلـف الصعد والأبعـاد، وتحتاج عمليات سردهـا وعرضها الى

مؤلف قائم بذاته، وهي مخاطر تتجاوز بالطبع مخاطر الإرهاب، لا بل تتجاوز مخاطر كل الجماعات الإرهابية التي نشأت عبر التاريخ.

لكن المخيف والمرعب الذي أنتجه داعش يتمثل في طرح علامة استفهام كبيرة حول الإسلام لدى كل المجتمعات الأخرى غير المسلمة وقد أثر ذلك سلبا على نظرة الآخر للمسلم أينما وجد، حتى في المجتمعات العربية. فلأول مرة يكون الإسلام على المحك ويجد علماؤه أن هناك حاجة لإعادة تأكيد مبادئه وقيمه، بدليل غزارة المؤتمرات التي أقيمت في هذا المجال. فهل الإسلام يسمح فعلا بالذبح؟ وهل الإسلام يسمح فعلا بقتل الأسرى؟ تلك تساؤلات بدت جدية لدى الكثيرين، حتى من مسلمين غير متعمقين كثيرا في فهم دينهم.

كما أن النجاحات العسكرية والميدانية التي قام بها داعش والتي لعبت تقنيات الذبح والأساليب المستحدثة في القتل المتحالف مع إفرازات العولمة والتطور التكنولوجي، قد تشكل نموذجا يعمل تنظيم جديد يرث داعش ربما على تطويرها أو اللجوء إليها في المستقبل، سيما أن الأسباب التي عومت داعش وجعلت العديد ينجذب اليه لم تزل قائمة لا بل تزداد، خصوصاً اذا ما اشتد الصراع بين دول تريد أن تشكل نسقا دوليا جديدا ودول تريد إن تشكل نسقا إقليميا جديدا، فلا يجب أن ننسى أن الإرهاب ومنذ عقود أضحى بديلا عن الحروب التقليدية بالنسبة لدول لا تريد أن تخوض بنفسها حروبا مباشرة[10].

وتبقى خطورة لا تقل أهمية عن الذي سبق وتتمثل في سؤال بسيط لكنه الأكثر قوة، يطرحه العديد من المسلمين وهو: هل إن ما تحتاجه أمتنا العربية الغارقة في مستنقعات الحروب الأهلية والصراعات والمتكالب عليها من الأمم الأخرى القريبة والبعيدة، متمثل في مشروع يشبه مشروع داعش؟ الجواب قطعا لا. بدليل أن داعش لم يقدم شيء لا بل رسخ وجذر عوامل التراجع ووضع في المؤخرة أي تفكير لمشروع انتشالي حضاري لنا.

انطلاقا من ذلك، فالحديث أو السؤال عن مواجهة داعش، هو سؤال مطروح على العرب السنة بشكل خاص، وذلك لأن من أحشاء العرب السنة ولد داعش، أيا يكن الطبيب الذي أنجز الولادة، وبهذا المعنى فالتحالف الإسلامي أكثر فعالية من التحالف الدولي، والتحالف الإسلامي العربي أكثر قوة من التحالف الإسلامي العام، والتحالف المجتمعي هو الأجدى والأقوى وهكذا. وإن أي تحالف لم يبدأ بمعالجة الأسباب الحقيقية التي تقتات منها الفكرة كالفكرة التي أنتجت داعش لا يبلي البلاء المطلوب، لا بل قد ترتد الأمور سلبا وتكون لصالح الفكرة المدمرة.

وبهذا المعنى، فإن الغرب الذي بسياساته الحمقاء هو من أوجد الأرضية لوجود داعش وغيره، وهذا الغرب سوف لن ينظر لإجراءاته العسكرية لمكافحة الإرهاب بعين الشعوب العربية الإسلامية إلا كمحتل وقاتل مهما تعددت العناوين. لذلك بدأ الأميركيون يفهمون هذا المنطق ولو متأخرين، وذلك عندما منعوا في معركة الرمادي الحشد الشعبي الشيعي المحسوب على إيران والميليشيات العراقية من المشاركة، فمشاركة هذا الحشد في تكريت حولت المعركة من مكافحة داعش إلى مكافحة السنة فأحرقوا البيوت واغتصبوا النساء وقتلوا من قتلوا من الرجال بأسلوب داعش.

هناك من يطرح معادلة إنه بالفكر فقط يمكن هزيمة داعش، وهذه معادلة غير صحيحة البتة، لأن هزيمة داعش تكون بتجفيف منابع الأسباب التي تنجب داعش وغير داعش. ●

* أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية- رئيس مركز الإنسان لبحوث الإرهاب

الهوامش

١- مازن شندب، داعش، ماهيته، نشأته، إرهابه، أهدافه، استراتيجيته، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٤، الطبعة الاولى، ص٧.

٢- كيف ظهر تنظيم داعش؟ومن المستفيد؟، الموقع الالكتروني: www.bbc.com

٣- "تنظيم الدولة الاسلامية"، الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net

٤- مازن شندب، داعش، ماهيته، نشأته، إرهابه، أهدافه، استراتيجيته، مرجع سبق ذكره، ص١١-١٢

٥- الامم المتحدة، الجمعية العامة، القرار ٢٨٨/٦٠، "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"

٦- عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية، الجذور، التوحش، المستقبل، دار الساقي، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص١١.

٧- علي صوفان، الرايات السود، ملاحقة القاعدة من الداخل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص٤٧.

٨- بلال حسن التل، حوار مع الإسلاميين حول التعصب والتكفير وأشياء أخرى، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمان، ٢٠١٥، ص٢٣ وما بعدها.

٩- مازن شندب، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣-١٤٤

١٠- إمام حسانين عطا الله، الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة، دار المطبوعات الجامعية، الأسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٧٨.

التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا: الهيكل - الأيديولوجيا - والتمويل

تعـرف منطقـة شمال إفريقيا الممتدة بين الـدول الأربع، ليبيا، تونس، الجزائـر والمغرب تصاعدا للجماعات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة العنيفة، وإن كانت بدرجات متباينة ومتفاوتة من حيث ثقل هذه التنظيمات وحجمها ودرجة التهديدات القائمة والمحتملة داخل كل بلد، مع الأخذ بعين الاعتبار هوية هذه التنظيمات التـي لا تعـترف بالحدود الجغرافية والسياسية، كما حدث خـلال الهجوم على المجمع الغازي الجزائري في حقـل عـين امناس في ينايـر ٢٠١٣م، أو الهجومـات الإرهابية على متحف باردو والمنتجـع السياحي في مدينة سوسة التونسية، أو تمدد ما يعرف بداعش في خليج سرت الغني بالنفط في السواحل الليبية.

د. مصطفى صايج *

فماهـي طبيعـة هـذه الجماعـات والتنظيمـات الإرهابيـة المنتشـرة في شمـال إفريقيا؟ ومـا الأيديولوجيـا العقائدية التي تستنـد عليها لتبرير سلوكياتها المتطرفة والعنيفة؟ وما هو حجم وثقـل هذه التنظيمات والجماعات؟ وما هـي التهديدات القائمة والمحتملـة التـي تمثلها هـذه التنظيمـات والجماعـات على دول منطقة شمال إفريقيا؟

أولا: طبيعـة التنظيمـات والجماعـات الإرهابيـة في شمـال إفريقيا.

يمكـن تفسـير ظهـور وتصاعـد الجماعـات والتنظيمـات الإرهابيـة في شمال إفريقيا إلى عاملـين أساسيين، عامل البيئة الداخليـة، وعامـل البيئـة الخارجيـة، وقـد أثـر كل عامل على طبيعـة وأيديولوجيـة وثقل كل تنظيم وجماعـة، بحيث يسهل لنا هـذا التقسيم، التمييز النسبي بـين الجماعات الإرهابية المحلية والجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

إن التنظيمـات الإرهابيـة المحلية ترتبـط بالمشهد السياسي الداخلـي، بحيث تقوم بتوظيف التعبئة العقائدية وتجهز قدراتها القتالية لإسقاط النظام السياسي القائم بالخيارات العسكرية، وحجتهـا في ذلـك محاربة ما تسميـه في أدبياتهـا الأيديولوجية "حكم الطاغوت" و" النظام الكافر" واستبداله بتطبيق الشريعة وإقامـة حكـم الله. وتستغل هذه التنظيمات حـالات اللاستقرار السياسي وتجربة الانتقال الديمقراطي المتعثرة لإضعاف الدولة الوطنية، وتمثـل الجماعة الإسلامية المقاتلـة (الجيا) والجيش الإسلامـي للإنقاذ (الأبياس) التابع للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلـة في الجزائـر، نموذجـا لهـذه التنظيمـات التـي انتهجت العنـف المسلح في مواجهة النظام في فترة التسعينيات من القرن العشرين.

بينمـا ترتبـط التنظيمـات والجماعـات الإرهابيـة العابرة للحـدود بالمشهـد السياسـي الإقليمـي والدولي، ويمثـل تنظيم القاعدة وفروعه الإقليمية نموذجا لهذه التنظيمات التي انتشرت في بيئـة ما بعد الحرب الباردة، المرتبطـة بالأوضاع الإقليمية ما بعـد أفغانستـان ومـا بعد الغـزو الأمريكـي للعـراق، حيث يمثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي ينتشر في المجال الجغرافي لشمـال إفريقيا ومنطقة الساحـل الإفريقي، النموذج الأبرز لهذه التنظيمات.

كمـا تمثـل بعض التنظيمـات فروعـا تابعة لتنظيـم الدولة الإسلاميـة (داعش) علـى غـرار جنـد الخلافـة في الجزائر،

اتجاه تصاعدي للجماعات الإرهابية العابرة للحدود .. والقاعدة والمرابطون وأنصار الشريعة الأكثر تأثيرًا في شمال إفريقيا

وداعش في ليبيا وتونس، التي تمددت نتيجة الأوضاع الإقليمية ما بعد نظام معمر القذافي مستغلة الاضطرابات الأمنية في سوريا والعراق.

والملفت للانتباه، أن هناك اتجاه تصاعدي للجماعات الإرهابية العابرة للحدود في منطقة شمال إفريقيا على حساب الجماعات الإرهابية المحلية، بحيث تشير بعض التقارير، بأن من بين ستة تنظيمات إرهابية الأكثر تأثيرا في القارة الإفريقية، يوجد ثلاثة منها في شمال إفريقيا، وهي، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، المرابطون، وأنصار الشريعة.

القاسم المشترك بين هذه التنظيمات الثلاثة أنها تأخذ طابع التنظيمات العابرة للحدود، ويرجع تفسير هذا الاتجاه التصاعدي للتنظيمات والجماعات الإرهابية العابرة للحدود في شمال إفريقيا لعدة أسباب، أهمها، الفراغ الأمني والسياسي في ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي وما خلفه من انعكاسات سلبية، مثل انتشار فوضى السلاح، تزايد الكتائب والميليشيات المسلحة في ليبيا، التحالفات العضوية والوظيفية بين الجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة.

يمثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حالة الانتقال من الجماعة الإرهابية المحلية إلى التنظيم العابر للحدود، بحيث تم إنشاء التنظيم في ٢٤ يناير ٢٠٠٧م، بعد مبايعة الجماعة السلفية للدعوة والقتال تنظيم القاعدة وإعلان ولاءه لزعيمه أسامة بن لادن. يقود التنظيم عبد المالك دروكدال المدعو" أبو مصعب عبد الودود"، وينشط في المناطق الشمالية للجزائر وفي المناطق الصحراوية في جنوب الجزائر وفي شمال مالي، وشرق موريتانيا وغرب النيجر، أي يستغل منطقة الساحل الإفريقي بعد الفراغات الأمنية في شمال مالي بسبب الانقلاب العسكري في سنة ٢٠١٢ واستفادته من فوضى السلاح التي خلفتها مرحلة ما بعد القذافي، ليقيم تحالفات مع بعض الجماعات الإرهابية والمتطرفة في شمال مالي على غرار أنصار الدين، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

وقد استفاد هذا التنظيم في مرحلته الأولى من الخبرة القتالية للجزائريين العائدين من أفغانستان، بحيث خلصت دراسة حول سوسيولوجية الأفغان الجزائريين، تم إعدادها من قبل مصالح الأمن الجزائرية، حول عينة تتكون من ٨٠٠ عنصر الذين شاركوا في حرب أفغانستان خلال الثمانينات، أن عدة عوامل توفرت في مطلع الثمانينات عززت توجه الشباب للقتال في أفغانستان ضد الاجتياح السوفياتي، من أهمها: تأثير معنى الجهاد وسلطته على المقاتلين، الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تعرفها الجزائر، تنامي نسبة البطالة وسط فئة الشباب، توفير عدة تنظيمات للشباب فرصة الهجرة نحو أفغانستان، تنظيم الدعوة والتبليغ مقره باكستان، الرابطة الإسلامية العالمية ، المنظمة الدولية للإغاثة الإسلامية- جمعية الأخوة الجزائرية-الفرنسية- حزب التحرير الإسلامي.

التحول في أيديولوجية الجماعة السلفية للدعوة والقتال من الطابع المحلي إلى الطابع العابر للحدود، حسم ما بعد أحداث ١١ سبتمبر م، حيث كانت الغلبة داخل التنظيم للجناح المطالب

بالتدويل وتوسيع "الجهاد" خارج الجزائر، الذي يقوده نبيل صحراوي وعبد المالك دروكدال. وعزز من هذا الاتجاه، التدخل العسكري الأمريكي في العراق في سنة ٢٠٠٣م، وإقامة التنظيم اتصالات مع تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي يقوده أبو مصعب الزرقاوي، بحيث اتفقا على إرسال مقاتلين من شمال إفريقيا إلى العراق، مقابل قيام الزرقاوي في يوليو ٢٠٠٥م، باختطاف وقتل دبلوماسيين جزائريين بالسفارة الجزائرية ببغداد، وهو ما عجل بمبايعة الجماعة السلفية للدعوة والقتال لتنظيم القاعدة وتحول الجماعة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث أعلن أيمن الظواهري في ١١ سبتمبر م، التحاق التنظيم بالقاعدة الأم.

وعليه، انتهج تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بداية من سنة ٢٠٠٧م، العمليات الانتحارية المماثلة لتلك التي كانت تجري بشكل واسع في العراق، حيث تم تفجير مقر الحكومة الجزائرية في ١١ أبريل ٢٠٠٧م، وفي ٦ سبتمبر من نفس السنة نفذ عملية انتحارية في موكب الرئيس الجزائري بباتنة خلف مقتل ٢٥ شخصا ومئات الجرحى، وانتهت سنة ٢٠٠٧م، بعمليتين انتحاريتين، الأولى بمقر المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة بالجزائر والثانية أمام مقر المجلس الدستوري مخلفة ٦٧ قتيلاً و١٧٧ جريحا. كما نقل التنظيم عملياته خارج الجزائر بالهجوم بالأسلحة الخفيفة على السفارة الإسرائيلية بنواكشوط، في فبراير ٢٠٠٨م، كما قام باغتيال الرعية البريطاني المختطف "إدوين دير" في يونيو ٢٠٠٩ م،على الحدود المالية النيجيرية، وسنة بعدها يتم اغتيال الرعية الفرنسي"ميشال جيرمانو" المختطف بمالي، وتلتها عمليات اختطافات واغتيالات لثلاث رعايا فرنسيين في سنة ٢٠١٣م، من بينهم صحفيين بإذاعة فرنسا الدولية.

يلجأ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال هذه الاختطافات المتتالية للرعايا الغربيين وبالأخص الرعايا الفرنسيين، إلى كسب الأموال من خلال إجبار الدول الغربية على دفع الفدية مقابل إطلاق سراحهم أو الضغط عليهم لدفع دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي لإطلاق سراح بعض القيادات المحسوبة على التنظيم، كما حدث مع قضية الرعية الفرنسي "بيار كامات". يشير تقرير لمجلة "نيويورك تايمز" من أن التنظيمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والشباب الصومالي، تلقت على الأقل ١٢٥ مليون دولار ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٤م، منها ٦٦ مليون دولار فقط تم دفعها في سنة ٢٠١٣م، بينما تشير الخزانة الأمريكية إلى مبلغ ١٦٥ مليون دولار في نفس الفترة.

إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ظهر تنظيم المرابطون في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، الذي تم إنشاؤه في ٢٠ أغسطس ٢٠١٣م، بعد التحالف بين جماعة الموقعون بالدماء التي يقودها «مختار بلمختار»، القائد السابق لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا التي أنشأت بدورها في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١م، ويمثل هذا التنظيم حالة الانشقاقات وإعادة تركيب التحالفات بين التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود. ويعتمد هذا التنظيم على تجارة المخدرات في منطقة الساحل، بما يؤكد الطرح الذي يذهب إلى أن الجماعات الإرهابية التي توظف الأيديولوجيات الدينية تتقاطع مصالحها مع تجارة المخدرات، كما أكدته دراسة لوكالة أمريكية لمكافحة المخدرات (DEA US Drug Enforcement Agency)، من أن ٦٠ بالمائة من الجماعات الإرهابية الأجنبية ترتبط بتجارة المخدرات، وبالموازاة، فإن ٨٠ بالمائة من زعماء طالبان في أفغانستان يقاتلون من أجل الأهداف الربحية وليس من أجل الأيديولوجية الدينية"

حققت القاعدة في بلاد المغرب العربي مكاسب مالية من اختطاف الرعايا الغربيين

يمثل هذا التقاطع العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات التحدي الأمني الذي يمس منطقة شمال إفريقيا بشكل مباشر، خصوصا وأن التأثيرات والانعكاسات تتعدى تهديد الأمن التقليدي، من ضرب للمؤسسات والتفجيرات، إلى التهديد الذي يمس الأمن المجتمعي من خلال تزايد عدد المستهلكين للمخدرات مما يصيب المجتمعات في عمقها الاجتماعي.

منذ اكتشاف ما عرف بقضية "الخطوط الجوية للكوكايين" في شمال مالي في نوفمبر ٢٠٠٩م، تبين التحدي الذي تطرحه التحالفات العضوية والوظيفية بين التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الممتدة من أمريكا الجنوبية عبر شمال وغرب إفريقيا إلى أوروبا، حيث تشكل أوروبا ثاني أكبر سوق للاستهلاك العالمي، الذي قدر ب ٣٣ مليار دولار سنة ٢٠١٢.

من بين العمليات الإرهابية التي تنسب لتنظيم المرابطون اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين، في ٥ أبريل ٢٠١٢م، بقنصلية الجزائر بقاو شمال مالي، والهجوم على الموقع الغازي بعين أمناس في جنوب الجزائر في ١٦ يناير ٢٠١٣ م، حيث قتل ٣٧ أجنبيا و ٢٩ إرهابيا. وعليه، فإن تنظيم المرابطون تم

زيادة التنظيمات الإرهابية بشمال إفريقيا نتيجة للفراغ في ليبيا والتحالفات بين الجماعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة

تصنيفه ضمن قائمة الأمم المتحدة للتنظيمات المرتبطة بتنظيم القاعدة في ٢ يونيو٢٠١٤م .

هذه الارتباطات بين تنظيم المرابطون وتنظيم القاعدة توضحت أكثر في العمليات المشتركة التي قام بها التنظيم بالشراكة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في مايو ٢٠١٣ م، إثر الهجوم على موقع الشركة الفرنسية لليورانيوم " أريفا" في شمال النيجر، وقد تكرس هذا التحالف في إعلان الوحدة بين تنظيم المرابطون وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في ديسمبر ٢٠١٥م، بحيث قدر مجموع تعداد الإرهابيين في التحالف الجديد، بأكثر من ١٠٠٠ إرهابي، لأن التقديرات الأمنية تشير إلى أن تنظيم «المرابطون» يضم ما لا يقل عن ٦٠٠ إرهابي من جنسيات مختلفة، الغالبية منهم من عرب شمال مالي وشمال النيجر، ويتوزع الباقي بين جنسيات، مصر والسودان ونيجيريا والجزائر وتونس والمغرب ورعايا دول أوروبية من أصول إسلامية، بحيث يتوزع تنظيم "المرابطون" على عدة كتائب، أشهرها كتيبة ابن لادن. بينما يضم الفرع الصحراوي في تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ إرهابي من جنسيات مختلفة أيضا، ويتوزعون على كتائب، أبرزها كتيبة طارق بن زياد وكتيبة الأبرار وسرايا، منها سرية الفرقان وسرية الانغماسيين.

إضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمرابطون، يظهر أنصار الشريعة في تونس الذي ظهر إلى الوجود في أبريل ٢٠١١م، في خضم " ثورة الياسمين" ، بدأت نشاطاته في العلن إلى غاية منعه من قبل المؤتمر التونسي في مايو ٢٠١٣ م، بسبب الأعمال المنسوبة للتنظيم، منها الهجوم على السفارة الأمريكية بتونس في سبتمبر٢٠١٢م، وقتل السفير الأمريكي رفقة ثلاثة أمريكيين بالقنصلية الأمريكية ببنغازي في ١١ سبتمبر٢٠١٢م، واغتيال المعارضين التونسيين، شكري بلعيد ومحمد براهمي في ٢٥ يونيو ٢٠١٣م.

توسع نشاط تنظيم أنصار الشريعة من تونس إلى شمال شرق ليبيا، وانتشر التنظيم بشكل فعال في مدينة بنغازي، كما يقود بعض الهجومات المسلحة على الحدود التونسية الجزائرية، باتجاه جبال الشعانبي أين تتحصن الجماعات الإرهابية.

لا يخفي تنظيم أنصار الشريعة أهدافه المتمثلة في تطبيق الشريعة الإسلامية في تونس وليبيا، حيث يؤكد قائد التنظيم سيف الله ابن الحسين، المدعو أبوعياض، نهجه القائم على العنف المسلح خصوصا بعد التجربة التي اكتسبها في مشاركته في القتال في أفغانستان إلى جانب حركة طالبان التي التحق بها في بداية ٢٠٠٠م، وقد شارك في عملية اغتيال القائد مسعود في ٩ سبتمبر٢٠٠١. وقد تم تصنيف أنصار الشريعة في ١٠ يناير ٢٠١٤ م، ضمن القائمة الأمريكية للجماعات الإرهابية.

يرتبط تنظيم أنصار الشريعة بعلاقات تنسيقية بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهو ما اتضح في اجتماع تنسيقي ببنغازي في سبتمبر ٢٠١٣ م، بين الجماعات الإرهابية الليبية، المغربية والمصرية والتونسية وممثلين عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبحضور ممثلين عن جبهة النصرة السورية، نشرت تفاصيله الصحيفة الألمانية "والت أم سونتاك" Welt am Sonntag

يبرز صراع الولاءات بين تنظيم القاعدة وداعش بشكل خافت في الجزائر وتونس عكس ليبيا، فإذا كان أنصار الشريعة في تونس تعلن ولاءها لتنظيم القاعدة، فإن كتيبة عقبة بن نافع التي تأسست في سنة ٢٠١٢م، أعلنت ولاءها لتنظيم داعش بعدما كانت الجماعة محسوبة على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتتمركز أساسا على الحدود التونسية الجزائرية، بمنطقة جبال الشعانبي، وتركز هجوماتها المسلحة على القوات الأمنية والعسكرية لكلا البلدين. وفي نفس الاتجاه، فإن جند الخلافة الذي ظهر في الجزائر، أعلن ولاءه لداعش بعدما انشق عناصره عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وقام بعملية اختطاف وقتل الرعية الفرنسي " هرفي غوردل".

استغلت الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في شمال إفريقيا حالة الفوضى الأمنية في الدول التي تعرف حالات الانتقال الديمقراطي لتتمدد في المجالات الحيوية، سواء في المناطق البحرية أو المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، لكي تبني قوتها من خلال المزيد من التعبئة والتوسع، وهذا ما شهدته ليبيا، من خلال سيطرة الجماعات الإرهابية على المنفذ البحري لخليج سرت وصراعها على النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد الليبي. فقد سيطر تنظيم داعش على هذه المناطق الساحلية نظرا لأهميتها الاستراتيجية اقتصاديا وعسكريا، وكانت درنة

أول "إمـارة" لداعش، حيث أعلن التنظيـم الإرهابي ولاءه لأبي بكـر البغـدادي ولداعش في نهايـة ٢٠١٤، ورمزيـة مدينة درنة، الساحليـة في شرق ليبيا، تكمن في احتضانها العديد من الشباب الذيـن شاركـوا في القتـال في أفغانستان والعـراق في فترة حكم القذافي. وقد استغل هذا التنظيم الإرهابي حالة الصراع الثنائي بـين جيش الكرامة الذي يقـوده اللواء خليفة حفتر في شرق ليبيا وجماعـة فجـر ليبيا في غـرب ليبيـا، ليتمدد في مدينـة بنغازي الساحلية، وبعدها يسيطر على خليج سرت الغني بالنفط.

يعـود تشكيـل داعش في ليبيـا إلى ٤ أبريـل ٢٠١٤م، بعدما أسـس الليبيـون العائـدون مـن سوريـا مجلس شـورى شبـاب الإسـلام، وكانوا قد تجمعوا من قبل تحت راية كتيبة البتار، التي أنشـأت في سنة م٢٠١٢. ويقـدر عدد المقاتلين في صفـوف داعش في ليبيـا حسب تقديـرات كتابة الدولة الأمريكية في مارس ٢٠١٥م، ما بين ١٠٠٠ و٣٠٠٠ مقاتل، بينما تشـير تقارير الأمم المتحدة في نوفمـبر ٢٠١٥ م، إلى أن عـدد قـوات التنظيم في ليبيـا يـتراوح ما بـين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ مقاتل من ضمنهم ١٥٠٠ متمركزين في منطقة سرت.

يستمـد التنظيـم الإرهابي في ليبيـا قوته من أيديولوجيـة تنظيـم الدولة الإرهابيـة (داعش) القائمـة علـى الاستيـلاء علـى الأرض والموارد، بحيـث كشف هـذا التنظيم الإرهابـي في أكتوبـر ٢٠١٤ م، على مـا سمـاه "بخريطـة دولـة الخلافـة" تشمـل العـراق وسوريا، كردستـان، كازاخستـان، بلدان الخليج، اليمـن، القوقاز، بلدان المغرب العربي، الأناضول، مصر وإثيوبيا، وكل القرن الإفريقي، الأندلس وجزء من أوروبا.

تقوم التحديات الأمنية لهـذا التنظيم، أنه يجند في صفوفه مختلـف الجنسيات بما فيهـا الأوروبية، حيث تشـير التقديرات المتفاوتـة، ما بين ٣٠ ألـف و٢٠٠ ألف مقاتـل في التنظيم، يحتل ثلث العراق وثلث سوريا، بمساحة تصل إلى ٢٥٠ ألف كلم مربع، بنفـس مساحة بريطانيا، بوعاء سـكاني في المناطق التي يسيطر عليها ما بين ١٠ إلى ١٢ مليون نسمة، مما يعطي للتنظيم القدرة على التجنيد والتعبئة. في تقرير قدم لمجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة في فبراير م٢٠١٥، قدر عدد المقاتلين الأجانب في العراق وسوريـا بـ ٢٢ ألف مقاتل مـن ضمنهم ٧٠٠ مقاتـل من جنسية فرنسية.

بعد ثمانية أشهر من صدور قرار مجلس الأمن في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤ المتضمـن مكافحة تمويل، تجنيد وتنقـل الإرهابيين للقتال في سوريـا والعراق، قدم تقرير من قبـل الأمم المتحدة يشير إلى وجود مقاتلين من ١٠٠ دولـة إلى جانب التنظيم الإرهابي داعش في العـراق وسوريـا، تصاعد عددهم من ١٥ ألـف مقاتل إلى ٢٥ ألف مقاتـل، بزيادة وصلت إلى ٧١ بالمائة في ما بين مارس ٢٠١٤ ومارس ٢٠١٥م، بينما قدرت مصالح الاستخبارات الأمريكية في سبتمـبر ٢٠١٥م، عدد المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق ب ٣٠ ألـف مقاتل منذ ٢٠١١م، أي بضعف العدد الذي تم إحصاؤه سنة قبلها، أي في سبتمبر ٢٠١٤م. ووفق دراسة أنجزها المركز الدولي للدراسات ومكافحة التطرف، فإن من بين عدد المقاتلين الأجانب الذيـن يشكلون الأغلبية في صفـوف داعش هناك ٣ ألاف تونسي، و٢٥٠٠ سعودي ثم المغرب والأردن وروسيا ب ١٥٠٠ ألف مقاتل.

وهـو ما جعل السلطـات الأمنية في دول شمـال إفريقيا تدق ناقوس الخطر حول التهديدات التي يمكن أن تلحقها الجماعات العائـدة مـن القتال مـن سوريـا والعـراق وليبيا، فحسب لطفـي بن جدو، وزيـر الداخلية التونسي، فـإن تقديرات الأمـن التونسي في يونيـو ٢٠١٤ م، لعدد المقاتلين التونسيين في سوريا وصل إلى ٢٤٠٠ مقاتـل في صفوف جبهـة النصـرة وأغلبيتهم ٨٠ بالمائـة في صفـوف داعش، وفي فبرايـر ٢٠١٤ م، صرح لطفي بن جدو، أن السلطات التونسية منعت ٨ آلاف تونسـي من اللحاق بسوريا، في الوقت الذي عاد ٤٠٠ تونسي بعدما قضوا فترة في سوريا.

التنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة تلقت ١٢٥ مليون دولار

تصاعـد خطر المجنديـن التونسيين للقتال في سوريا والعراق وليبيا جعل خبراء الأمم المتحدة يطالبون باحتواء هذا الخطر الذي يهـدد المنطقة، بحيث تزايد عددهم في صيف ٢٠١٥ م، إلى ٥٠٠ , ٥ مقاتـل، مما جعلهم من بين أكبر المجندين ضمـن قائمة المقاتلـين المنتسبين ل ١٠٠ دولة ، حسـب إليزابيتا كارسـكا Elzbieta Karska ، التـي ترأسـ مجموعـة عمل محاربة المرتزقة التابعة للأمم المتحـدة، وقد قدمت إحصائيات جديدة مقارنـة بسنـة ٢٠١٤م، بعـد زيارتهـا الميدانية لتونس ولقاءها بمجموعـة الفاعلـين السياسيـين والمجتمع المـدني، تشير إلى : " وجـود ٤ ألاف مقاتل تونسي في سوريا، ١٠٠٠ إلى ١ , ٥٠٠ مقاتل في ليبيا، ٢٠٠ في العراق، ٦٠ في مالي و٥٠ في اليمن، و٦٢٥ الذين عادوا من العراق يتابعون قضائيا".

هـذا التصاعـد الملفت للانتباه لعـدد المقاتلـين التونسيين المجندين في سوريـا والعراق وليبيا، كبد الدولة التونسية خسائر بشريـة ومادية، ويحاول أن يضـرب عمق الاستقـرار السياسي والاقتصـادي، في ظـرف ثلاثة أشهـر تم ضرب عمـق السياحة التونسية من خـلال عمليتين إرهابيتين أخـذت صدى عالمي بعد مقتـل ٥٩ سائحـا أجنبيـا في متحف بـاردو بالعاصمـة والمنتجع السياحي في سوسة.

اشتد عود الجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا باستفادتها

أفرز الارتباط بين «المرابطون» و «القاعدة» ١٠٠٠ إرهابي أغلبهم عرب شمال مالي وشمال النيجر والبقية من ٦ دول

مـن فوضى انتشـار الأسلحة بعد سقوط نظـام القذافي، لما كان يملكـه النظام من ترسانة عسكرية متنوعـة، " الحكومة الليبية كانـت تملـك ما يقارب ٢٠ ألـف صاروخ مضـاد للطيران، مما جعـل سعر صواريـخ ستينغر stinger يتراجـع في السوق السوداء مـن ١٠ آلاف دولار إلى ٤ آلاف دولار في الأيـام الأولى لسقـوط نظـام القـذافي". وحسب تقديـرات بعض الخبراء، فـإن نظام القذافي تحصل على ترسانة متنوعة من الأسلحة الخفيفة: ١٠٠ ألـف بندقية تم استيرادهـا من أوكرانيا ما بـين ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ م، و ١٠ آلاف مسدس استـورد مـن إيطاليا سنـة ٢٠١٠م، وفي نفس السنـة، اشترت ليبيـا الصواريـخ المضـادة للطيران من روسيـا، ونظمت معرضا للسلاح استقبلـت فيه ١٠٠ عارض من ٢٤ دولـة. تأثـيرات فوضى السـلاح في ليبيا أثـرت بشكل كبير علـى دول الجـوار لليبيا خصوصا في منطقـة الساحل من مالي إلى السـودان، حيث تعـززت الحركات الانفصاليـة في النيجر، التشـاد، السودان ومالي، وهـذا ما أكده تقرير لـلأمم المتحدة رقم S/٢٠١٢/٤٢ الصادر في ١٨ يناير ٢٠١٢م، إذ يشير إلى أن النـزاع المسلح في ليبيا سمح للجماعـات الإرهابية والمتطرفة في الساحـل الصحراوي، مثل بوكو حـرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغـرب، بالحصول على مخازن كبيرة من الأسلحة، ذات نوعية مثل، القنابل اليدوية، رشاشات مضادة للطيران، بندقيات آلية، ذخائـر، متفجرات، وكـذا الأسلحة الخفيفة المضـادة للطيران المحمولة في الشاحنات.

وحسـب بعض التقديـرات، منهـا مـا صـرح بـه الأميرال جيامباولـو دي بـاولا Giampaolo Di Paola ، رئيـس اللجنـة العسكريـة التي تشمل قـادة الأركان لبلدان الحلف الأطلسي، أن ١٠ آلاف صـاروخ أرض-جـو اختفـت بعد النـزاع في ليبيا، مما يشـكل تهديدا حقيقيا للطيران المـدني من كينيا إلى أفغانستان. بالنسبـة لـدول شمال إفريقيـا والساحل، فـإن الخطر يكمن في ترسانـة السلاح الخفيـف المتشكل من المتفجـرات والمسدسات، حيـث تخـزن ليبيا مـا بـين ٨٠٠ ألـف إلى مليون سـلاح خفيف يتوزع على مجمـوع التراب الليبي، ويمكـن للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمـة أن تستولي على صواريخ سام-٧، التي يسهل حملهـا من قبل شخص واحد ونقلهـا في سيارة خفيفـة، لديها القـدرة علـى الاستخدام على مـدى ٥ كلم، وكانـت مالي الدولة المباشـرة التي تأثرت بفوضى السلاح وعودة التوارق الذين كانوا ضمن الجيش الليبي، وتصاعدت المطالب الانفصالية والحركات الإرهابيـة العابـرة للحدود على غـرار تنظيم القاعـدة في بلاد المغرب أو جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

تطرح قضية فوضى السلاح تهديدات قائمة ومحتملة على كل بلدان شمال إفريقيا، فالجزائر باعتبارها أكبر دولة جغرافيا في المنطقة، يصعب عليها مراقبـة الحدود الشاسعة التي تصل إلى ٦ آلاف كلم، حيث تتقاسم مع ليبيا والنيجر فقط أكثر من ٢٠٠٠ كلـم، وبينهـا وبين مالي ما يفـوق ١٤٠٠ كلم، ممـا جعلها تنتهج استراتيجيـة تأمين الحدود بانتشار وحـدات الجيش الوطني في المناطـق الحيوية، ومكافحة تنقل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر كل الحدود الجزائرية، ونشير هنا على سبيل المثال، لحجـم التهديـدات الأمنيـة من خـلال الحصيلة التـي قدمتها القـوات الأمنيـة الجزائرية في السداسـي الأول لسنة ٢٠١٥، في مجال مكافحـة الإرهاب وتهريب المخـدرات والجريمة المنظمة، بحيـث تم "تحييـد ١٠٢ إرهابيا بالقضاء علـى بعضهم وتوقيف آخريـن، وتمكنت وحدات الجيـش الوطني الشعبي من استرجاع ١٥٠ وحـدة مـن الأسلحة..وتدمـير٦٥٣ عبوة متفجـرة، كما تم استرجاع كميات كبيرة من الذخيرة وهواتف نقالة وأجهزة "جي بي أس" مع تدمير عدة مخابئ للإرهابيين.

ختامـا، يمكن التأكيـد على أن منطقة شمـال إفريقيا تعتبر جغرافيا منطقـة ارتدادات للـزلازل الجيوسياسية الواقع ثقلها في منطقة الشـرق الأوسط، فمن أفغانستان إلى العراق وسوريا، تتشـكل الجماعـات والتنظيمـات الإرهابية التي يعـاد انتشارها وتشكيلهـا طبقا للتناقضـات الإقليمية والدوليـة، فعودة الأفغان العرب بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أو عودة المقاتلين من سوريا والعـراق يشكل نواة للقيادات التي تنشط في شمال إفريقيا، لكن هـذا لا يمنـع من استغـلال هذه الجماعـات والتنظيمـات لتعثر الانتقـال الديمقراطـي في منطقة شمال إفريقيـا، كما حدث في الجزائـر في بداية التسعينات من القرن العشرين، وتونس وليبيا في مرحلة ما بعد الربيع العربي. ●

* أستاذ محاضر –كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر

لم يبدأ الإرهاب مع داعش ولن ينتهي بالقضاء عليه

ما يجري اليوم مع تفجيرات باريس وما جرى منذ أربعة عشر عام تقريبا – تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م- عندما تم تفجير برجي التجارة العالمية في نيويورك ومبنى البنتاجون في واشنطن، حيث اتهمت واشنطن تنظيم القاعدة بالوقوف وراء هذه التفجيرات، وعلى إثرها حرضت وحشدت واشنطن دول العالم في حملة دولية بقيادتها لمحاربة (الإرهاب) الذي تم اختزاله بتنظيم القاعدة، وهو التنظيم الذي نشأ وترعرع في بداياته برعاية ودعم واشنطن ودول خليجية .

د. إبراهيم أبراش *

الحملة الأمريكية ضد الإرهاب لم تقتصر آنذاك على ضرب تنظيم القاعدة، حيث لم يُمس التنظيم إلا قليلا نتيجة هذه الحملة، بل أمتدت لتضرب دول وأنظمة معادية للسياسة الأمريكية دون أن يكون لها علاقة بتاتا بتنظيم القاعدة ،كما جرى مع العراق . واليوم نلاحظ أنه وبعد مرور أربعة عشر عاما لا تم القضاء على تنظيم القاعدة ولا على الإرهاب، وبالمقابل عززت واشنطن من تواجدها العسكري والأمني في دول الشرق الأوسط، ونشرت القواعد العسكرية في بعض الدول العربية، وباعت أسلحة لدول المنطقة بمئات ملايين الدولارات تحت ذريعة خطر الإرهاب، كما تم تفكيك دول وإثارة الفتنة الطائفية وإسقاط أنظمة وابتزاز أخرى الخ .

خلال كل ذلك تم إزالة الخطر الذي كان يشكله العراق على إسرائيل، كما تم إبعاد الأنظار عما يجري في فلسطين، حيث جاءت تفجيرات ١١ سبتمبر في أوج انتفاضة الأقصى وحيث كان العالم مُستفزا من القمع الصهيوني للمنتفضين، وقد عملت إسرائيل على خلط الأوراق من خلال الربط ما بين تفجيرات ١١ سبتمبر والأعمال الإرهابية الأخرى من جانب وعنف الفلسطينيين من جانب آخر، لتقول للعالم إنها تتعرض للإرهاب كما يتعرض الغرب للإرهاب .

وكأن التاريخ يعيد نفسه، فما أن ضرب تنظيم دولة الخلافة (داعش) باريس حتى استُنفر العالم وخصوصا الغرب متداعيا لتكاتف الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب والذي تم اختزاله بتنظيم داعش، وكأن الإرهاب بدأ مع تنظيم داعش الذي ولِد من رحم تنظيم القاعدة وفي ظروف ملتبسة، وكأن القضاء على داعش سيؤدي للقضاء على الإرهاب ! وفي ذلك اختزال مخل لمشكل الإرهاب وتجاهل خطير لأطرافه وأسباب ظهوره ، وعدم استفادة من التجارب السابقة ،في حالة افتراض أن باريس والغرب عموما يريدون القضاء على تنظيم داعش .

من حق فرنسا أن تغضب ومن واجب الدول أن تتعاطف معها، ولا أحد يمكنه أن يقبل هكذا أعمال ضد مدنيين، إلا أن الأمر يتطلب مزيدا من التعمق والبحث الجاد في تعريف الإرهاب وأسبابه الحقيقية وكيفية مواجهته، وسيكون من الخطورة والخطأ الكبير اختزال الإرهاب بتنظيم داعش، فليس داعش المصدر الوحيد للإرهاب في المنطقة، حتى وإن كانت طريقة ممارسته لعنفه أكثر إرهابا واستفزازا . الإرهاب في المنطقة لم يبدأ مع داعش ولن ينتهي في حالة القضاء عليه، فهناك بيئة اجتماعية وسياسية تُنتج الإرهاب، كما أن هناك عوامل خارجية تدعم الإرهاب وتحتضنه، أو تبرر ظهور جماعات إرهابية .

ليس تنظيم داعش لوحده من يمارس الإرهاب

إن ظاهرة (الإرهاب) في المنطقة العربية تستدعي المزيد من البحث والدراسة لوضع ما يسمى تضليلا بظاهرة (الإرهاب الإسلامي) في سياقها الصحيح. الجماعات الإسلاموية التي تمارس الإرهاب لم تأخذ تفويضا ربانيا بالقيام بما تقوم به، كما أن المسلمين لم يفوضوها بذلك. أيضا هناك شكوك قوية بوقوف دول غربية وراء هذه الجماعات أو بعضها، كما أن إرهاب هذه الجماعات ليس الوحيد في المنطقة حيث الإرهاب الصهيوني أكثر خطورة وفتكا لأنه يهدد الوجود الوطني لشعب بكامله – الشعب

الفلسطيني – بالإضافة إلى الجرائم المستمرة من خلال حالات العدوان المتكررة على قطاع غزة وعمليات الاستيطان وتدنيس المقدسات وقتل المواطنين في الضفة والقدس .

كيف يمكن منع جماعة من أن تمارس الإرهاب باسم الإسلام أو الجهاد- حتى وإن كانت الممارسة والتوظيف خاطئين في المكان والزمان – بينما إسرائيل تحتل القدس وتدنس المسجد الأقصى أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين، وهو المكان الأكثر قدسية بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة ؟ كيف يمكن إقناع مليار ونصف مليار مسلم بعدم وجود ازدواجية في المعايير في سلوك الغرب، حيث يحشد الغرب الجيوش لمحاربة جماعات إرهابية إسلامية هنا وهناك، ويصمت على الاحتلال الصهيوني لفلسطين وممارسات الجيش الإسرائيلي التي تُوقِع يوميا القتلى والجرحى وتعتقل الآلاف من الفلسطينيين ؟ .

كيف لا يفكر سنة العراق والسنة بشكل عام بالانتقام ممن كانوا سببا في إذلالهم من طرف الاحتلال الأمريكي في العراق وإذلال ميليشيات شيعية أذلت أهل السنة ؟ كيف لا يفكر مليون جندي وضابط –عدد افراد الجيش العراقي الذي تم حله من طرف الأمريكي برايمر وأعوانه في العراق بعد احتلاله عام ٢٠٠٣ م، – لا يفكرون هم أو ذويهم بالإنتقام ممن كانوا سببا في إهانتهم وإذلالهم ؟ كيف لا يفكر شخص أو جماعة بالانتقام ممن كانوا سببا في تحويل ما كان يُفترض أن يكون ربيعا عربيا إلى فوضى وحروب أهلية تثير الفتنة الطائفية وتفكك الأوطان ؟ .

ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية ليس حزبا كبقية الأحزاب، إنه تركيبة معقدة من الغضب والحقد والفقر واليأس والتخلف، وتوظيف كل ذلك من طرف أنظمة عربية وإقليمية وغربية وإسرائيل والتآمر الخارجي. وبالتالي يمكن تفكيكه أو إضعافه ولكن يصعب القضاء عليه ما دامت الأسباب المُنتِجة له قائمة، وإن تم القضاء على داعش ستوجد دواعش جديدة .

إن الأمر بحاجة للبحث في أسباب الظاهرة المسماة إرهاب وفي الحالة المُسماة تنظيم الدولة الإسلامية. كما يحتاج الأمر لوضع مقاييس أخلاقية وسياسية وقانونية لتعريف الإرهاب وتمييزه عن كفاح الشعوب من أجل حريتها واستقلالها. وكذا يحتاج الأمر أن يشمل تعريف الإرهاب حالات العدوان والتدخل الفج للدول الكبرى على شعوب المنطقة. والقانون الدولي والمنظمات الدولية بحاجة إلى وضع قواعد قانونية حول هذه الظواهر، بل وإعادة النظر في قواعد الحرب والعدوان كما هي مدونة في القانون الدولي الكلاسيكي حتى تناسب أشكال الحرب والعدوان غير المعلنة التي تمارسها الدول المهيمنة ضد الشعوب المستضعفة.

ربما كانت مصادفة أن تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، جاءت في أوج انتفاضة الأقصى التي أثارت العالم على إسرائيل ووضعتها أمام أزمة وجود حقيقية، وتفجيرات باريس في نوفمبر ٢٠١٥م، جاءت في ظل الانتفاضة الثالثة وتزايد المواقف الدولية والشعبية الأوروبية خصوصا المؤيدة للفلسطينيين والمنددة بالسلوك الإسرائيلي؟ . ولكن من المهم التفكير بما قاله وزير الدفاع الفرنسي قبل أيام من تفجيرات باريس بأن الشرق الأوسط لن يعود كما كان !، فهل ستوظف باريس هذه التفجيرات لإعادة ترتيب الشرق الأوسط كما عملت واشنطن بعد تفجيرات ١١

سبتمبر ٢٠٠١م، أم انها جادة في البحث عن الأسباب الحقيقية للإرهاب والعنف في المنطقة ؟. ليس هذا هوس نظرية المؤامرة ولكن هذه هي السياسة في الشرق الأوسط وفي السلوك الصهيوني على وجه الخصوص.

تعريف الإرهاب وتاريخه

وبالعودة إلى الوراء قليلا وانطلاقاً مما سبق وحول تعريف مصطلح الإرهاب السياسي المتداول في اللغة العربية اليوم هو ترجمة لكلمة TERRORISM الانجليزية وهي مشتقة من اللغة اللاتينية حيث إن كلمة TERROR تعني الرعب والفزع أو الشخص الذي يبثهما في قلوب الآخرين. وقد ظهر هذا المصطلح بهذا المعنى ولأول مرة في فرنسا إبان الثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٧٩٩) حيث تم إطلاقه على الأعمال التي قام بها الثوار اليعقوبيون بزعامة مكسمليان روبسبير ضد معارضي الثورة ، وتكرر استعماله لوصف الأعمال التي قامت بها الحركة الفوضوية Anarchism والعدمية Nihilism في أوروبا وروسيا تحديدا بدءا من منتصف القرن العشرين ، كما أطلق الثوار البلاشفة (الشيوعيون) في الثورة الروسية في أكتوبر ١٩١٧ صفة الإرهاب على الاعمال التي يقومون بها ضد المناشفة واعداء الثورة .

في جميع الحالات السابقة كانت كلمة إرهاب لا تحمل معنى سلبيا بل كانت وصفا لنسق من الحكم أو السلوك السياسي هدفه إرهاب أعداء الثورة، أو إرهاب الشعب لأعدائه. إلا أنه في بداية السبعينيات من القرن العشرين ظهرت موجة جديدة من أعمال العنف السياسي في أوروبا أيضا من طرف قوى ماركسية وثورية أوروبية ترفض النظام الرأسمالي، فكانت جماعة، الألوية الحمراء ،الجيش الأحمر، العمل المباشر، وبادر ماينهوف الخ . في تلك المرحلة تم توصيف هذه الأعمال بالإرهابية كما تم تجريمها رسميا.

الإرهاب بدأ في أوروبا وانتهى في الشرق الأوسط

نلاحظ مما سبق أنه حتى السبعينيات من القرن الماضي كان الإرهاب ظاهرة أوروبية المنشأ، ولم ينتقل للشرق الأوسط إلى بعد ظهور الحركة الصهيونية في فلسطين وممارستها للإرهاب بحق الشعب الفلسطيني . كانت الحركات الصهيونية في فلسطين إبان الانتداب البريطاني أول من أدخل الإرهاب إلى المنطقة العربية وإلى فلسطين على وجه الخصوص، وقد أطلقت بريطانيا نفسها على هذه الجماعات اليهودية صفة الجماعات الإرهابية عندما فجرت جماعة الإرجون اليهودية فندق الملك داوود في القدس ١٩٤٦/٧/٢٢ م، وكان مقرا لحكومة الانتداب، وقُتل نتيجة هذا العمل ٩١ شخصاً، ٤١ منهم فلسطينيين، و٢٨ من الإنجليز و١٧ من اليهود و٥ من جنسيات أخرى وأصيب ٤٥ بجروح مختلفة الخطورة. وقد وزعت بريطانيا آنذاك منشورات تتضمن صورة مناحم بيجن زعيم حركة الإرجون– رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد –كإرهابي مطلوب للعدالة ووضعت جائزة لمن يساعد على إلقاء القبض عليه .

وقد اعتبرت دراسات أكاديمية وتقارير رسمية بريطانية أن تفجير فندق الملك داوود «أحد أكثر التفجيرات الإرهابية المميتة في القرن العشرين «. وعندما أقام أعضاء قدامى من منظمة الإرجون ويمينيون يهود وكان من بينهم بنيامين نتنياهو عام ٢٠٠٦ م، حفلا لإحياء ذكرى تفجير فندق الملك داوود علق السفير البريطاني في إسرائيل قائلاً: «لا نعتقد أنه من الصواب بأن يتم إحياء ذكرى عمل إرهابي أدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا».وقد استمر الإرهاب الصهيوني في فلسطين والمنطقة العربية الشكل الوحيد للإرهاب في الشرق الأوسط ، يُضاف له إرهاب الدول الاستعمارية الأخرى .

الغرب يحشد الجيوش لمحاربة جماعات إرهابية ويصمت على الاحتلال الصهيوني

مع ظهور الثورة الفلسطينية المعاصرة منتصف الستينيات ،وقيامها بحقها في مقاومة الاحتلال، حاولت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلصاق تهمة الإرهاب بالمقاومة الفلسطينية من خلال إصدار قرار دولي لوصم الثورة الفلسطينية بالإرهاب – كما جرى عام ١٩٧٢م، إثر عملية ميونيخ الفدائية التي قامت بها جماعة أيلول الأسود الفلسطينية - إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، بل تعاملت غالبية دول العالم مع الثورة الفلسطينية كحركة تحرر وطني وتمت دعوة الزعيم أبو عمار لإلقاء كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ م، في أوج ممارسة الثورة الفلسطينية لأعمالها الفدائية المسلحة ضد إسرائيل .

منذ بداية الربع الأخير من القرن الماضي ارتبط مصطلح الإرهاب بظهور موجة المد الأصولي الإسلامي والتي كان أبرز عناوينها آنذاك الثورة الأفغانية ١٩٧٨م، ضد الاحتلال السوفيتي، والثورة الإيرانية ١٩٧٩م، ضد حكم الشاه، وتجديد نشاط السلفية الجهادية، ثم توالدت الجماعات الدينية الجهادية، بدءا من تنظيم القاعدة الذي تزعمه أسامة بن لادن ووجد في بداية تأسيسه دعمًا كبيرًا من الغرب لأنه كان يحارب السوفيت في أفغانستان، ومن تنظيم القاعدة تفرعت جماعات كثيرة بالإضافة إلى جماعات منفصلة عن القاعدة .

بالرغم من قِدم ظاهرة الإرهاب إلا أنه حتى الآن لم تتوافق كل دول العالم حول تعريف الإرهاب، وفي الحالات القليلة التي

توصلت بها لجـان تابعة للأمم المتحـدة إلى تعريف الإرهاب كان التعريف مبهمـا وفضفاضا سرعان ما تفـترق المواقف حوله عند محاولـة إسقاطه على جماعـة أو دولة ما. فكل دولـة أو مجموعة دول تضع تعريفا إجرائيـا ومؤقتا للإرهاب يخص جماعة أو دولة يتم اتهامها بالإرهاب انطلاقا من الخطر الذي يشكله سلوك هذه الجماعة أو الدولة (الإرهابية) على مصالح الدولة أو الدول التي تتعرض مصالحها للإرهـاب، وفي كثير من الحالات يتم تصنيف جماعـة ما أو دولة ما كإرهابية أو داعمة للإرهاب ثم يتم إسقاط هـذه التهمة عنها لاحقـا إذا أخذت العلاقة بـين الطرفين منحى مختلفًـا، ولا يهم في هـذه الحالة إذا استمـرت الجهات الإرهابية بممارسة إرهابها ضد دول أو شعوب أخرى غير غربية.

فشـل دول العـالم في وضـع استراتيجة موحدة لمحاربة الإرهاب

لهـذا السبـب فشلـت دول العـالم في وضـع استراتيجيـة مشتركـة لمحاربة الإرهـاب، فالدولة أو الـدول المُستهدفـة بهذا النوع مـن العنف تسميه إرهابا وتحشد قواهـا لمحاربة الجماعة التي قامت بهذا العنف متجاهلة الجماعات الإرهابية الأخرى . فمثـلا في سوريا وبالرغم من التوافق الشكلي بين دول العالم على تصنيـف تنظيم الدولة الإسلامية بأنـه تنظيم إرهابي إلا أن هناك اختلافا بين الدول حول تصنيف الجماعـات الأخرى إن كانت إرهابية أم لا ؟ ولذا تم تكليف الأردن بوضـع تصنيف لهذه الجماعات وتحديد مَن يندرج منها في قائمة الجماعات الإرهابية.

حتـى في حالة التوافـق علـى أن داعش تنظيـم إرهابي يجب محاربتـه، فإن طريقة التعامل معه تختلف من دولة إلى أخرى، بل نجد دولا تتهـم أخرى بانها تقف وراء ظهور تنظيم الدولة وتموله وتمـده بالسلاح – هناك اتهامات لقطر وتركيا ودول غربية بأنها كانـت وراء تاسيس تنظيم داعش ومعنيـة باستمراره بالرغم من حـدوث تفجـيرات بأراضيهـا منسوبة لداعشـ – . والخطورة في النقاش والحـراك الجاري اليوم حـول الإرهاب أنـه يتم تجاهل الإرهاب الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

إن كل شـكل مـن أشـكال العنـف السياسي يمكـن أن يتحول إلى عمـل إرهابـي أو يُصَنَـف كإرهـاب في حالة تجـاوزه للقانون وللأعـراف الدوليـة وللثقافة والقيم السائـدة في المجتمع، أو مس مصالـح دولة أو مجموعـة من الدول . كل عنـف سياسي يتضمن درجـة من الإرهـاب، ولكن المشكلة تكمن في تحميـل بعض أشكال العنـف المشروع صفة الإرهـاب المُدان وبالتـالي إسقاط الشرعية عـن ممارسيه بغض النظر عن الأهـداف والغايـات التي يسعى إليهـا ممارسو العنف، وفي نفس الوقت تجاهل أعمال عنف دموي أكـثر إرهابا تمارسه دول قوية ضـد أخرى ضعيفة، أو ضد شعوب خاضعة للاستعمار .

نظـرا لأن العمليـات (الإرهابيـة) تُسقط ضحايا قـد يكونوا أبريـاء وتثـير مشاعر الخـوف والرهبة عند الناس، فإن الاتجاه الغالـب هو التهرب من المسؤولية عن هذه الأعمال، ومحاولة إلقاء التبعية على الآخرين، فالآخرون هم الإرهابيون والقتلة، وحتى في الحـالات التي تلجأ فيها دولـة أو جماعات إلى ممارسة هذا النوع من الإرهاب، فإنها تضفي عليه مسميات مثل الدفاع عن النفس أو الإرهـاب ضد الإرهاب أو الإرهاب الأبيض أو محاربة الإرهاب ... الخ من المسميات. وهـذا هو حال الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني

الحملة الأمريكية على الإرهاب عززت التواجد العسكري لواشنطن في الشرق الأوسط

يمكننـا استخـراج العناصـر المكونـة للعمل الإرهابي السياسي بصورة عامة وهي أنه :

- عمـل عنيـف يُعرض أو يهـدد بتعريض أرواح وممتلكات الأفراد للخطر.
- يبث الرعب والهلع عند الجمهور .
- لا يميز بين المدنيين الأبرياء والخصوم السياسيين، حيث يقع ضحيته المدنيين الأبرياء.
- يهـدف إلى تحقيق أهـداف سياسية، أو دفاعا عن معتقد ديني محل خلاف.
- إذا استهدف أفرادًا أو مؤسسات ومصالح أو كليهما معا، تابعين لدولة ما، في هذه الحالة يسمى (إرهاب دولي) .
- يقـوم به أفـراد أو جماعات أو دول خـارج إطار القانون الوطني والدولي.
- لا يعتمد هذا العنف أو ينطلق من أية شرعية إلا تلك التي يزعمها ممارسوه .
- الاحتـلال أشـد حـالات الإرهـاب فتكا وهـو جريمة ضد الإنسانية حيث يهدد الوجود الوطني لشعب بكامله .

وأخيرا نقول إن كان الطابـع المستفز والاستعراضي للعمليات الإرهابية التـي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية جعل من داعش اليـوم عنوانًـا للإرهـاب في العـالم ، إلا أن تنظيـم داعش ليس الجهـة الإرهابية الوحيدة في العالم، بـل إن إرهاب هذه الجماعة والجماعـات الأخـرى الشبيهـة يتغـذى ويستمـد مـبرره أحيانـا مـن الإرهاب الـذي تمارسـه إسرائيل ضـد الشعـب الفلسطيني ،وتدنيسهـا للأماكن المقدسـة في فلسطين ، ومـن التأييد السافر لواشنطن والغرب لإسرائيل .●

* أكاديمي وكاتب فلسطيني

التحالف الدولي ضد داعش..
ضبابية الرؤية وهلامية التنفيذ

إن حال التحالف الدولي الذي تشكل ضد داعش اليوم يشبه حال مجلس سيف الدولة الحمداني عندما حضر الفارابي، فأخرج عيداناً لعب فيها فضحك كل من كان في المجلس، ثم ضرب بها لحناً آخر فبكى كل منهم، ثم غيّر ترتيبها وضرب ضرباً ثالثاً فنام كل منهم حتى البوّاب، لقد كان حال التحالف في الأشهر الماضية أشبه ما تكون بعيدان الفارابي، فتارة تضحك كل من دمر أوكار الدواعش، ومرة تبكي باريس وكاليفورنيا، وثالثة سبات ونوم وعدم الحسم.

د قتيبة العاني *

نستشعر الحاجة إلى أن نطرح السؤال التالي: إلى أين يسير التحالف الدولي؟ فكما قال الفيلسوف الروماني سينيكا: (لا توجد رياح مواتية للذي لا يعرف إلى أي ميناء يبحر). وتظل هذه المقولة ذات أهمية في تحديد الهدف. فرغم التهكم الذي عادة ما تُقابل به طموحات الكبار، تظل قيمة الهدف حقيقة لا مراء فيها، فعلى هديه تستنير العقول وفي ضوئه تصاغ التحالفات، وفي نهاية المطاف تتضح الحلول.

بداية ومن خلال استعراض ما قاله الرئيس الأمريكي عند تشكيل التحالف ضد داعش: (ليس لدينا استراتيجية للحرب على (داعش

يتضح مما سبق بأن نشأة التحالف الدولي كانت بلا استراتيجية واضحة، وكذلك الحلفاء المشاركين الذين يظهرون الاقتناع والهدف ذاته، فقد شابهها الضبابية في الرؤى والمصالح منذ البداية، فلكل حليف تقديره المختلف لمصلحته القومية،

فتنظيم داعش ككيان له قدرة استراتيجية قابلة للتكييف، خاصة بعد سقوط الموصل والسيطرة على مئات العجلات المدرعة من الجيش العراقي وعلى الأموال من البنك المركزي فرع الموصل حيث أثبت في العديد من المرات قدرته على التفكير لمراحل قادمة، كما أثبت مرونة واضحة في مواجهة الهزيمة على أرض المعركة.

ومن الواضح أن الضربات الجوية، سواء في العراق أو سوريا، غير كافية لإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية. وتتوقف القضية الرئيسة على الخلط بين الحط من القدرة التكتيكية لداعش (الذي حقق نتائج متباينة حتى الآن)، وتقدم بديلا جيدا ذا مصداقية.

فالولايات المتحدة لم تورط العراق، بغزوها عام ٢٠٠٣م، فحسب، بل ورطت العالم العربي بكامله. فما تعيشه المنطقة اليوم ليس سوى تحولات الحالة العراقية، التي أنتجت أبشع أنواع الإرهاب باسم الدين، ممثلا في جماعة الزرقاوي التي ولد منها تنظيم «داعش» الحالي. حيث أظهرت الحروب السابقة في العالم العربي أن التحالفات الدولية التي تقودها الإدارة الأميركية تكون نتيجتها المزيد من الحروب والتهديدات الإرهابية، وهو ما يُخشى وقوعه اليوم. والقاعدة في السياسة الدولية الأميركية أن واشنطن إذا ربحت فهي تربح بمفردها، لكن إذا تورطت تورط معها الآخرين.

ويذكر رايان كروكر، دروس التجارب الماضية الحاضرة لا تشير إلى أن الحرب على (داعش) ستضع أوزارها سريعاً بالقضاء على هذه الدولة. العناصر والقوى التي تدفع إلى التحالف الدولي الذي تشكل لمواجهته لكل منها حسابات ومصالح وتطلعات وشبكة من العلاقات تلتقي جميعها بتشتيت المنطقة العربية. تعاونت أميركا مع إيران في الحرب على أفغانستان ثم في العراق. وإذا كانت الحرب على (داعش) في العراق وسوريا تستدعي التعاون مع طهران ومع النظام في دمشق، فلا شيء يؤشر إلى أن هذا التعاون سينسحب على كثير من القضايا والأزمات والملفات. فالحرب على (داعش) لن تكون عسكرية فحسب. إنها سياسية بامتياز. ولن تنجح الحرب على الإرهاب ما لم تجد أزمات المنطقة تسويات وحلولاً مرضية لكل اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين، فالتحالف الدولي الذي تشكل لمواجهة (داعش) فرضته الضرورة القصوى وليست القناعات والسياسات الواقعية. قام على صفيح

ساخن وتداعى مواقع هنا وهناك. كأن ظروف الصفقة الكبرى لم تنضج بعد.. (جورج سمعان، الحياة،٢٠١٤/٨/٢٥)

ولقد صرح أوباما بنفسه عند تسلمه جائزة نوبل للسلام سنة ٢٠٠٩ م، في أوسلو أنه ينظر إلى العالم كما هو عليه في الواقع وليس كما يريده أو يتمناه هو أو غيره من القادة. وهو يعي مكامن القوة في بلده ويعرف أيضاً مناطق الضعف الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية ولا يخفيها وبالتالي يعترف بمحدودية القوة الأعظم في الأرض. فلقد صرح لصحيفة نيو ريبوبليكا بعد فوزه بالولاية الثانية في يناير ٢٠١٣ م، أن أولوياته هي الداخل الأمريكي وليس السياسة الخارجية الأمريكية. ففي عهده وصل الدين الأمريكي رقماً مذهلاً هو ١٦٠٠٠ ستة عشر ألف مليار دولار مما يعني أنه لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الوسائل لفرض زعامتها الدولية كقطب أوحد يقود العالم كما كان الحال في عهد بيل كلينتون حيث لم تتجاوز الديون الأمريكية عتبة الـ ٢٤٠ مليار دولار. لاحظ المحللون للولاية الأولى لباراك أوباما أنه حوّل اهتمام بلاده نحو آسيا وأعاد بسط نمط العلاقات القائمة مع روسيا فيما يتعلق بمبدأ الزعامة الدولية والتفرد بالقرارات وهذا ما بدا واضحاً في التعاطي مع الملف السوري والملف الأوكراني، وكذلك استنباطه لصيغة القيادة من الخلف في العالم العربي والشرق الأوسط ما يعني عدم التدخل المباشر في تقلبات الصراعات الشرق أوسطية، والعمل على سحب العدد الأكبر من القوات الأمريكية المنتشرة فيما يقارب الـ ١٤٠ بلداً. لم تتخل أمريكا في عهد أوباما عن الزعامة الدولية لكنها أعادة تعريفها فأمريكا لم تتدخل على نحو مباشر في ليبيا على سبيل المثال ولكن تم كل شيء بمباركتها وموافقتها ومساعدتها اللوجستية والجوهرية والتكنيكية إلى جانب حلفائها الأوروبيين كفرنسا وبريطانيا للإطاحة بنظام معمر القذافي. في حين أنها رغم التهديدات لم ترغب في التدخل المباشر في سوريا بل اكتفت بلعب دور أساسي في تأليب الرأي العام ضد نظام الرئيس الأسد وتقديم الدعم المالي والتسليحي للمعارضة السورية المسلحة.(جواد بشارة،إيلاف)

مدى نجاح التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب من عدمه:

لقد كانت هجمات باريس نقطة تحول منطقية في سياسات البعض مؤخرا، إلا إن الحشود العسكرية الضخمة، و(الاكتشاف المفاجئ) لأهمية وجود قوات برية لإنجاز مهمة القضاء على تنظيم (الدولة) ترجح أن المشهد أصبح أقرب إلى أجندات دولية تتزاحم وتتصارع في العراق وسوريا، منه إلى مشروع تحالف دولي موسع لمكافحة الإرهاب. فالتنظيم تأرجح بين القوة والضعف، والهزيمة والنصر، والتمدد والانحسار، بلغ تنظيم (داعش) عامه الثاني منذ إعلان ما أسماه (دولة الخلافة الإسلامية).

لا شك أن العمليات الحربية الجوية على داعش بعد واقعة باريس في ١٣ نوفمبر ٢٠١٥ م، ودخول بريطانيا قد يضعفان التنظيم الإرهابي لكنهما لن ينهيا وجوده. باعتقادي لا يوجد حل قريب ما دام الوضع العراقي سائرا إلى التفكك، وعدم وجود إرادة أميركية لتغيير الوضع السياسي العراقي وكذلك السوري في ظل وضع فوضوي قائم على التفكك والحروب الطائفية. الحل السوري مرتبط بالحل العراقي، وكلاهما يخضع لمساومات معقدة لأطراف الصراع: الإقليمية من جهة،وروسيا وإيران وحلفائهما من جهة أخرى. قد تنتهي ولاية أوباما ولا يحصل تغيير في العراق

وسوريا (ماجد السامرائي، العرب، مصير العراق).

لعدم وجود ارادة حقيقية لحسم الأزمات في المنطقة العربية. فعلا لو كانت إرادة حقيقة في حل الأزمات، فمن الأولى أن ينتبه لما يحدث في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، والإرهاب الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي بشكل شبه يومي ضد شعب أعزل يحاول جاهداً أن يحصل على قدر يسير من حقوقه المشروعة وبهذا الصدد يقول الأمير تركي الفيصل في المنتدى الاستراتيجي العربي: (إن هناك توجهاً إلى إدارة الأزمات بدلا من إنهائها أو حسمها. والمثال الأكبر فلسطين الأزمة القائمة منذ أكثر من ٧٠ عاما، ولا تزال قائمة، بينما الحلول واضحة وهو حل الدولتين بالاتفاق على الحدود المشتركة، ولكن ليس هناك إرادة سياسية، فشخص مثل وزير خارجية أميركا يقضي نصف وقته من أول سنتين في عمله في العمل على هذه القضية، ويقوم بعشرات الرحلات إلى المنطقة دون نتيجة، لأن همه إدارة الموضوع بما يحفظ مصالح الإدارة الأميركية وليس حسمه). (الأمير تركي الفيصل، دبي،٢٠١٥) .وهكذا حال التحالف الدولي ضد داعش.

لم تتخل أمريكا في عهد أوبام عن الزعامة الدولية لكن أعادة تعريفها

فإن الولايات المتحدة هي أحوج ما تكون إلى معالجة مشكلة رئيسة في الحرب على (داعش)، وهي ما يتعلق في الإشكال والاختلاف، أو التناقض بين الوسائل والغايات في استراتيجيتها، وذلك:

أولاً: بأن تنظر إلى الأسباب الموضوعية التي أدت إلى صعودها وتناميها في المنطقة، والتي من أهمها حال العجز والفشل السياسي المتمثلة في السياسات الطائفية المنهجة في العراق وسوريا، إذ لم يتغير شيء منذ مجيء رئيس الحكومة العراقي حيدر العبادي، الذي لم يختلف كثيراً عن سلفه المالكي في سياسة الإقصاء والتهميش للسنّة في العراق.

ثانياً: من أكثر العناصر خللاً في استراتيجية التحالف الدولي هي تلك المتعلقة بحال عدم التنسيق بين عنصري الغارات الجوية والقوات البرية؛ وبصورة أوضح عدم وجود شركاء يمكن الاعتماد عليهم في محاربة التنظيم، وطبيعة هؤلاء الشركاء وتمثيلهم، فإطلاق يد الحشد الشعبي المكون من ميليشيات تتبع لإيران من حيث الأيديولوجية والتسليح وحتى التدريب والمستشارين، وفي المقابل وضع العوائق والموانع كافة أمام تشكيل قوة سنية أو تسليح العشائر السنيّة، وهو ما ينعكس بالسلبية على بقاء السنّة على الحياد في الحرب ضد (داعش)، هو ما أصاب الاستراتيجية بالشلل وعدم الفاعلية،.(حسن بن سالم ، الحياة، بتصرف)

هذه المعركة العالمية بين قوى الإرهاب من جهة، وبين شعوب العالم وشعوب المنطقة من جهة ثانية، لا بدّ أن تدار بشمولية وبعمق جديين. وينبغي التخلي عن سياسات المصالح الأنانية للدول الكبرى التي تستثمرها الأنظمة المستبدة الطائفية في المنطقة لمصالحها الخاصة، وأن يتم طرح الحلول العالمية المقترنة بإجراءات من مجلس الأمن الدولي كمؤسسة حامية للأمن العالمي.

بالنتيجة فتنظيم (داعش) من حيث نشأته وتسليحه وتطوره والخدمات اللوجستية التي حصل عليها هو ابن شرعي لأجهزة الاستخبارات الغربية، خصوصاً الأميركية (مصطفى الفقي، الحياة)،

لذا فإن تجربة التحالف الدولي ضد داعش أثبتت هلامية في التنفيذ وفي حسم المعارك لضعف دوره وعدم المصداقية في القضاء على الإرهاب فالذي يستعرض التحالفات العسكرية يرى أن معظمها بل جميعها حسمت برا لا جواً.

فداعش هو الحجة التي تسمح للأطراف بالتدخل لمحاربة خصومها، ففي حالة روسيا كانت قلة ضئيلة من الضربات موجهة ضد تنظيم داعش والباقي ضد المعارضة. أما النظام السوري فأقل من ١٠ في المئة من ضرباته موجهة ضد التنظيم الإرهابي، وفي العراق كانت هناك مشكلة أخرى هي تفضيل حشد طائفي ضد تنظيم داعش يقوي التنظيم على الجيش العراقي الوطني، فطريقة المحاربة قد تزيد الخصم قوة. (غسان سلامة، المنتدى الاستراتيجي العربي،٢٠١٥)

فلا بد من اجتهاد جديد في السياسة والثقافة، يأخذ العالم العربي نحو حداثة لا تعادي الدين، وتدين لا يخاصم العصر والإنسان. وباعتقادي فإن الإعلان عن تشكيل تحالف إسلامي عسكري لمحاربة الإرهاب بقيادة المملكة العربية السعودية تطور مهم تنتظره أحداث كبرى. جاء انطلاقا من أحكام اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والقضاء على أهدافه ومسبباته، وقررت الدول ٣٥ الموقعة على البيان تأسيس مركز عمليات مشتركة مقره الرياض، لتنسيق ودعم العمليات العسكرية لمحاربة الإرهاب. ويأتي هذا التحالف بعد نجاح التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لدعم الشرعية في اليمن وإنهاء الانقلاب الحوثي، بحسب كثير من المراقبين العرب يعد أهم نموذج لتحالف عربي مشترك منذ حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

* كاتب وباحث

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

الإرهاب في سيناء .. مرتبط بجهات خارجية لضرب استقرار المنطقة واقتصاد مصر

لا شك أن المعالجة الدقيقة لقضية الإرهاب فى سيناء ومدى تأثيره على المنطقة تدفعني حتماً إلى أن أقف عند نقطتين شديدتى الأهمية، النقطة الأولى تتمثل فى أن سيناء تعتبر منطقة حديثة العهد بالإرهاب فهذا الوباء لم يكن متأصلاً فى سيناء منذ عقود طويلة كما يبدو للكثيرين، فالواقع يشير إلى أن عمر هذا الإرهاب يدور فى فلك عشر سنوات، أما النقطة الثانية فهي أن العمليات الإرهابية التى وقعت فى سيناء قد وصلت من حيث الكم والكيف إلى درجة كبيرة فى كل ما يتعلق بطبيعة هذه العمليات وآثارها ونتائجها المباشرة والغير مباشرة، وكذا ما ترتب عليها من إجراءات متعددة قامت بها الدولة المصرية لدرء مخاطر الإرهاب فى هذه المنطقة الإستراتيجية كان أهمها تصعيد حدة المواجهة العسكرية والأمنية مع الجماعات الإرهابية مع العمل على تطوير مضطرد لأساليب هذه المواجهة، بالإضافة إلى اتخاذ قرار هام للغاية بتوسيع مساحة المنطقة العازلة على الحدود المصرية مع قطاع غزة .

اللواء. محمد إبراهيم *

فـى البداية من المهم أن نشـير إلى أن إسرائيل إحتلت سيناء بعـد حـرب يونيـو ١٩٦٧م، واستمـر هـذا الاحتلال لمـدة خمسة عشـر عاماً متواصلـة، واتسمت هـذه الفترة بوجود قـوة احتلال عمـدت إلى السيطرة الفعليـة على هذه المنطقة بكافـة الوسائل، واستخدمـت سياسة الترهيب والترغيب تجاه سكان المنطقة، كما سعـت إلى إتاحة الفرصة أمام بعض سـكان سيناء للتربح بطرق غـير مشروعـة ولكن تحت أعـين الأمـن الإسرائيلي وهـو أسلوب استخباراتـى تنتهجه إسرائيـل حتى يكون لها موطـأ قدم بعد أن تنسحب من المنطقة التى كانـت تقع تحت سيطرتها، وقد تلاحظ بعد إتمام الانسحـاب الإسرائيلي الكامل من سيناء عام ١٩٨٢م، أن هنـاك قلـة من السكان كانوا يعقـدون مقارنات بين ما حصلوا عليـه من خدمات وتعاملات من جانـب السلطات المصرية – التى تولـت المسؤولية فـى سيناء بعد الإنسحـاب – وبين فترة الاحتلال الإسرائيلـي الذى سمح لهم بتكوين الثروات بغض النظر عن عدم مشروعيتها .

فـى أعقـاب الانسحـاب الإسرائيلى من سيناء فـى ٢٥ إبريل عـام ١٩٨٢م، وعـودة سينـاء إلى أحضان الوطـن الأم لم تستطع المؤسسـات المصريـة أن تقوم بدورها المنوطة بـه، ولم تسارع إلى دمـج سيناء فـى منظومـة التنميـة الإقتصادية الشاملـة للدولة وذلك لأسباب مختلفة منها الأمنية والاقتصادية والبيروقراطية، ومـن هنا بـدأت المشـاكل المزمنة فـى الظهور بشـكل واضح كان أهمهـا مشاكل البطالة والفقر والمعانـاة الاقتصادية والاجتماعية تلـك المشاكل التي تمثـل البيئة الخصبة لنشر الأفـكار المتطرفة، وفـى نفـس الوقت استجـد عاملان رئيسيـان كان لهمـا دلالتهما فـى مسألة انتشـار الإرهـاب، أولهما بدء ظهور بعض التوجهات الدينية المتشددة فـى أوساط فئات من الشباب لم تقابل بمواجهة سريعـة من جانب الدولة، أما العامل الثاني فتمثل في أن القيادات القبلية التقليدية الكبيرة بدأت تفقد تدريجياً قوتها وسطوتها على الشبـاب والأجيـال الجديدة التي سعـت إلى تكويـن شخصياتها بعيداً عن سطوة القبيلة وتقاليدها الصارمة مما سهل في مراحل

إسرائيل بذرت بذور الإرهاب في سيناء ومصر حررتها عام ١٩٨١ من الاحتلال وتحررها حاليًا من الإرهاب

لاحقة من عمليـة إستقطابهم من جانب الجماعات الدينية المتطرفة.

ومـن العوامـل الأخـرى التـي أثـرت بالسلـب فـى منظومـة سيطـرة الدولة علـى سيناء مـا ورد فـى أحـد ملاحـق معاهـدة السـلام المصريـة / الإسرائيلية الموقعة فـى ٢٦ مارس ١٩٧٩م، (ملحق / ١ – البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن) والذي حدد حجم القوات المسلحة المصريـة ونوعيـة تسليحها فى سينـاء وقسمها إلى ثـلاث مناطـق وهـى (المنطقتـان أ – ب وتتواجـد بهما قـوات مصرية عسكرية والمنطقـة الثالثة وهى المنطقـة ج وتتواجـد بها قـوات شرطـة مصرية مدنيـة والقوات متعـددة الجنسيـات MFO)، وقـد انطبـق نفس هـذا الأمر على إسرائيل أيضاً حيث تم تحجيم قواتها العسكرية فى المنطقة (د) الواقعـة داخل الأراضى الإسرائيليـة مع وجود قوات مراقبة دولية تتمركـز فى هذه المنطقـة، ويظل من الضـروري أن نؤكد فى هذا الشأن أن عدم تواجد القوات المصرية بالشكل المناسب شجع على انتشـار الجماعات المتطرفة فى سيناء، إلا أن هذا الوضع قد تغير مع دخول القوات المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو إلى سيناء بتسليحها المتكامـل وخاصـة سلاح الجـو وإنتشارها فى كافـة المناطق، وتم بنجاح توجيـه ضربات قوية ضـد الجماعـات الإرهابية وتحجيم أنشطتها إلى حـد كبير، وللحق يجب أن أشير إلى أن مـا تقوم به مصر حالياً فـى سيناء يعد بمثابة عمليـة تحريـر / ٢ لسيناء فقـد تم تحريرها أولاً مـن الإحتـلال الإسرائيلـي عـام ١٩٨٢م، والآن يجـري تحريرها مـن سطوة الإرهـاب، ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى حدوث تغيير استراتيجي في فكر مواجهـة الإرهاب حيث تم تشكيـل قيادة عسكرية موحـدة لمواجهـة الإرهـاب لمنطقة شـرق القناة . الأمر الذي أدى إلى نتائج إيجابية على الأرض.

عدم تواجد قوات مصرية مناسبة شجع على انتشار الإرهاب في سيناء

وبالتـالي أصبحـت سينـاء فـى ظـل ثلاثـة عوامل رئيسية وهى الانسحاب الإسرائيلى الكامل وابتعـاد الدولـة عن الخوض فى متطلبـات التنميـة الإقتصادية لسينـاء وبدء تنامـي الأفكار المتشددة، مهيـأة تماماً لتكون ساحة لمزيـد من انتشـار التيارات الدينيـة المتطرفة، بـل أكثر من ذلك تطوير أنشطـة هذه التيارات من مجرد تبنـى لأفكار أو معتقدات مغلوطـة لتنتقـل تدريجياً إلى مرحلة أكثر تدمـيراً وتصبح مرتعاً لعمليـات إرهابية يتم تنفيذها تحت مبررات واهية مختلفة وتحت ستار الديـن، وبالرغم من ظهور هذه المخاطـر لم تتعامل الدولة معهـا بالأسلوب الملائم لوقف هذا المد العنيف رغم أنه تم فى هذا الوقت بلـورة مشروعات اقتصادية طموحة ولكـن للأسف لم يتم وضعها موضع التنفيذ .

ومما زاد هذا الأمر خطورة، أن تصاعد الإرهاب فى سيناء قد تزامن مع ظهور الجماعات الدينية المتطرفة فى قطاع غزة (قطاع شديد الكثافة السكانية يقترب من حوالى ٢ مليون نسمة مع تردي الوضع الاقتصادي) وقد بدأت مظاهر التأييد واضحة للعيان فى القطاع منذ عام ٢٠٠٣م، لأسامة بن لادن وأبو مصعب الزرقاوي، وتواكب كل ذلك مع نجاح حركة حماس فى الإنتخابات التشريعية التي أجريت فى الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٦م، وقيامها بتشكيل الحكومة منفردة، وظهرت جماعات متشددة أخرى أقل حجماً وأكثر تطرفاً مثل جيش الإسلام وجلجلت وجند الإسلام والتوحيد والجهاد ومجلس شورى المجاهدين وغيرها، وحاول البعض إعلان إقامة الإمارة الإسلامية فى قطاع غزة (الشيخ عبد اللطيف موسى زعيم جماعة التوحيد والجهاد الذى قتل فى غزة فى أغسطس ٢٠٠٩) ثم توالت الأحداث التي دعمت من هذه التوجهات من خلال قيام بعض فصائل المقاومة الفلسطينية بعملية أسر للجندي الإسرائيلي (جلعاد شاليت) في شهر يونيو ٢٠٠٦م، ثم سيطرت حماس على قطاع غزة كاملاً في منتصف عام ٢٠٠٧م، وطردت المؤسسات الشرعية للسلطة الفلسطينية التي يرأسها الرئيس محمود عباس، وبذلك أصبح لدينا فى القطاع (الواقع على حدود مصر لمسافة ١٤ كم) فصيل (ديني) فلسطيني يمثل السلطة الوحيدة للحكم فى غزة وهو حركة المقاومة الإسلامية / حماس التي لاتزال تسيطر تماماً على كافة مقدرات الأمور فى قطاع غزة ولاسيما من الناحية الأمنية وتحديداً في المناطق الحيوية والاستراتيجية سواء على الشريط الحدودي بين القطاع وبين مصر التي شهدت كثافة في عمليات التهريب المتنوعة، أو بين القطاع وبين إسرائيل (ما يسمى بالخط الشرقي).

مع تولي حركة حماس الحكم في قطاع غزة شهدت حركة الأنفاق التي يتم حفرها على الحدود مع مصر نشاطاً مكثفاً وغير مسبوق، وهنا يجب علينا أن نؤكد على حقيقة لا تقبل الجدل وهي أن الأنفاق تعد شريان الحياة للإرهاب فى سيناء وأهم مصادر تمويله وتسليحه، ومن الضروري أيضاً أن نشير إلى أن مسألة حفر الأنفاق كانت موجودة خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي للقطاع واستفادت منها فئات محددة من جراء عمليات التهريب ولاسيما السلع والبضائع وبعض نوعيات الأسلحة الخفيفة والذخيرة، إلا أن هذا النشاط انتقل بوصول حماس للحكم من كونه عملاً يتم بشكل سري لعدم مشروعيته، إلى أن أصبح نشاطاً مقنناً يخضع لقوانين ولوائح وتعليمات ويعمل فيه آلاف العمال، بل أصبحت الأنفاق عاملاً رئيسياً يدر على ميزانية حماس وحكومتها ملايين الدولارات كأحد أهم مصادر الدخل، وقد تعامل الجميع فى غزة وخاصة التجار والمهربين مع هذا الأمر باعتباره يمثل القاعدة فى حركة التجارة وليس الاستثناء، ومما ساعد على انتشار هذه الأنفاق فى هذه الآونة غياب القوات المصرية القادرة على التصدي لهذه الظاهرة، إضافة إلى منع إسرائيل فى مراحل معينة دخول بعض البضائع إلى القطاع ولاسيما مواد البناء والسلع ذات الإستخدام المزدوج مع إغلاق المعابر التجارية وهو ما ساعد على تنشيط عمليات التهريب .

وقد استوعبت الأنفاق بوضعيتها (المقننة) تهريب كل ما يمكن تهريبه من القطاع إلى مصر والعكس من سلع متعددة الأنواع والأغراض والسيارات بكافة أنواعها وخاصة تلك المسروقة من مصر، وكذا الأسلحة المختلفة بما في ذلك بعض نوعيات الأسلحة الثقيلة (صواريخ إيرانية مهربة) والذخيرة المتنوعة والمتفجرات والأفراد، ولعلنا نقف هنا عند حركة الأفراد لنشير إلى أن هذا الأمر ساعد على تفاقم العمليات الإرهابية فى سيناء حيث تم تهريب نوعيات محددة من الأفراد ومن جنسيات متعددة إلى هذه المنطقة (أفراد مطلوبون للأجهزة الأمنية – خبراء متفجرات – خبراء تصنيع صواريخ – خبراء تدريب أجانب فى كل المجالات العسكرية والأمنية ...) كما أن ما كان يتم تهريبه إلى غزة وخاصة السلاح يتم إستقطاع كميات منه ليستقر في مخازن آمنة فى سيناء ويستخدمه الإرهابيون عند الحاجة، وقد استمر هذا الوضع قائماً لسنوات طويلة نجحت خلالها الجماعات المتطرفة في أن تؤسس لها قواعد ثابتة وقوية فى سيناء دون أن تواجه بمقاومة مؤثرة من جانب مؤسسات الدولة المصرية حتى قيام ثورة ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣م، ومن الجدير بالذكر هنا أن حركة حماس لم تلق بالاً إلى المطالب والتحذيرات التى نقلها لها المسؤولون المصريون – بإعتبارها السلطة الحاكمة في القطاع – بالتدخل لضبط الموقف الأمني على الحدود مع مصر الذي شهد تدهوراً شديداً بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ثم أثبت القضاء المصري فيما بعد وفي أكثر من قضية مدى تورط حركة حماس فى الإضرار بالأمن القومي المصري.

تأخر الدولة في تنمية سيناء هيأها لتكون ساحة للتيارات المتطرفة

وبالتالى أصبحت سيناء تمثل المجال الحيوي الذي تنشط وتتحرك فيه كافة هذه الجماعات المتطرفة بكل سهولة (خاصة جماعة أنصار بيت المقدس التي أصبحت هي التنظيم الرئيسي فى سيناء وانضوى تحت لوائها بعض الجماعات مثل تنظيم كتائب الفرقان ومجلس شورى المجاهدين)، بل يمكن القول أن تشابه البيئة الموجودة فى قطاع غزة مع البيئة الموجودة فى سيناء قد أوجد مساحة متواصلة جغرافياً لنشاط هذه الجماعات التي

نجحت فى التنسيق الكامل بينها (فى كلا الإتجاهين) لتنفيذ عمليات نوعية ضد القوات العسكرية والأمنية المتواجدة على الأراضي المصرية بأسلوب كان متماثلاً في بعضها، وهو ما كان عاملاً مؤكداً على أن هذه الجماعات لم تصبح فقط خطراً على الوضع الأمني فى سيناء، وإنما خطراً على الأمن القومي المصري بصفة عامة، كما كان ذلك إيذاناً بأن المواجهة المسلحة مع هذه الجماعات واتخاذ كافة الإجراءات لتأمين هذه المنطقة أضحت ضرورة قومية وإلا كانت النتائج ستصبح كارثية على مصر بل على المنطقة العربية كلها بما فيها منطقة الخليج العربي خاصة في ظل تصاعد قوة ونشاط وانتشار الجماعات المتطرفة في كل من سوريا وليبيا والعراق واليمن، مع وجود تواصل فكري أو منهجي ومادي بين كافة هذه التنظيمات .

– وقد استثمرت بعض القوى والأطراف الخارجية التي تسعى إلى إستهداف مصر هذه الجماعات المتطرفة في قطاع غزة وسيناء وتواصلت معها لتكون بمثابة أدواتها ورأس الحربة لتنفيذ أهدافها ولا سيما إثارة مناخ من عدم الاستقرار في مصر ينجم عنه أزمات داخلية سواء كانت أمنية أو إقتصادية ، وأصبحت هذه الجماعات تتلقى الدعم المادي وبعض أنواع الدعم اللوجيستي من هذه الدول بطرق مباشرة وغير مباشرة مما ساعدها على توفير الأسس اللازمة لتنفيذ عملياتها الإرهابية بنجاح، ونشير في هذا المجال إلى أن هذه الأطراف الخارجية عمدت إلى التركيز على سيناء لعدة إعتبارات أهمها أن هذه المنطقة كانت تمثل إحدى نقاط الضعف فى المنظومة الأمنية للدولة ككل فى ضوء العوامل السابق الإشارة إليها، بالإضافة إلى أنها منطقة ملاصقة لقطاع غزة الذي تعيش فيه الجماعات المتطرفة بل وشديدة التطرف ومعظمها مرتبط بشكل أو آخر مع جماعات متواصلة معها في سيناء مما يسهل في النهاية من تحقيق أهداف هذه الدول أو على الأقل تلاقي المصالح بينها فى اتجاه واحد فقط وهو كيفية الإضرار بالدولة المصرية وإعاقتها عن النهوض والتقدم وتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة .

– ومما زاد الأمر تعقيداً وتشابكاً بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية للوضع الأمني في سيناء أن أكثر الجماعات الإرهابية تنظيماً وتأثيراً وهي جماعة أنصار بيت المقدس التي أعلنت مسؤوليتها عن تنفيذ أهم العمليات وغيرت اسمها إلى ولاية سيناء قد أعلنت مبايعتها لزعيم تنظيم الدولة الإسلامية بارتباطاته الخارجية المعروفة، وبالتالي فلا يمكن إعفاء هذه الجماعات المتطرفة الموجودة في سيناء من أنها مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بقوى خارجية وتتلقى منها تعليماتها لتنفيذ أهدافها، وفي هذا المجال من المهم أن نستذكر عمليات التفجير المتكررة التي قاربت على أربعين عملية ضد خط الغاز المصري المتجه من

العريش إلى إسرائيل وإلى الأردن، وهو ما يؤكد أن هناك أياد خارجية كان من مصلحتها ضرب أية مصالح إقتصادية لمصر يمكن أن يصل إليها مخططو ومنفذو العمليات الإرهابية .

– ومن المفارقات شديدة الغرابة هنا أن كافة هذه الجماعات ركزت ووجهت عملياتها الإرهابية ضد القوات والمصالح والمؤسسات المصرية فقط (عملية طابا ٢٠٠٤ –عملية رفح في ٥ أغسطس ٢٠١٢م، ومقتل ١٦ جندي مصري – عملية كرم القواديس في نوفمبر ٢٠١٤م – عمليات متعددة ضد أقسام الشرطة ومواقع التمركز الأمني والضباط والجنود – ....) ولم توجه عملياتها ضد إسرائيل وهو ما يجعلنا نتساءل عن الأهداف البعيدة لهذه الجماعات، وأين موقع إسرائيل في أجندتهم، وبالرغم من الإجراءات الأمنية الإسرائيلية الصارمة وتبني إسرائيل لقاعدة هامة في عقيدتها الأمنية وهي توجيه ضربات اجهاضية وقائية مسبقة لمكامن الخطر الذي قد يلحق بإسرائيل داخلياً وخارجياً، إلا أن الواقع يشير إلى أن إسرائيل كانت ولا زالت – حتى الآن –خارج حسابات هذه الجماعات المتطرفة.

– ومن الضرورى أيضاً ونحن نتحدث عن دور القوى الخارجية في التأثير على الوضع الأمني في سيناء، أن نشير إلى ما أثارته المراكز البحثية الإسرائيلية منذ فترة طويلة حول أن مسألة حل المشكلة الديموغرافية فى قطاع غزة لن تكون إلا من خلال التمدد الأفقي، بمعنى استقطاع أراضي من سيناء لصالح غزة في إطار الفكرة المعروفة باسم swap أي تبادل الأراضي وذلك بين مصر وإسرائيل والقطاع، بحيث تقتطع أجزاء من سيناء تضم إلى غزة في مقابل إقتطاع أجزاء من صحراء النقب الإسرائيلية تضم إلى مصر، وبالرغم من أن هذه الأفكار لم تعرض على مصر بشكل رسمي بدعوى كونها نتاج مراكز بحثية متخصصة فقط وليست حكومية، إلا أنها لا تزال تثار بين الحين والآخر ،ولا يسعنا إلا أن نرفض كافة هذه الأفكار شكلاً ومضموناً تحت أية ظروف ، وهذا هو الموقف الرسمي الذي تعبر عنه قيادتنا فى كافة المناسبات .

– ولا شك أن ثورة الثلاثين من يونيو قد أحدثت متغيراً هاماً في معادلة الوضع الأمني في سيناء حيث استعاد الجيش المصري زمام المبادرة وانتشر في سيناء بشكل فعال وقام بشن حرب شرسة على الجماعات الإرهابية حقق فيها نجاحات كبيرة غير مسبوقة ولازالت مواجهة الإرهاب قائمة حتى الآن ، ثم جاء مشروع تنمية محور قناة السويس ليشكل المتغير الرئيسي الثاني لتغيير معادلة الوضع الأمني فى سيناء إلى الأفضل، حيث من المخطط أن تتحول سيناء إلى منطقة تشهد تنمية إقتصادية حقيقية ، مما سيؤدي في مرحلة لاحقة إلى القضاء على مقومات ومبررات إنتشار الفكر الديني المتطرف وتقليص قوة وحجم الجماعات الإرهابية، حتى نصل إلى ما يمكن أن نطلق عليه ونحن مطمئنون « سيناء الجديدة المتطورة إقتصادياً والخالية من الإرهاب « .

– وفى ضوء ما سبق فمن الواضح أن سيناء تعرضت لعوامل داخلية وخارجية ساهمت في انتشار الإرهاب بها ، حيث ساهم غياب دور الدولة وتفاقم المشاكل الاقتصادية في توفير بيئة صالحة لانتشار الفكر المتطرف ، كما أدى الوضع المتأزم في قطاع غزة إلى دعم الجماعات الإرهابية في سيناء ، كما جاءت أهداف بعض القوى الخارجية المناهضة لمصر متماشية مع توجهات هذه الجماعات لتنفيذ عمليات ضد التواجد المصري في سيناء ، وقد شكل ذلك فى النهاية مجالاً خصباً لتحويل سيناء إلى منطقة تعج بالإرهاب ليكون شديد الخطورة على كل المنطقة العربية ومن المؤكد أنه بدون ما حدث من تدخل فعال وناجح للجيش المصرى لمواجهة الإرهاب ثم تحرك الدولة لبدء عملية تنمية إقتصادية حقيقية في هذه المنطقة، لم يكن يتسنى لنا أن نتحدث عن أن سيناء ومستقبلها سيكون مشرقاً بإذن الله، كما نؤكد في النهاية على أن التنمية الإقتصادية بالتوازى مع الإجراءات الأمنية المدروسة يشكلان معاً الطريق السليم للقضاء على الإرهاب .

* رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصرى للشؤون الخارجية

الهوامش

١- علي بكر – التنظيمات الجهادية في سيناء والأمن القومي المصري – مجلة أوراق الشرق الأوسط – المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط – العدد ٦٢ يناير / مارس ٢٠١٤ .

٢- محمد إبراهيم – الإرهاب في سيناء – الملف المصري – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – العدد ١٣ – سبتمبر ٢٠١٥ .

٣- جورج رياض – الإرهاب في سيناء – البوابة – ١١أكتوبر ٢١٠٣ .

٤- صبري عبد الحفيظ – مصر تغير إستراتيجية الحرب ضد الإرهاب في سيناء – إيلاف (يومية إليكترونية) – الأول من فبراير ٢٠١٥ .

٥- الدكتور محمد مجاهد الزيات – حلقة نقاشية حول التنظيمات الإرهابية العشوائية في مصر – المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة – ٣٠ مارس ٢١٠٥ .

الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج: مملكة البحرين نموذجاً

المتتبع لمنطقة الخليج العربي منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وحتى الآن يجد أن تلك المنطقة لم تشهد استقراراً قط بل أن التأزيم المزمن قد أضحى سمة لازمة لها، صحيح أن تلك الأزمات استدعت تدخلات دولية ابتداءً بالحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م، ومروراً بالغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م، وانتهاءً بأزمة البرنامج النووي الإيراني التي تمت تسويتها – مؤقتاً- من خلال توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ال٥+١ في ١٥ يوليو٢٠١٥،إلا أن اثنتين منها كانت إيران طرفاً رئيسياً فيهما مما يثير ثلاثة تساؤلات محورية و هي: أولها: لماذا تحرص إيران على إبقاء منطقة الخليج العربي ودول الجوار الإقليمي في حالة من عدم الاستقرار المزمن؟
وثانيها: ما هي الآليات التي تنتهجها إيران لتحقيق ذلك الهدف؟ وثالثها: ما هي طبيعة التهديدات الإيرانية لمملكة البحرين كمثال على السياسات الإيرانية وما هي آليات مواجهة تلك التهديدات؟

د. أشرف محمد كشك *

أولاً: الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج:

مما لاشك فيه أن قوة أي دولة هي حاصل ما لديها من مقومات سواء طبيعية أو بشرية، وقد تعددت الدراسات التي تناولت تلك القضية من خلال وضع عدة مؤشرات لقياس قوة الدولة ومن أهمها ما كتبه د جمال زهران عن منهج قياس قوة الدول عام ٢٠٠٧م، وعليه فإن الموقع الجغرافي لإيران كدولة مطلة على أهم شرايين التجارة العالمية، وواقعها الديمغرافي، بالإضافة إلى استراتيجيات إيران لتطوير التسلح التقليدي، والضبابية التي تحيط ببرامجها النووية، ناهيك عن هوية النظام الإيراني التي ترتكز على أيديولوجية دينية عززت جميعها عناصر من إيران كدولة إقليمية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً- من وجهة صانعي القرار في إيران- حيث رأوا أنه بغض النظر عن تلك المقومات فإن إيران لاتزال «دولة شيعية» تقع ضمن «محيط سني «ومن ثم يتعين عليها إبقاء الهواجس الأمنية تجاه ذلك المحيط في أعلى درجاتها حتى ولو كان ذلك مجافياً للواقع.

وانطلاقاً مما سبق هناك عوامل ثلاثة يمكن من خلالها تفسير السياسات الإيرانية التي تستهدف عدم استقرار منطقة الخليج وهي:

١-العوامل التاريخية (ميراث الحرب العراقية-الإيرانية): على الرغم من مرور ما يقارب ٢٧ عاماً على انتهاء تلك الحرب، بل والقضاء على النظام العراقي من خلال الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣م، وما ترتب على ذلك من خلل في منظومة الأمن الإقليمي ومن ثم تعزيز الدور الإقليمي لإيران وتكرس الخلل في توازن القوى الإقليمي لصالحها فإن خبرة تلك الحرب لاتزال ماثلة في أذهان النخب الإيرانية والتي أوجدت لدى إيران فكرة مؤداها أن المحيط السني ربما لا تكون أطرافه رصيداً لها.

٢-العوامل الجغرافية (مميزات الدولة البحرية) كثيرة فالدولة البحرية لديها ميزة هائلة إذا ما كان لديها قوات يمكنها حماية حدودها البحرية والقدرة على توظيف تلك الحدود وهو ما ينطبق على الحالة الإيرانية حيث أن تحكم إيران في مضيق هرمز يعد ورقة مهمة واستخدامها في تحسين التفاوض، وهذا يفسر حرص إيران على إجراء المناورات البحرية بشكل مستمر في مضيق هرمز.

٣-موقع منطقة الخليج العربي ضمن المشروع الإقليمي لإيران: ففي ظل صراع إيران المزمن مع الدول الغربية منذ عام ١٩٧٩م، وحتى الآن ترى طهران أن منطقة الخليج هي «الحلقة الأضعف» التي يمكن التأثير فيها على المصالح الغربية، ومما يؤكد ذلك توجيه إيران ما يطلق عليه «الأمن التعاوني» نحو دول آسيا وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية، فضلاً منظمة شنغهاي التي تضم عدة دول في شرق آسيا وتتمتع إيران فيها بصفة مراقب، بينما توجه» الأمن الاستراتيجي» تجاه دول مجلس التعاون أو ما يطلق عليه الأمن الصلب من خلال استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث ورفض تسويتها بآلية التحكيم الدولي، فضلاً عن التهديد أكثر من مرة بإغلاق مضيق هرمز،

بالإضافة إلى طرح مبادرات لا تستهدف تحقيق أمن الخليج العربي بل تكرس الخلل في توازن القوى.

ثانياً: مظاهر التهديد الإيراني لدول مجلس التعاون عامة والبحرين خاصة:

ينبغي التأكيد على حقيقة أن التطورات الإقليمية خاصة منذ عام ٢٠١١م، لم تكن منشأة للصراع بل كان لها تأثير على مضمون ذلك الصراع بالنسبة لإيران فقبل الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، كان صراع إيران مع دول الخليج مؤسساً على الأطماع الإقليمية ومع استمرار الصراع واتضح أن أهم آلياته تتمثل في الاعتبارات الطائفية والدينية بشكل أساسي وضمن ذلك الصراع تعمل السياسة الإيرانية على محورين متوازيين:

الأول: تهديد الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون.

الثاني: إبقاء المحيط الجيواستراتيجي لدول المجلس في حالة من عدم الاستقرار للاستفادة ليس فقط من حالة الخلل في توازن القوى الإقليمي بل من التحديات التي تواجهها دول الجوار على من الداخلي والتي تتمثل في الجماعات دون الدول والتي لديها قدرات تسليحية وتسيطر على بقع من الأرض وتمثل تحدياً ليس فقط لأمن تلك الدول وإنما لبقائها كدول موحدة ذات سيادة بما يحقق هدف إبقاء القدرات الأمنية والدفاعية لدول مجلس التعاون في حالة من الاستقطاب ما بين التهديدات الداخلية والخارجية، ومن ذلك ما أشار إليه قائد الحرس الثوري الإيراني عن وجود حوالي ٢٠٠ ألف مقاتل إيراني في خمس دول وهي «سوريا-اليمن-العراق-أفغانستان-باكستان»، فضلاً عما أشار إليه القائم بأعمال السفير اليمني لدى البحرين في صحيفة الأيام في ١٢ يناير٢٠١٦م، من أن «الفرقاطة البحرينية صبحا استطاعت إحباط ٢٨٠ عملية تهريب سلاح إيراني لليمن عبر باب المندب « وتكمن الخطورة في السياسات الإيرانية أنها لم تواجه باعتراض من جانب أمريكا سوى ما قاله وزير الخارجية جون كيري «الرئيس أوباما تعهد بالوقوف مع الحلفاء في الشرق الأوسط» دون تحديد واضح لماهية السياسات الأمريكية تجاه تنامي التغلغل الإيراني في الملفات الإقليمية

المحور الأول: التهديدات الإيرانية لأمن دول مجلس التعاون

١-التهديدات المباشرة:

تتعدد تلك التهديدات التي تتضمن تهديداً مباشراً لدول مجلس التعاون ومنها على سبيل المثال تصريح العميد مرتضى قربائي أحد المقربين من قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني بتهديد السعودية بقوله» إذا أصدر علي خامنئي الأوامر بضرب السعودية فلدينا ٢٠٠٠ صاروخ جاهزة لإطلاقها باتجاه السعودية من أصفهان»، فضلاً عن محاولة إيران التوظيف السياسي لحادثة التدافع خلال أداء موسم الحج بمنى حيث حملت إيران السلطات السعودية مسؤولية ذلك الحادث مما حدا بوزير الخارجية السعودي عادل الجبير لتحذير

إيـران بالقول «يفترض بالإيرانيين أن يكونوا أكثر تعقلاً من اللعب بإقحـام السياسة في حادثـة وقعت لأشخاص كانـوا يؤدون أقدس واجـب ديني خلال الحج» الإضافة إلى تأكيد السلطات الأمنية في السعوديـة تورط إيـران في العمليات الإرهابيـة بالقطيف، وصولاً إلى الاعتـداءات علـى السفـارة السعودية في طهـران والقنصلية في مشهـد في مطلـع يناير الماضـي، احتجاجاً على صـدور أحكام قضائية تقضي بإعدام ٤٧ متهماً في تهم ترتبط بالإرهاب وتهديد أمن المملكة من بينهم نمر النمر الأمر الذي حدا بالسعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع إيران.

-إعـلان وزارة الداخلية الكويتية في ١٣ أغسطس الماضي عن ضبط خلية إرهابية تابعة لحزب الله وإيران بحوزتها «١٩ طنا من الذخـيرة، و١٤٤ كلج من مـادة تي ان تي، وقذائف صاروخية وقنابل يدوية وصواعق وأسلحة».

كما أعلنـت الإمـارات في ٢٢ ديسمبر٢٠١٥م، عـن ضبط باخرة إيرانيـة محملة بكمية كبيرة من المـواد المخـدرة عبر ميـنـاء خالد البحـري بإمارة الشارقة.

٢-التهديدات غير المباشرة:

وتتمثل في زيادة وتـيرة التسلح التقليدي الذي أدى إلى تكريـس الخلـل في تـوازن القـوى وإبقـاء المنطقـة في حالـة توتر مزمن ومن ذلـك استمـرار تطوير أجيال جديدة مـن الصواريخ الباليستية الأمر الـذي يعد انتهاكاً للقرار الأممـي بهذا الشـأن حيث قامت إيران باختبـار صاروخ باليستي متوسط المدى في ١١ أكتوبر ٢٠١٥ م، لديه القدرة على حمل رؤوس نووية ويعد أول صاروخ إيراني موجه بدقة وبإمكانه تدمير أهداف علـى مـدى يتراوح مـا بـين ١٠٠٠ و٣٥٠٠٠ كم، وفي هـذا السياق قـال وزير الدفاع الإيراني حسن دهقـان «إن الصاروخ عماد قادر علـى ضـرب أهداف بدرجة عاليـة من الدقة وتدميرهـا بالكامل الأمـر الـذي سوف يزيد مـن قدرة إيـران على الـردع» والجدير بالذكر أن الرئيس الإيـراني حسن روحاني أكد في شهر أغسطس ٢٠١٥م، أن «إيران تتجـه نحو الاكتفاء الذاتي في مجال الصناعة الدفاعية خلال العام الأخير»، فضلاً عن إطلاق إيران خلال شهر ديسمـبر ٢٠١٥صواريخ بالقرب من حاملـة الطائرات الأمريكية« هـاري ترومان» عند عبورها مضيق هرمـز وعدم تحذيرها سوى قبـل الإطلاق بحوالي ٢٣ دقيقـة ، من ناحية أخـرى إيران تسعى لاستثمـار نتائج الاتفاق النـووي بتعزيز تحالفاتهـا الدولية ومنها العلاقـات مـع روسيـا، والتزود بمنظومـة صواريخ إس ٣٠٠ وفي بؤرتهـا الجوانـب العسكرية إذ تشير التقديـرات إلى أنه يتوقع أن تتراوح قيمة العقود العسكرية بينهما ما بين ١١ و١٣ مليار دولار.

التهديدات الإيرانية لمملكة البحرين:

وهنـا ينبغي التأكيـد على أن التهديد الإيـراني يعد بنداً ثابتاً على أجندة السياسات الإيرانية ومن ذلك ما يلي:

١-التصريحـات الإيرانيـة العدائيـة الرسميـة تجـاه مملكة البحريـن والتي بلغت خلال الفترة من عـام ٢٠١١م، وحتى نهاية عـام ٢٠١٥ حوالي ٦٣ تصريحاً عدائياً بما يعني تصريح كل ثلاثة أسابيـع وهي ليسـت تصريحات عشوائية وإنمـا مدروسة وتصدر على لسان مسؤولين بكافة مستوياتهم ومنها تصريح علي خامنئي في يوليو ٢٠١٥م، «إن طهران ستواصل نصرة الشعوب المظلومة في دول عـدة من بينها البحريـن»، فضلاً عن تصريح خامنئي خلال شهر نوفمبر٢٠١٥ م، والذي «انتقد تعامل السلطات البحرينية مع المقدسـات الشيعية خلال إحياء ذكـرى عاشوراء« ولاشـك أن تلك التصريحات تمثـل تهديداً مباشراً للنسيج المجتمعـي الواحد لمملكـة البحرين بالنظر إلى توقيتهـا ومضمونها، فضلاً عـن كونها صدرت مـن أعلـى سلطـة دينيـة في إيـران، وبتحليل هذه التصريحات يلاحظ أنها تتضمن ثلاثة معاني وهي التحريـض والتهديد والتدخـل في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين وجميعهـا سياسات تتنافى ومبادئ القانون الدولي والمواثيـق، من ناحية أخرى حاولت إيران إقحام البحرين ضمن مفاوضاتها النووية مع مجموعـة دول ال٥+١ في جولتي موسكـو وكازاخستان الأمر الذي لقي استنكاراً إقليمياً ودولياً.

٦٣ تصريحا عدائيا وتحريضيا صدرت من طهران ضد مملكة البحرين

٢-التفجـيرات التـي شهدتهـا منطقـة سـترة بالبحريـن في يوليو٢٠١٥ م، وراح ضحيتها ٢ من رجال الأمن وإصابة ٦ آخرين، فقد أفادت التحقيقات أن المتفجرات المستخدمة في ذلك التفجير هـي ذاتها من نـوع المتفجرات التي تم الكشـف عنها خلال عملية إحباط تهريب مواد متفجـرة وأسلحة عن طريق البحر من خلال جماعات ذات صلة بإيران.

٣-إعـلان وزارة الداخليـة البحرينيـة عـن اكتشـاف مخبأ للمتفجـرات تحـت الأرض في منطقـة النويـدرات في سبتمـبر ٢٠١٥م، به أكثر مـن ١،٥ طن من مواد شديدة الانفجار وأسلحة أوتوماتيكيـة ومسدسات وذخائر وقنابـل وورشة لتصنيع القنابل وسـط المناطـق السكنية، وقـد أفـادت التحقيقـات أن المقبوض عليهـم علـى ارتبـاط وثيـق بعناصـر إرهابية في كل مـن العراق وإيـران، وقال وزير الخارجيـة البحريني الشيـخ خالد بن أحمد آل خليفـة في حوار له مع صحيفـة الشرق الأوسط في ١٠ سبتمبر « المتفجـرات الإيرانية المضبوطـة في البحرين تكفي لإزالة مدينة المنامة من الوجود»

من جهتـه أعلن النائب العام البحرينـي أن تحقيقات النيابة

العامة أثبتت أن هناك ١٨ تنظيما إرهابيا تم ضبطها في البحرين، تلقوا دعما ماليا ولوجستيا من إيران والعراق وحزب الله وقد ضمت هذه القضايا ٤٢٢ متهما.

التغلغل الإيراني في دول الجوار

حرصت إيران على الاشتباك مع أربع ملفات أساسية وهي اليمن وسوريا والعراق ولبنان من خلال ما يسمى بالحروب غير النظامية وهي التي وصفها وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة بأنها «حرب رخيصة الثمن» وبوجه عام فإن إيران تقوم «بالحرب بالوكالة «في دول الجوار الخليجي من خلال أذرعها الإقليمية حيث تدرك إيران أن المواجهة المباشرة مع دول مجلس التعاون تعد أمراً مستبعداً، ومن ذلك الوجود الإيراني في اليمن وهو ما تؤكده شواهد عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر تأكيد نائب رئيس هيأة الأركان في القوات المسلحة اليمنية وجود خبراء إيرانيين مع الحوثيين على تجهيز صواريخ سكود، بالإضافة إلى تطوير صواريخ فولجا« أرض جو «التي كانت لدى وحدات الدفاع الجوي وتهيئتها لضرب أهداف جوية» ومن ثم لم يكن أمراً مستغرباً أن يقوم المبعوث الأممي لليمن إسماعيل ولد الشيخ بزيارة لإيران خلال شهر نوفمبر٢٠١٥م،لمناقشة الأزمة اليمنية مع المسؤولين الإيرانيين، من ناحية ثانية تجدر الإشارة إلى أن قيادة التحالف في اليمن أعلنت في سبتمبر ٢٠١٥ م، عن اعتراض سفينة صيد إيرانية في بحر العرب على بعد ١٥٠ ميلاً جنوب شرق مدينة صلالة العمانية وعلى متنها ١٤ إيرانياً وأكثر من ١٠٠ قطعة من القذائف والصواريخ المضادة للدبابات وأنظمة توجيه نيران ومنصات إطلاق مما يعد دليلاً جديداً على دعم إيران للحوثيين، بالإضافة إلى الوجود الإيراني في كل من سوريا والعراق، وهو ما أكده رئيس الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال جوزيف دنفور بقوله « أكثر من ٢٠٠٠ فرد إيراني يقاتلون في كل من سوريا والعراق».

وينبغي التأكيد على أن إيران تدعم الجماعات دون الدول بغض النظر عن الاتفاق المذهبي معها من عدمه ومن ذلك دعم كل من حزب الله وحركة حماس، بل أن إيران قد تسعى إلى إيجاد أذرع جديدة حال الضرورة حيث بدأت في إنشاء حركة لنشر التشيع في شمال غزة ويطلق عليها جماعة «الصابرين» ويبلغ عدد أعضائها حوالي ٤٠٠ شخص ويتلقون دعماً مالياً من إيران بشكل شهري.

وعلى الرغم من أن السياسات الإقليمية لإيران ليست بالأمر الجديد فإنها تمكنت من استغلال حالة التراخي الدولي تجاهها والتي تعكسها مؤشرات ثلاثة:

الأول: عدم تحديد واشنطن آليات واضحة لحماية دول مجلس التعاون من التهديدات الإيرانية سوى تصريح باراك أوباما «كنت واضحاً للغاية أن الولايات المتحدة سوف تقف إلى جوار شركائها في دول مجلس التعاون ضد الهجمات الخارجية».

والثاني: المقال الذي كتبه أشتون كارتر وزير الدفاع الأمريكي في مجلة أتلانتك ووجه فيه اللوم لدول مجلس التعاون لأنها لا تتصدى لإيران في ميادين المنطقة حيث قال «نحن نرى إيران في كل مكان ولانرى وجوداً خليجياً».

والثالث: على الرغم من أن إيران كانت موضوعاً رئيسياً في منتدى حوار المنامة الأمني الذي عقد في البحرين نهاية أكتوبر الماضي، واتفاق المشاركين من الدول الغربية على نحو خاص على المخاطر التي لاتزال تمثلها إيران على الأمن الإقليمي فإنه لم تكن هناك التزامات غربية محددة بشأن كيفية مواجهة تلك المخاطر سوى ما أشار إليه فيليب هاموند وزير الخارجية البريطاني بالقول« ستكون هناك إجراءات مستقلة للأمم المتحدة إذا ما استمرت إيران في دعمها للإرهاب»

وأدركت دول مجلس التعاون حتمية الاشتباك الإقليمي مع إيران المستوى الإقليمي ومن ذلك أمرين:

أولهما: إعلان السعودية عن استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بما يعني عودة الدور الخليجي لمناطق النفوذ الإيراني.

وثانيهما: إعلان السعودية عن تأسيس مجلس للتعاون الاستراتيجي مع تركيا كآلية دائمة يتم من خلالها التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وفي تصوري أنه يعد قراراً استراتيجياً حيث أنه حال تطور العلاقات السعودية-التركية على مستويات أكثر تقدماً لن يكون ذلك سوى خصماً من الرصيد الإقليمي لإيران.

ثالثاً: الآليات المطلوبة لمواجهة التهديدات الإيرانية:

- **على المستوى الخليجي:**

ظلت إيران بنداً ثابتاً على اللقاءات الخليجية على كافة مستوياتها، بالإضافة إلى مطالبة مجلس التعاون بشكل دائم

دول الخليج مطالبة بصياغة استراتيجية إدارة أزمة مع إيران للحد من خسائرها وتعظيم مكاسبها واستثمار التطور في الموقف

إيران ستظل تستهدف تهديد أمن دول مجلس التعاون ما دام مشروعها قائمًا لإعلاء الثورة على حساب الدولة

لإيـران بضرورة الاعـتراف بحقائـق الوضع الراهـن والتصرف بشكل مسؤول وهو ما أكد عليه كثيرا الدكتور عبد اللطيف الزياني الأمـين العام لمجلس التعاون ففي حـوار أوردتـه صحيفة الشرق القطريـة خلال شهر ديسمـبر ٢٠١٥م، حيث قـال « دول المجلس أكـدت دائماً رغبتهـا في إقامة علاقات تعاون بنـاءة مع جمهورية إيـران الإسلاميـة تستنـد علـى القانون الـدولي وميثاقـي الأمم المتحـدة ومنظمة التعـاون الإسلامي بحيث تلتـزم إيران باحترام حقـوق السيادة الوطنية وعدم التدخـل في الشؤون الداخلية لدول المجلـس ومقومات حسـن الجوار والإخـوة الإسلامية ونحن ندعو إيـران إلى إنهـاء احتـلال الجـزر الإماراتية ووقف كافـة أشكال التدخـلات في الشـؤون الداخليـة لـدول المجلـس. وأن أمـن دول المجلـس هو كل لا يتجزأ وكل ما يمـس أمن دولة عضو يهدد الأمن الجماعي لدول المجلس «.

ومـع أهمية هذا الموقف الخليجي الثابـت تجاه إيران فإن ثمة خطوات أخرى يمكن اقتراحها في هذا الشأن وهي:

١-هنـاك حاجـة لصياغة مفهـوم استراتيجي لـدول مجلس التعـاون ربمـا كل خمس سنوات يتكامل مع ميثـاق مجلس التعاون ولا يتعارض معـه ويتضمن إعادة تعريف المصالـح الاستراتيجية والمخاطـر الإقليمية الراهنـة بحيث تكون إطاراً عامـاً للسياسات الخليجية عموماً وتجاه إيران على نحو خاص.

٢-حتمية تحول دول مجلس التعاون نحو مفهوم القوة الموازنة انطلاقـاً من استمـرار الصراع بين إيران والـدول الغربية والذي سيكـون مـن الخطأ اختزالـه في البرامـج النوويـة الإيرانية ومن ثـم فـإن دول المجلس (القـوة الموازنـة) ستظل ترتبـط بعلاقات مع القـوى المناوئة (إيران) بحكم الجغرافيـا والوجود، وعلاقات استراتيجيـة مع القـوى التدخلية (القـوى الغربية) بحكم التاريخ وحجـم المصالح المشتركـة، وقد صاغ التفاعل بـين القوى الثلاث معادلـة الأمن الإقليمي الخليجي عبر عقود ممتدة، ولدول مجلس التعاون مقومات قوة نسبية في هذا الشأن على المستويين العسكري والاقتصادي.

٣- ضرورة إجهاض «المشروع الإقليمي لإيران «وهو ما بدأته السعوديـة بالفعـل من خلال قيـادة تحالف عربـي في ٢٦ مارس ٢٠١٥ م، لإعـادة الشرعيـة إلى اليمـن والحيلولـة دون اكتمـال القبضـة الإيرانيـة على منطقة الخليج من خـلال مضيق هرمز شمـالاً وبـاب المندب جنوبـاً، ذلك المضيق الـذي يشهد مرور ما يزيد عـن ٧٪ من إجمالي الملاحة العالمية بحوالي٢٦ ألف سفينة نقـل سنوياً، ومـا يقرب من٤ ملايـين برميل نفط يومياً، الأمر الـذي يفسر حرص إيران على دعـم الحوثيين في محاولة لتكرار «حـرب الناقلات« خـلال الحرب العراقيـة- الإيرانيـة، فضلاً عـن التحالف العسكري الإسلامي الـذي أعلنت عنه الرياض في منتصـف ديسمـبر الماضي، وبرأيـي أن هذا التحالـف يمثل رداً عملياً على التحالف الإقليمـي الذي تقوده إيـران سواء مع دول أو جماعـات مـا دون الدول ويستنـد على أسـس طائفية بدعوى مواجهـة الإرهـاب ولم يسفر عن نتائج ملموسـة بل كان سبباً في المزيد من التأجيج الطائفـي، وينبغي التأكيد على أن السياسات السعودية تجاه إيران قد أتت ثمارها ومن ذلك الضغوط الداخلية التـي تواجههـا الدبلوماسيـة الإيرانية من المسؤولـين الإيرانيين واتهامهـا بالعجـز عن إعـادة العلاقات مـع السعودية حيث ظن المسؤولـون الإيرانيون أن توقيع الاتفاق النـووي الإيراني سيكون إيذانـاً ببدء حقبة جديدة لإيران لجهـة تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون عموماً والمملكة العربية السعودية على نحو خاص بيد أنها اصطدمت بالرفض السعودي

•على مستوى مملكة البحرين:

يلاحـظ أن التهديدات الإيرانية لمملكة البحرين ليست عابرة ولكنهـا بشكل ممنهـج ومدروس بمـا يعني أن البحريـن لا تواجه مخاطـر دولة وإنما مخاطر مشروع إقليمي يستهدف الهيمنة مما يتطلب تضافر كافة الجهود لمواجهته وذلك على النحو التالي:

١-الجهـود الدبلوماسيـة: حققـت الدبلوماسيـة البحرينية نجاحاً كبيراً في التصدي للتدخلات الإيرانية في شؤون البحرين، فانطلاقـاً مـن التهديـدات الإيرانيـة المتكـررة أعلنـت وزارة الخارجيـة البحرينية أن القائم بالأعمـال الإيراني شخصاً غير مرغـوب فيه وطالبته بمغـادرة البلاد خـلال ٧٢ ساعة وغادرها في الرابـع مـن أكتوبر الماضـي، بالإضافـة إلى استدعـاء وزارة الخارجية البحرينية القائم بأعمال السفارة الإيرانية بالإنابة في نوفمبر ٢٠١٥م، وتسليمه مذكرة احتجاج على خلفية التصريحات الإيرانيـة الصـادرة عن المرشـد الأعلى للثـورة الإيرانيـة والتي أسـاء فيها للسعوديـة وشعبها، كما أعلنـت المنامة البحرين قطع علاقاتهـا الدبلوماسية وإيقاف خطوط الطـيران من وإلى إيران علـى خلفيـة الاعتـداءات الإيرانيـة علـى المقـرات الدبلوماسية

السعودية فضلاً عن الكلمة التي ألقاها الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الخارجية البحريني أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأوضح فيها بالأدلة والبراهين حقيقة التدخلات الإيرانية ومخاطرها، وفي حوار له مع صحيفة الشرق الأوسط في ١٦ أكتوبر ٢٠١٥م، قال « الحرب على المنطقة هي حرب رخيصة لا تكلف أموالاً، حرب عملاء وحرب ميلشيات، هؤلاء العملاء يفجرون ويقتلون» كما قدم الوزير شكوى رسمية للأمين العام للأمم المتحدة تضمنت الطلب بالتدخل لإيقاف إيران عن تلك الممارسات والعمل على بناء علاقة أفضل بين إيران والبحرين، فضلاً عن جهود الدبلوماسية البحرينية داخل أروقة جامعة الدول العربية فعلى هامش الاجتماع الوزاري العربي الذي عقد بالقاهرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥م، وفي معرض رده بشأن اقتراح للجامعة بعقد اجتماع وزاري عربي لبحث العلاقات العربية-الإيرانية والتدخلات الإيرانية قال وزير الخارجية البحريني إن الأنشطة الإيرانية في المنطقة متعددة منها زرع خلايا مسلحة وشبكات تجسس في الكويت كخلية العبدلي أو تورطها في تدريب وتمويل عناصر في البحرين لتنفيذ تفجيرات كتفجير سترة في مسعى لتأزيم الموقف على الساحة السياسية»، الجدير بالذكر أن دولة الإمارات طالبت في الاجتماع ذاته بإدراج بند جديد تحت ما يستجد من أعمال حول التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية خلال اجتماع طارئ على مستوى وزراء الخارجية لمجلس الجامعة، الأمر الذي يعكس وجود رغبة خليجية مشتركة بأن تكون السياسات الإيرانية ضمن بنود النقاش في المنظمات المعنية ومن ثم بلورة مواقف خليجية جماعية تجاهها.

٢-الجهود البرلمانية: تؤدي الدبلوماسية البرلمانية دوراً مهماً وفي هذا السياق بدأ مجلس النواب البحريني في مناقشة الداخل الإيراني وتناقضات، وتجدر الإشارة إلى الاقتراح الذي تقدم به خمسة من مجلس النواب البحريني إلى الحكومة مطالبين بالاعتراف بدولة الأحواز كدولة عربية، بدعوى أن احتلال إيران للأحواز أدى إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاث ومن ثم محاولة إيران العبث بأمن واستقرار البحرين وتكمن أهمية هذا الموقف النيابي في أمرين:

٣-الجهود الإعلامية: من الأهمية وجود استراتيجية إعلامية مدروسة لمواجهة التدخلات الإيرانية في شؤون مملكة البحرين ولا يكون تناول الشأن الإيراني بشكل موسمي أو مؤقت.

ومع التسليم بأهمية تلك الجهود على المستويين الخليجي والبحريني فإن أهم تحدياتها هو التباين في المواقف الخليجية تجاه إيران، حيث نجد أن العلاقات بين كل دولة خليجية على حدة وإيران لا تعكس الموقف الخليجي العام الذي لازال يرى إيران تحدياً يواجه أمن الخليج العربي، إذ تتفاوت العلاقات الثنائية بين إيران ودول مجلس التعاون وفقاً للمنطلقات والمصالح وهو ما عكسته مواقف دول مجلس التعاون المتباينة تجاه الاعتداءات الإيرانية على المقرات الدبلوماسية السعودية في إيران، وهو الأمر الذي يتيح لإيران هامشاً كبيراً من المناورة تستطيع من خلاله توظيف هذا التباين لتعزيز هيمنتها الإقليمية ،فعلى سبيل المثال تتباين السياسات الإيرانية تجاه كل من السعودية والبحرين والكويت والإمارات عن سياستها تجاه كل من قطر وعمان، إلا أنه في المجمل فإن إيران لا تكترث ولا تعترف بحقائق الواقع ومنها وجود منظمة إقليمية وهي مجلس التعاون الذي يضم دولاً تجمعها روابط عديدة .

إيران تدعم الجماعات دون الدول بغض النظر عن التوافق المذهب معها

ومجمل ما سبق أن السياسات الإيرانية التي تستهدف تهديد أمن دول مجلس التعاون ستظل قائمة ما دام المشروع الإيراني قائماً والذي يعلي من إيران الثورة على حساب إيران الدولة الأمر الذي يتطلب من دول المجلس صياغة استراتيجية لإدارة أزمتها مع إيران للحد من خسائرها وتعظيم مكاسبها ضمن التعامل مع السياسات الإيرانية التي سوف تستمر في الأمد القريب ويمكن في هذا الشأن استثمار التطور النوعي الذي شهده كل من الموقف الخليجي والموقف العربي تجاه إيران، فالبيان الوزاري الخليجي في الرياض الصادر في التاسع من يناير ٢٠١٦ تضمن« الاتفاق على وضع آلية فعالة لمواجهة التدخلات الإيرانية»، فضلاً عن اجتماع وزراء الخارجية العرب والذي أسفر عن تشكيل« لجنة رباعية مكونة من كل من السعودية ومصر والإمارات والكويت والبحرين «والأمين العام للجامعة العربية لمتابعة تطورات الأزمة وسبل التصدي لها ورفع نتائج ذلك إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته المقبلة ووضع مدى زمني لقياس مدى تغير السياسات الإيرانية وهي مدة شهرين وإلا ستكون هناك إجراءات إضافية، وهي مواقف جديدة يتعين البناء عليها وخاصة أن ثمة مسارات جديدة للصراع الإيراني ليس فقط مع دول مجلس التعاون وإنما مع كافة الدول العربية في أعقاب رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران مما يعني استمرار الصراع بين الجانبين بأشكال ومضامين جديدة.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

التجديد الديني.. منظور سياسي

رؤية لعلاقة جديدة مع الحياة والوطن والآخر والذات

الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني ليست جديدة، وهي لا تقتصر على الدين الإسلامي وحده، وإنما عملية مرت بها مختلف الأديان. فحينما تبدأ التطبيقات والممارسات الطقوسية للدين ومنتجاته تتعارض مع احتياجات الناس وتتوقف عن تقديم إجابات على الأسئلة الكبرى المطروحة في كل عصر، وحينما تأخذ النتائج في التعارض مع المقدمات والفرضيات، تبدأ هذه الأفكار تطرح، وعلى قدر اندماج الدين في شؤون حياة الناس اليومية وتسيسه يتجه التفكير في إصلاح وتجديد الخطاب الديني وتصويب الاتهام إليه على أنه السبب.

د. معتز سلامة *

تختلف أهداف الداعين لتجديد الخطاب الديني، وتختلف نواياهم، بين من يرغبون بالإبقاء على كل شيء كما هو دون تغيير، ولا يؤمنون بالتجديد أصلا، لكنهم مع ذلك مضطرون لتصدر مشهد التجديد ومسايرته مستبطنين نية وهدف الانحراف به عن مساره، والانتهاء به إلى نقطة البداية في اللحظة المناسبة. وبين من يرغبون بعملية تجديد شاملة بالدين وليس فقط بالخطاب الديني، كمرحلة أولى -يتصورونها- لإبعاد الدين عن شؤون الحياة والتأسيس للعلمانية، وهؤلاء يتحينون الفرصة منذ وقت طويل، وربما يعتقدون أنهم وجدوا فرصتهم في الانقلاب على كل مظهر ديني يستبطنون له العداء.

وبين هؤلاء وأولئك توجد الفئات الأكبر من الداعين إلى تجديد الخطاب الديني عن صدق واقتناع، وتدرك هذه الفئات خطورة الإبقاء على الأسواق والساحات و«المهرجانات الدينية» التي ظهرت في العقود الأخيرة وأنتجت ظواهر غريبة ومسوخا مشوهة لمعاني الدين الطاهر، وخطورة ذلك ليس فقط على المجتمع وإنما على الدين نفسه. فإذا كان هذا هو الحال الذي وصلنا إليه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فماذا سيكون حال الإسلام والمسلمين وحال ظاهرة التدين الإسلامي عموما في العقود المقبلة!! وتنبع الحاجة إلى التجديد الديني، من عدة ضرورات، طبعت الظاهرة الإسلامية في العصور الأخيرة، تتمثل أبرزها فيما يلي:

التصادم مع الحياة وغاية العمران: حيث أنتجت الحالة الإسلامية في العقود الأخيرة ظواهر لا تمت بصلة إلى الإسلام الحنيف، صحيح أن بعضها يجد جذوره في كتب الفقه والتراث المحسوبة على عصور الترف والازدهار أو عصور الانكسار والاضمحلال والاحتلال، لكنه لا يمكن التسليم بأنها لا تزال صالحة لتقديم خدمات في الواقع المعاصر. وعلى سبيل المثال فإن فقه الحروب وتقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب هي نظريات قديمة ازدهرت في ظروف معينة خاصة بالعالم الإسلامي، والآن اختلف سياقها الإسلامي والعالمي، مع ذلك فإنها لا تزال هي المتحكمة والشائعة في فكر الجماعات الدينية وهي الأساس لنظريات التكفير، على الرغم من أن العالم الراهن لم يعد كذلك على الإطلاق، ولا يشكل المسلمون على خريطة العالم الحالي سوى نسبة ضئيلة على الرغم من صراعاتهم

أنتجت الحالة الإسلامية مؤخراً ظواهر لا علاقة لها بالإسلام وجذورها في كتب عصور الازدهار أو الاضمحلال لكنها ليست صالحة

الداخليـة والبينية الكثيرة، حيـث يسود الاعتقاد بأن المسلمين هم مركـز الصراع الدولي، ومـن ثم عليهم أن يقاتلـوا عن عقيدتهم وعرضهـم، دون إدراك بأنه لو تعامل الآخرون -الأكثر تقدما وقوة منـا- (الأمريـكان والروس والصينيون) معنـا بنفس منطق هذه النظريـة (دار الحرب ودار الإسلام) سنكون نحن أول الضحايا. وهنـاك جماعـات وتنظيمات وفصائـل كثيرة بالعـالم الإسلامي تدعـو إلى الابتعاد عـن الحياة والانعزال عنهـا والهجرة من ديار الكفـر، أو الدخول في مواجهات مع الغـرب، وهناك نظرة عدائية شديـدة تورث في أذهـان التلاميـذ والطلاب في معاقـل ومعاهد ومدارس التعليـم الإسلاميـة أغلبهـا لا يحض علـى الاندفاع في طريق العلم وإنما يدفعهم إلى الانزواء الثقافي والاغتراب الفكري والحضـاري عن العالم، وعدم الانفتـاح على الآخر وتجنب ثقافته باعتبارها من المحرمات، ولقد شاعت هذه المدارس الفكرية خلال حقبة الخمسينيات والستينيات وأصبح مشايخها وأعلامها رموزا للصحـوة والتجديد، رغـم أن الرسول صلـى الله عليه وسلم دعا إلى طلب العلم في كل مكان يمكن أن تبلغه مدارك المسلم، حتى لو تطلـب السفر إلى الصين (أقصى مـا يصل إليه الخيال الجغرافي في تلك الآونة).

ولا يـزال العلـم الدينـي يكتسـب الأهميـة القصـوى وينظر إليـه في بـلاد المسلمين على أنه السبيـل إلى رضا الله وهذا شيء طبيعـي، لكن قد يحمل ذلك بين طياته إيحـاءات بتصنيف أدنى للعلـوم الطبيعيـة العصرية، التي قد تصـل بالإنسان إلى مراحل إيمانيـة أعلـى وأعظـم عنـد الله، وهـذا السياق الفكـري يجعل الداعيـة الديني في مقام القديسين التي تضفي عليه معاني بينما يظـل العلماء الذين يقدمون خدمات دنيوية في مقام متدني. وإذا أضفنـا إلى ذلك التأخر الحضـاري والسلوكي، وتكريس التعايش علـى هذه الحالـة الاتكاليـة، وعـدم الرغبـة في عمـارة الدنيا، واستعذاب حالـة البؤس والشقاء، بدعاوي الهجرة من مجتمعات الكفـر والجاهلية، وهي أفـكار قائمة ومستبطنـة في عقول وفكر شبـاب الجماعات الدينية وشيوخها، تصبـح هناك شبكة تراثية هدفها طمس العقل المسلم.

التصـادم مع الآخر: لا تزال النظرة المعادية للآخر باعتباره خصمـا أو عـدوا سياسيـا وعسكريـا ودينيـا تحكـم وجهة نظر الجماعـات الإسلاميـة خصوصـا المتشددة منهـا، فهناك حالة خصام وعـداء شديدة ضد الآخـر، وكان بالإمكان التعرف على أسبـاب هذه الحالة خلال مرحلة الاستعمـار بالعالم الإسلامي، لكن هـذه النظريـة لم تنتـه بـزوال الاستعمار. وهنـاك بالفعل مشـكلات هائلـة لا تزال قائمـة تتـدرج في سياق عـدم العدالة الدوليـة التـي يعاني منهـا المسلمون، وصحيـح أن هناك شواهد يمكـن الاستدلال بها علـى وجود مظالم خاصـة للمسلمين فقط لأنهـم يحملون هذه الصفة، ولكن التفكير في أحوال شعوب وأمم أخـرى أقل تطورا من العالم الإسلامي، يشير إلى أوضاع مماثلة مـن الظلم، مع ذلك فقد توافرت لنـا فرصا للتقدم والنهضة في سيـاق نظام عالمي مفتوح على الفرص أمام الجميع، ولو تصورنا أن الشعـوب الإسلامية هـي التي حققت هذه الطفـرات العلمية والتكنولوجيـة، وتم التعامـل بمنطـق الأنـا والآخر الـذي يحكم وجهـات نظر الجماعات الدينية، لكنا قد حرمنا شعوب المعمورة من كل تطور أو خير وصلنا إليه، لأننا نعتبرها عدوا منافسا.

إن الشكـوى مـن غيـاب العدالـة السياسيـة، أو العدالـة الاقتصاديـة الدولية، لا يعني انسداد الفرص. كما أن فرض حالة الدونيـة على الآخر ليست هي النظريـة المتحكمة في إدارة العالم، فليـس هناك قوى ظلامية من أمثال مـا صوره كتاب «بروتوكولات حكماء صهيـون» تدير العالم وتمنعه مـن أن ينظر برحمة وشفقة إلى العالم الإسلامي. ولو كان الأمر كذلك لكانت الصين أولى بأن تتوجه إليها سهـام التخريب والتدمير العالمـي باعتبارها منافسا شرسـا لقمة النظام الدولي. هذا لا يعني أنه لا توجد وجهات نظر معاديـة أحيانا لدى بعض المفكرين والساسـة الغربيين ومن هم في دوائـر الحكم، ولكن وجهات النظر هـذه لا يمكن أن تستمر أو تستقـر على الدوام لأنها تنافي طبائع الأشيـاء، وعلى سبيل المثال لم يتمكـن المحافظون الجـدد في الولايات المتحدة مـن الاستيلاء علـى الحكم سوى سنوات وجيزة خلال حكم الرئيس بوش الثاني، وسقطوا سقوطا مروعا.

التصـادم مـع الوطـن والنفـس: انتهـت ظاهـرة الصحـوة الإسلامية التـي برزت في الستينيـات والسبعينيات والثمانينيات إلى حالـة تصادمية ليس فقط مع الحياة والعـالم والآخر، وإنما تصادمـت مع الذات الوطنيـة وحاجة النفـس الإنسانية، وهو ما عـبر عن تناقض تـام مع كل مـيراث التراث الدينـي والشرعي، فجـرى إعلاء الحرب والجهـاد ضد «العدو القريـب» على العدو البعيـد، وصوبت الجماعـات الدينية جام غضبهـا وطلقاتها إلى جمهورهـا مـن المسلمين وإلى أنظمة حكمهـا، وإلى جيش بلادها

انتهت الصحوة الإسلامية إلى الحرب ضد «العدو القريب» وصوبت طلقاتها إلى المسلمين وحكوماتهم وجيوشها وشرطتها بدلا من البناء

انتزاع الفتاوى في غير موضعها وزمانها يخلق الكوارث ..
والتحيزات تنشئ الاضطراب في التعاطي مع الواقع وقرارات متصارعة

وشرطتها وأجهزتها ومؤسساتها، وبدلا من أن تكون أداة للبناء الداخلي، تحولت إلى معاول للهدم. وأصبحت الظاهرة الإسلامية الجهادية أقرب إلى ظاهرة تدميرية تخريبية أكثر مما هي ظاهرة إيجابية دافعة على العمل والتفاؤل بالحياة. وكان مثيرا للتساؤل حين وجهت هذه الجماعات سهامها وحرابها إلى بلدانها بينما ظل من يفترض بأن يكونوا أعداءها الحقيقيين في مأمن تام (إسرائيل)، ثم تندفع لتدمير أوطانها اعتقادا بأنه الطريق إلى القدس وإلى الإسلام الحقيقي. وفي سبيل ترضية غريزة الانتقام والثأر، اندفعت لارتكاب أبشع الجرائم وتناست كل الفضائل والقواعد والأصول، ضاعت عند هذه الجماعات المسافات الفاصلة والحدود بين القتل والشهادة، وتحولت دار الإسلام إلى دار حربها الأولى. وتحول الجهاد الذي ينطوي على تعاليم سامية في جهاد النفس وعمارة الكون ودفع الظالمين بقوى العدالة والبناء، إلى ظاهرة متطابقة تماما مع ظاهرة الإرهاب، والآن هناك تداخل في العقل والإدراك العالمي بين جماعات تعتبر نفسها دينية ولكنها تمارس الإرهاب بأبشع صوره. وفي بعض البلاد العربية والإسلامية لم تعد هذه الجماعات في مزاج تسامحي مطلقا، وغابت الفوارق بين عناصرها وبين المجرمين والقتلة، ولم تعد تركز على تحقيق الأهداف الخاصة بالذات، وإنما إفشال ما تعتقد أنه خصمها في الداخل، فتحولت إلى طاقة سلبية بكل المعايير، ولقد دفع كل ذلك بلدانا إسلامية كمصر والسعودية والإمارات إلى وضع العديد من تلك الجماعات ضمن قائمة الجماعات الإرهابية.

الاستدعاء المدمر للفقه والتراث: يحمل الفقه والتراث الإسلامي مفاتيح وأدوات لتعايش المسلمين مع مختلف الأحوال والأزمنة والظروف، واستجابات لواقع الحال في عصور مختلفة، ففي أوقات قوة الأمة نشأ تراث فقهي عكس حالة الانتصار وحيازة القوة وانتعش تراث فقهي يعكس حالة الترف والازدهار، وفي أوقات الضعف والاحتلال والتبعية انبعث تراث دعا إلى المقاومة واستنهاض الأمة ورفض الهوان والذل. وإذا كان هذا التراث والفقه وظف الأوجه المختلفة للمعاني والأصول في القرآن والسنة وفق حاجات كل عصر وضروراته، فإنه هو نفسه يصبح حاملا لقنابل مفخخة إذا لم يجر تطويره وضبط عملية تنزيله على الواقع، الأمر الذي يخلق فتاوى وأحكاما مشوهة تكون أقرب إلى الهزلية، منها إلى القراءة المتأنية والمنضبطة، فانتزاع واستحضار الفتاوى في غير موضعها وفي غير زمانها، يخلق كوارث سياسية للأمة الإسلامية تشوش على الناس ليس فقط أمور الدنيا وإنما شؤون الدين، وفي ظل اختلاف السلطان والمجتمعات والدول التي تزيد على الخمسين، وفي ظل تباين الحاجات والتحيزات السياسية لأنظمة الحكم، ينشأ الاضطراب الفقهي في التعاطي مع الواقع، ما ينعكس في صورة قراءات متصارعة ومتصادمة للمؤسسات الدينية في دول العالم الإسلامي، وذلك ما جعل كل الأنظمة السياسية من عراق صدام، إلى سوريا بشار، إلى يمن صالح، إلى ليبيا القذافي، يحصلون على فتاوى وأحكام متعارضة ومتباينة من المؤسسات الدينية، عكست اختلاف التعاطي مع الظاهرة الواحدة، والسبب الرئيسي هو اختلاف القراءات والمصالح المسكونة بها والمتوارية خلفها لأنظمة سياسية ورجال دين يختلفون في توجهاتهم وأهدافهم ومراميهم.

وهناك متغيران مهمان لا يعملان في مصلحة انضباط الفقه والفتوى:

المتغير الأول تراجع أهل الاختصاص؛ ففي العقود الأخيرة تسيّد غير المختصين من الدعاة الذين تمايزوا بفهم آليات جذب الجمهور ومناطق التأثير فيه، وأجادوا فن إتقان الخطاب الديني، وهؤلاء تواءموا مع مفاهيم البسطاء ولعبوا على حاجات الناس الاقتصادية والدينية والثقافية والمعيشية، ونقلوا الخطابة إلى واقع الحياة المعاش في معادلات ومعاني ونصوص مبسطة، بعدما حصرت الخطابة الدينية من قبل أهل الاختصاص في صناديق وقماقم مغلقة، وعلى الرغم من القدرات التأثيرية لغير المختصين إلا أنهم لا يستنبطون الأحكام وفقا لضوابط وأسس علم الشريعة وأصول الفقه، وإنما يتعاملون مع التراث والفقه بانتقائية مشوهة، بل أطاح بعضهم بكل مدارس وأصول علم الفقه جانبا مؤثرين الأخذ مباشرة عن الأصول (القرآن والسنة)، على نحو ما تتمثل في مختصرات التفسير والأحاديث في كتب «رياض الصالحين» وكتيبات «عذاب القبر ونعيمه»، وغيرهما.

أما المتغير الثاني فهو عدم الانتباه إلى تحولات العصر، والدورة الراهنة من التقدم البشري، فهذه الدورة الارتقائية والتطورية في حال البشر والعالم ليست كسابقاتها، وليست قابلة للتعامل معها من خلال استحضار التجارب والسياقات التاريخية المشابهة، فحجم الاندماج العالمي غير عادي، وطبيعة ونوعية ومستويات المنافسات بين الأمم مختلفة عن القرون الماضية، كما

أن مقدار التلاقي والتفاعل البشري اليومي شيء لا يتصوره عقل، وكم المخترعات العلمية والكشوف الجغرافية للفضاء الكوني مذهل ومهول، ولا يعني ذلك أن هذه الموجة من التطور تتطلب إزاحة التراث والقديم، وإنما على الأقل ضرورة تقديم اجتهادات جديدة ومختلفة نوعيا عن السابق، فأمام هذه الموجة من التقدم البشري لا يفيد كل ما سبق من تراث فقهي إلا كموجه ومرشد عام، وكمنهجية للاستنباط وتاريخ استرشادي للعلم، ولكن ضرورات العصر تتطلب اجتهادات وأدوات مختلفة لاستنباط الأحكام في علوم الدين.

تراجع قيم العمل والعلم: أخطر ما أصاب الأمة الإسلامية من أمراض ترتبط بقضية التجديد الديني، هو تراجع قيم العمل والعلم، التي تعني الخير والعطاء والنفع، لحساب الاتجاه إلى الإمساك بالآخر وحرمانه من ثمرات تقدمه وعمله واجتهاده، فعلى الرغم من آيات القرآن الكثيرة، التي تحض على العمل والعلم والتدبر في آيات الله وبلوغ منتهى العلم بها لاستجلاء قدرة الله في الكون ما ينتهي للوصول إلى أعلى مراتب الإيمان، هناك انصراف من شباب الجماعات الإسلامية عن هذه القيم، لمصلحة تفضيل القتال والجهاد. وفضلا عن أن ظاهرة الجهاديين عبر الحدود تتعارض تماما مع الدولة والوطن الحديث وتقضي عليهما، فإنها تحولت إلى ظاهرة معيبة وممسوخة، خصوصا مع اتجاه الجهاديين في جماعات داعش والنصرة إلى ممارسات نسبوها إلى الإسلام وطبقوها خطأ، ودون اعتبار للتطور والارتقاء الحضاري الإسلامي والعالمي. وعلى سبيل المثال، فإن تطبيق ممارسات الحدود الشرعية على نحو ما فعلت داعش، مع نفي دور المحاكم الحديثة، التي توفر ضمانات للتقاضي تؤدي إلى تطبيق الأحكام دون اعتبار لأي سياق، كما أن التعامل بمنطق السبي والغنائم على النساء الحرائر من الإيزيديات وغيرهن، هي ممارسات ربطت «الجهاديين» في العقل العالمي والبشري بالسفاحين والإرهابيين والقتلة. ويحار المرء: كيف استطاعت داعش تجنيد كل هؤلاء الشباب من خريجي الجامعات في مختلف التخصصات العلمية، ودفعهم إلى الإيمان بفكرة الخلافة العدمية، إرواء لعطش تعاليم بالية ورغبات وشهوات مكبوتة، وإعلاء لغريزة الانتقام من مجتمعات الحضارة ببناء مجتمعات وإمارات التخلف والارتداد والخلافة التخريبية للأوطان، تفضيلا لها على الدول الحديثة التي تسعى لضمان وظائف للشباب واحترام تخصصاتهم والارتقاء بأذواقهم، وتحقيق أمانيهم وطموحاتهم.

تراجع أهل الاختصاص وقيم العلم والعمل وتسيّد غير المتخصصين

الخلاصة:

في ضوء ما سبق، ينبغي أن يتجه التجديد الديني إلى مفهوم جديد لعلاقة المسلمين بالله، ومفهوم جديد لعلاقتنا بالذات، ومفهوم جديد لعلاقتنا بالآخر، ومفهوم جديد لعلاقتنا بالكون والحضارة، ومفاهيم لعلاقة جديدة بين الدين والحياة، أساسها السعادة وليس الشقاء والبؤس، وتكريس قيم التنوير والحضارة وليس الظلمة والتخلف. ولا يمكن عمل كل ذلك في خلال أشهر أو سنوات قليلة، ولكن لتكن البداية من الآن حتى نجني الثمرة ولو بعد ٥٠ عاما، ويتطلب ذلك خطة تستهدف أهدافا على المدى البعيد والمتوسط والقريب، وتتعاون فيها كل المؤسسات الدينية المستنيرة، وهي عملية سوف تستغرق وقتا، ولن تمر بسهولة؛ فكما لكل علم أصوله وفروعه، فإن لعلوم الدين أساسياتها المستقرة، وتغيير هذه الأساسيات هو أمر دونه عقبات وعراقيل وصراعات مصالح هائلة.

وفي النهاية، يحتاج التجديد الإسلامي ليس فقط إلى تجديد في الخطاب، وإنما في المنظومة كلها والخطاب جزء منها، وإذا كان بالإمكان تقديم تصور ما لتجديد الخطاب الديني، فمن المفترض أن يبدأ من الآتي:

فأولا: لا توجد ضوابط محددة لتعيين من يمثلون الخطاب الديني، ومن المفترض ضبط الخطاب ليس فقط عن طريق تحديد الخطبة من وزارات الأوقاف والشؤون الدينية بل عن طريق انتقاء المتفوقين والمجتهدين وتدريبهم على الوسطية الإسلامية.

ثانيا؛ يتجه التجديد بالأساس إلى المناهج التعليمية التي يدرسها طلاب العلوم الشرعية والدينية، الذين لا زالوا يدرسون في المرحلة الإعدادية والثانوية كتابات خُطت منذ أكثر من ألف عام، ولا يدرسون كتب المجددين، رغم أن مناهج التجديد والإصلاح موجودة، لكنها غير مفعّلة لأن المنوط بتفعيلها على خلاف مع أصحابها من المصلحين.

ثالثا؛ يكمن التجديد في تفعيل منظومة مقاصد الشريعة، التي هي علم ضابط لفهم النص وتوليد الفتوى والاتجاه نحو مأسستها وتكوين مجامع فقهية وفكرية مختصة بالفتوى ورصد حالتها وأبعادها وخلفياتها؛ وتساعد تلك المنظومة على مواءمة الشريعة للعصر عن طريق فهمها في إطار مقاصدها وروحها وفلسفتها، لا في إطار بيئات وسياقات السابقين. ●

* رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية بالأهرام

جماعات دينية تشارك في الصراع السوري

جذبت سوريا عدداً متزايداً من التنظيمات المتشددة والمتطرفة التي تقاتل إلى جانب طرفي النزاع

إلى جانب المعارضة

لواء الأمة

خليط من المقاتلين السوريين والأجانب تحت قيادة الجيش السوري الحر. يتخذ من معرة النعمان في محافظة إدلب مقراً له

جبهة النصرة

مجموعة سورية متفرعة من تنظيم القاعدة. وصفتها الولايات المتحدة بأنها "منظمة إرهابية". تنشط في أنحاء سوريا

دولة العراق الاسلامية

مجموعة مسلحة تزداد قوتها في الصحراء الغربية في العراق. تربطها علاقات وثيقة بجبهة النصرة

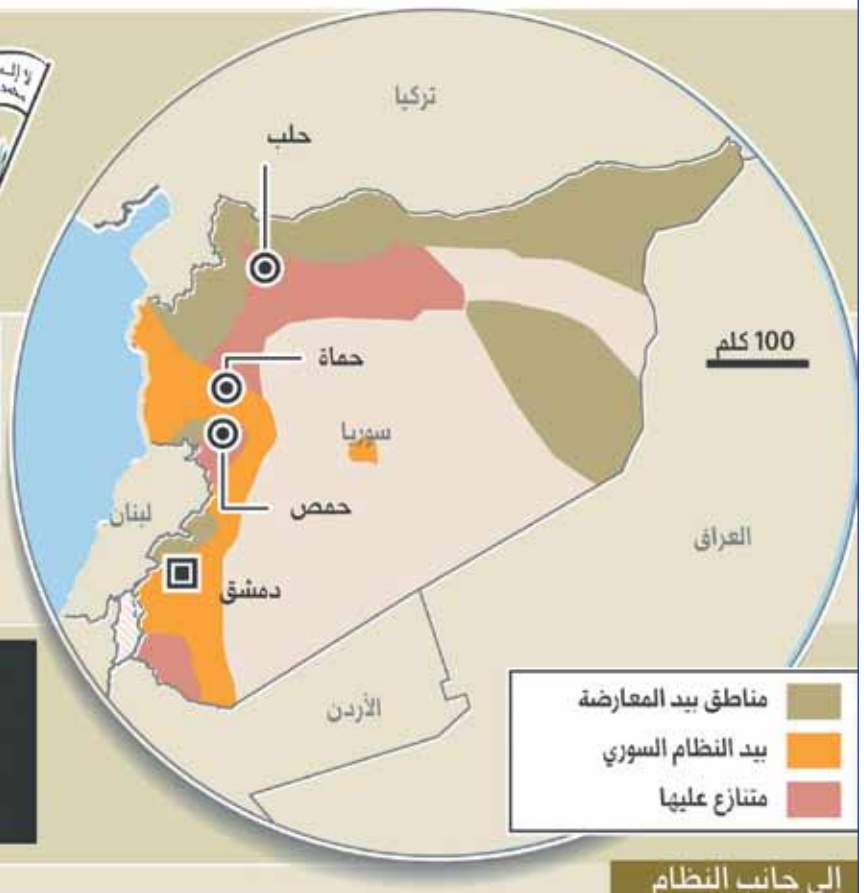

إلى جانب النظام

حزب الله

مجموعة شيعية مسلحة تشكلت العام 1982 في جنوب لبنان ومدعومة عسكرياً وممولة من إيران والنظام السوري. يقاتل أكثر من 300 مسلح منها في محافظة حمص ومناطق في دمشق وريفها.

لواء أبو الفضل العباس

مجموعة شيعية عراقية مسلحة مكونة من مئات المقاتلين تتمركز في دمشق وريفها وتقول إنها تدافع عن المقدسات الشيعية في سوريا.

الحرس الثوري الإيراني

أحد أركان القوة العسكرية في إيران ويشكل دولة داخل دولة ومكون من قوة عسكرية تضم عشرات الآلاف المسلحة بمعدات متطورة. يقاتل إلى جانب النظام السوري عسكرياً واستخباراتيا منذ بدء الثورة في مناطق مختلفة.

العلاقة بين الإرهاب والربيع العربي

فشل المراهنة على دمج جماعات الإسلام السياسي في الحكم

ساد تصور في الفترة التالية للثورات العربية، أن الحراك السياسي الذي أحدثته هذه الثورات منذ نهاية ٢٠١٠م، وما صاحبه من دمج قوى الإسلام السياسي في نظم الحكم الجديدة كما هو الحال في تونس ومصر، سيؤدي إلى تراجع موجة الإرهاب في المنطقة العربية، اتساقا مع تصورات سادت لفترة طويلة في العديد من الدوائر الأكاديمية والسياسية الغربية والعربية روجت لفكرة أن دمج قوى الإسلام السياسي في السلطة يجعل خطابها أكثر اعتدالا وأقل رغبة في اللجوء للعنف.

د. إيمان رجب *

ولكن هذه التصورات اصطدمت مع تعقد المراحل الانتقالية فى عدد من الدول التي شهدت تغييرا جراء هذه الثورات، فقد اتسع نطاق أعمال العنف فى الفترة التالية لاندلاع الثورة فى سوريا وتحولها الى صراع مسلح منذ مارس ٢٠١١م، وسقوط نظام القذافي في فبراير ٢٠١١م، ثم سقوط حكم الإخوان بمصر يوليو ٢٠١٣م، على نحو غير خريطة الإرهاب في المنطقة، وأصبحت المناطق التي عرفت تقليديا بأنها مستقرة تعاني من موجة جديدة من الإرهاب. فعلى سبيل المثال، شهدت تونس في ٢٦ يونيو ٢٠١٥م، مجزرة في شاطئ مدينة سوسة، أدت إلى مقتل ٣٩ سائحًا وإصابة ٤٠ آخرين، وفي نوفمبر ٢٠١٤ تم استهداف حسينية بالقرب من الإحساء بالسعودية حيث قتل خمسة أشخاص[1]، وفي مايو ٢٠١٥ م، تم استهداف مسجد الإمام علي في القديح بالقطيف، كما تم تفجير مسجد الإمام الصادق في الصوابر بالكويت في يونيو ٢٠١٥م[2]، كما انتشرت أعمال العنف والإرهاب في مصر في الفترة التالية على فض اعتصامي رابعة و النهضة في ١٤ أغسطس ٢٠١٣م، بحيث لم تعد تقتصر على سيناء وامتدت إلى محافظات أخرى مثل القاهرة والاسكندرية وغيرها، ووقع ضحية لهذه العمليات إلى جانب ضباط الجيش والشرطة، قيادات سياسية مثل النائب العام هشام بركات الذي اغتيل في ٢٩ يونيو ٢٠١٥م. ويحلل هذا المقال، أبعاد تعقد الإرهاب في الفترة التالية على الثورات العربية، وما تطرحه مواجهته من إشكاليات بالنسبة للدول العربية.

أولا: أبعاد تعقد قضية الإرهاب:

صاحب الثورات العربية، عدد من التحولات في الإرهاب كتهديد threat للأمن القومي للدول العربية، جعلت منه تهديدا معقدا complex، ويمكن تحديد هذه التحولات في أربعة أبعاد رئيسية. يتمثل البعد الأول في اتجاه العديد من الجماعات المحلية التي عرفت بولائها لتنظيم القاعدة أو ارتباطها بها تنظيميا للإعلان عن سيطرتها على مناطق معينة في إطار ما يعرف باسم الإمارات الإسلامية، على نحو أكسب هذه التنظيمات سمة جديدة لم تكن موجودة في الفترة التالية على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فعلى سبيل المثال أعلنت جماعة أنصار الشريعة في اليمن المعروفة بولائها لتنظيم القاعدة سيطرتها على شبوة في مارس٢٠١٢م، باعتبارها الولاية الإسلامية الثانية، وكانت قبل ذلك نجحت في السيطرة على زنجبار[3]، ويصاحب هذه السيطرة فرضها النظام

ثورات الربيع العربي أفرزت ظاهرة الولايات الإسلامية وتقديم الأولويات السياسية للجماعات المسلحة

والأمن وفق فهمها الخاص للشريعة الإسلامية. ولاتزال القاعدة في ظل الصراع الدائر بين قوات التحالف العربي والجماعة الحوثية، تحتل مناطق مهمة في جنوب اليمن.

وتأكد هذا التحول في أهداف الجماعات الإرهابية مع إعلان تنظيم داعش عن سيطرته على الموصل في العراق في ١٠ يونيو ٢٠١٤م، وإعلان قيام ما أسماه «الدولة الإسلامية»[٤]، وقبل ذلك سيطرته على الرقة في سوريا[٥]، والتي تعد العاصمة السورية لدولة التنظيم.

إلى جانب ذلك، حاولت أنصار بيت المقدس في سيناء بعد إعلانها مبايعتها لتنظيم داعش في نوفمبر ٢٠١٤ م، للسيطرة على مدينة الشيخ زويد، في محاولة منها لإنشاء ما روجت له من أنه «ولاية سيناء». وأهمية هذا البعد مرتبطة بتغيير أولويات هذه الجماعات، حيث أصبحت أولوياتها ليست مرتبطة بفكرة «جهاد» العدو القريب أو البعيد كما كان الوضع في عهد تنظيم القاعدة، وإنما أصبحت الأولوية ذات طبيعة سياسية خاصة بممارسة السلطة والنفوذ في الدولة التي تعمل فيها، ويتم استخدام الدين كغطاء لتبرير أعمالها الإرهابية ولاكتساب شرعية داخلية بين قواعدها، ويعد مسعى تنظم داعش لترسيخ «الدولة» التي أعلن عن قيامها على أجزاء من سوريا والعراق سيناريو أسوأ حالة بالنسبة للعديد من الدول العربية.

وينصرف البعد الثاني إلى أن الإرهاب لم يعد مرتبط بممارسة العنف في مواجهة المدنيين أو الدولة فقط، حيث أصبحت التنظيمات الإرهابية تحتفظ بشبكة علاقات مع عدد من منظمات الجريمة المنظمة النشطة في مناطق تواجدها، خاصة في حالة الجماعات التي تعمل في مناطق حدودية، حيث غدت طرف مهم في شبكة الدعم اللوجستي التي تعتمد عليها هذه التنظيمات سواء فيما يتعلق بالمال أو المجندين أو الأسلحة.

فعلى سبيل المثال، كانت منظمات تهريب الأسلحة في ليبيا بعد سقوط القذافي مصدرا مهما للأسلحة المتوسطة والثقيلة للجماعات الإرهابية في سيناء، وجزء منها كان يتم تهريبه الى قطاع غزة. وكان يسهل تهريب هذه الأسلحة بعض القبائل المقيمة في مناطق عبورها[٦]. وأصبح تعامل الدول مع هذه الشبكة الجديدة تتطلب سياسات معقدة، تهدف بداية الى تفكيكها وعزل جماعات المصالح الجديدة التي تتشكل حولها مثل القبائل التي تعيش في مناطق الحدود التي تتم فيها عمليات التهريب، وتوفير حوافز أخرى للتعامل مع الحكومات في مواجهة هذه التنظيمات.

كما نجح تنظيم داعش في تطوير شبكة من التمويل، تمكنه من الحصول على تدفقات مالية منتظمة سواء في شكل تبرعات من خارج العراق وسوريا، أو عوائد بيع النفط من المصافي والحقول التي سيطر عليها في العراق وسوريا والبالغ عددها ٤ حقول، وهذه التدفقات تمكن التنظيم من الحفاظ على وجود قوة بشرية يمكن أن تعتمد عليها في الحفاظ على أماكن سيطرته في العراق وسوريا، حيث يوفر مرتب شهري قيمته ٦٠٠ دولار للمقاتل العادي و١٢٠٠ دولار للقيادة العملياتية.

ويتعلـق البعـد الثالث بتجـدد ظاهرة المقاتلـين الأجانب التي عانت منها المنطقة العربيـة في الفترة التالية على احتلال العراق في ٢٠٠٣م، ولكن هذه المرة أصبحت مرتبطة باستمرار الصراع في الدول التي فشل فيها التغيير السياسي على ضوء الثورات العربية، وهي تحديدا سوريا وبدرجة أقل ليبيا. ولا توجد إحصاءات دقيقة حول عدد المقاتلين الأجانب الذين تركوا دولهم من أجل الانضمام للجماعـات المسلحة في سوريا والعـراق، ولكن يقدر المركز الدولي لدراسات التطرف والعنف السياسي ICSR عدد المقاتلين الأجانب الذيـن انتقلـوا إلى سوريـا والعـراق للانضمـام لداعش وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات المسلحة حتى ٢٦ يناير ٢٠١٥م، بحـوالي ٢٠٧٣٠ مقاتل، وتعد دول الشرق الأوسط مصدر لحوالي ١١ ألـف مقاتل منهـم، ودول الاتحـاد السوفيتـي السابق مصدر لحوالي ٣٠٠٠ مقاتل منهم، والباقي من الدول الأوروبية.

ويرتبـط التحدي الذي يطرحه هذا البعد بالنسبة للعديد من الدول العربية التـي أصبحت مصدر للمقاتلين الأجانب، باحتمال عودتهـم إلى أوطانهـم بكل مـا يحملونه من خـبرة قتالية ورغبة في ممارسـة الإرهـاب في مواجهة نظم الحكـم بدولهم. وبحسب تقديـرات المركز الـدولي لدراسات التطرف، فـإن ما يتراوح بين ٥-١٠٪ مـن المقاتلـين الأجانب قتلـوا في الاشتبـاكات المسلحة في سوريا والعـراق، وما يتراوح بين ١٠-٣٠٪ غادروا مناطق الصراع عائدين إلى دولهم أو قرروا البقاء في دول أخرى.

وينصـرف البعـد الرابع إلى انتشار نمـط الإرهاب بلا قيادة leaderless terrorism، حيـث يلاحظ أن هـذا النوع من الإرهاب هو الأكـثر انتشارا في الدول العربيـة التي لا تشهد صراعات مسلحة. وهو قد يأخذ أحـد ثلاثة أشكال رئيسية، الشكل الأول هو الخلايا الصغـيرة، والتي تتألف من عدد محدود مـن الأشخاص تربطهم علاقات ثقة، فعلى سبيل المثال، رصدت الأجهزة الأمنية في مصر خلال الفترة التالية على ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، تشكيل العديد من هذه الخلايا، كما أن العديد من الدول العربية رصدت تشكيل هذه الخلايا تحت اسم الدواعش المحلية[٧].

وينصرف الشكل الثاني إلى الإرهابي الملهم أو الذئب المنفرد، والمتعلـق بأن يعتمد الفـرد في اكتساب المعرفة الخاصة بالتخطيط لعملية إرهابية ما من خلال مواقع إليكترونية على شبكة الإنترنت، دون أن ينتمي تنظيمياً لجماعة أو تنظيم محدد، وعادة يكون منفذ هـذا النوع من الإرهاب من المواطنـين ويستلهم التكتيك الإرهابي من تنظيم مـا دون أن يرتبط به بأي علاقات تنظيمية، ومن ذلك اعتقـال القـوات السعودية في ١١ أبريـل ٢٠١٥ م، لمواطن سعودي بتهمـة التدرب على تكتيكات داعش، وتخطيطه لاستهداف قوات الأمن ، والعمل من خلال ستة حسابات على تويتر لتجنيد الشباب السعـودي، وكذلك قيام شاب سعـودي في ١٦ يوليو ٢٠١٥م، بقتل خاله الذي كان يقوم بعمله في أحد الكمائن الأمنية في الرياض.

ويتمثـل الشـكل الثالـث، فيما يعـرف باسم الأرملـة السوداء black widow، حيـث تقوم فتاة ترتدي ملابس سوداء بتنفيذ عملية إرهابيـة بصورة منفـردة، دون أن تنتمـي إلى تنظيم محدد، وهو نمـط شهدتـه روسيـا، كما شهـدت الإمـارات واقعـة في ديسمبر ٢٠١٤م، تحاكي هذا النمط وعرفت إعلامياً باسم «شبح الريم»[٨]، حيـث سعت فتـاة إماراتيـة لاغتيـال أجانب يعملـون في الإمارات بقنابـل يدوية، وقد تحولـت شبح الريم إلى «إرهابيـة إليكترونية» كمـا كشفـت التحقيقـات من خـلال نشاطهـا على موقـع يسمى «المنـبر الإعلامي» فقد كانت تروج لاستهداف مؤسسات الدولة في الإمارات، وتنشر مقاطع فيديو خاصة بكيفية صناعة القنابل.

ثانيا: إشكاليات المكافحة:

أصبحت مكافحـة الإرهاب خلال المرحلـة الحالية بالاعتماد على المواجهة الأمنية أو العسكرية، تعني التعامل مع البعد الظاهر لهـذا التهديـد physical aspect ، وتظـل المشكلة أكـبر ومتجذرة في المجتمع، ولها علاقة بالأفكار المتداولة بين فئات الشباب المختلفة، باعتبارها الفئات الأكثر قابلية للتعبئة من قبل الجماعات الإرهابية والأكـثر قابليـة لممارسة الفعـل الإرهابـي مقارنة بفئـات عمرية أخـرى. ورغم ذلك، فإنه يلاحـظ أن تعامل دوائر صنع القرار في عـدد من الدول العربية مع قضية التطرف خاصة التطرف بمعنى radicalization باعتبارهـا الديناموـ المحـرك للإرهـاب، هو تعامل «لحظي» وأحيانا «انتقائي». كما أن الاهتمام بقضية التطرف من قبـل دوائر صنـع القرار عادة ما يرتبط بمكافحـة الإرهاب، رغم اختلاف التطرف عن الإرهاب[٩].

المواجهة الأمنية أم الفكرية؟

وبالتـالي تواجـه الـدول العربيـة، خاصـة في الـدول التـي مـرت بتحـولات على ضـوء الثورات العربيـة، إشكاليـة رئيسية خاصـة بمنهج المكافحة، هـل يتم «أمننة» التعامـل مع الإرهاب

الربيع العربي أوجد الإرهاب العابر للحدود

وانضمام الأجانب للقتال ضد الدولة في العالم العربي

أم تبني استراتيجيات تضمن القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب من خلال التصدي للأفكار المتطرفة. ويلاحظ في هذا الصدد أنه في الممارسة السياسية، فإن الدول التي تعاني من حالة «انعدام أمن» تعتمد في المدى القصير على الإستراتيجيات الأمنية في مكافحة الإرهاب، ويكون الهدف هو خفض عدد الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها أو إحباطها قبل خروجها للنور. وفي هذه الحالات يأتي تبني إستراتيجيات تتعامل مع الأسباب الفكرية والاجتماعية للإرهاب في مرحلة لاحقة.

وهذا الوضع يستدعي المناقشات والجدل بين مؤيدي أمننة التعامل مع الإرهاب ومؤيدي المواجهة الفكرية والاجتماعية لهم، وهو جدل منتشر في العديد من الدول العربية خلال المرحلة الحالية. ويمكن رصد ملاحظتين حوله.

تنصرف الملاحظة الأولى إلى أنه في الدول التي تعاني من مستوى ما من مستويات انعدام الأمن نتيجة تزايد نشاط الجماعات الإرهابية، تزداد شعبية المؤسسات العسكرية، وعادة لا يتم الاهتمام بالإجراءات غير الأمنية في مكافحة الإرهاب في المدى القصير. ومثال على ذلك مصر وليبيا. ففي حالة مصر، منذ سبتمبر ٢٠١١ م، تنفذ القوات المسلحة عمليات عسكرية واسعة النطاق على الجماعات الإرهابية في سيناء، وحصل الرئيس عبد الفتاح السيسي حين كان وزيرًا للدفاع على تفويض في يوليو ٢٠١٣ م، من أجل مكافحة الإرهاب، وفي مدن الدلتا، تنفذ وزارة الداخلية سياسات أمنية تتضمن اعتقال القيادات المسؤولة عن التخطيط لعمليات إرهابية، وتتتبع تمويل الجماعات الإرهابية، ورفع الوعي الأمني بين المواطنين العاديين من خلال الحملات الإعلامية، وتوفير خط ساخن خاص بوزارة الداخلية وآخر خاص بالقوات المسلحة للمواطنين من أجل الإبلاغ عن أي أوضاع مشتبه فيها. كما تعمل الحكومة المصرية على تضييق الإجراءات الأمنية على كل الموانئ والمداخل البرية لمنع تسلل الإرهابيين وزيادة الاعتماد على وجود قوات الأمن في الشوارع.

وفي ليبيا نجح اللواء خليفة حفتر في تجميع قوات شبه عسكرية لاستعادة النظام، حيث أصبح الجيش بديلًا لمواجهة نفوذ هذه الجماعات، ومن أجل الحفاظ على ما تبقى من مؤسسات الدولة.

وتنصرف الملاحظة الثانية، إلى أنه في حالة الدول التي لا توجد بها تنظيمات إرهابية نشطة، وهي غالبا الدول التي لم تمسها موجة الثورات العربية، فإنها أكثر اهتماما بالعمل على المواجهة الفكرية والاجتماعية للإرهاب، وتعد كل من الإمارات والسعودية نماذج مهمة في هذا السياق. حيث تهتم السعودية بصورة رئيسية ببرامج المراجعة الفكرية مع الإرهابيين من خلال برنامج المناصحة، وذلك إلى جانب القوانين المتعلقة بمعاقبة السعوديين الراغبين في السفر للخارج من أجل الانضمام لأي من الجماعات الإرهابية بالسجن مدة تتراوح بين ٣-٢٥ سنة. وقد تلي صدور هذه القوانين فتوى من مفتي السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ تحظر الجهاد في سوريا.

إلى جانب ذلك، اتجهت السعودية منذ يوليو ٢٠١٥ م، إلى إطلاق برنامج «فطن» من أجل تحصين الشباب والنشء وتوعيتهم بالأفكار المتطرفة والإرهابية، في محاولة للحيلولة دون انجذابهم للتنظيمات الإرهابية، وقد أطلقت وزارة التعليم السعودية هذا

البرنامـج بالتعاون مـع وزارات الداخلية ،والشـؤون الاجتماعية، والأوقاف، والصحة، والرئاسة العامة لشؤون الشباب، والجامعات ، بمشاركة عدد من النشطين على اليوتيوب، ويستهدف البرنامج المجتمعـات التعليميـة على تنوعهـا، من أجل وقايتهـا من الأفكار المتطرفة، سواء الطلاب أو الهيأة التعليمية أو الأسرة.

وفي حالـة الإمـارات، فإنهـا تبـذل جهـودًا علـى مستويـين، يتمثـل المستوى الأول في بنـاء قدرات الفاعلـين المعنيين بمكافحة التطـرف والإرهـاب في الخليـج والمنطقـة العربيـة، مـن خـلال ورشـ العمـل التدريبية التـي ينفذها مركز هدايـة في أبوظبي في إطـار مقاربة شاملـة تقوم علـى الشراكة بين المؤسسـات الأمنية والمجتمـع، ويتمثل المستـوى الثاني في العمل علـى دحض المقولات التـي تـروج لهـا الجماعـات الإرهابيـة والمتطرفـة علـى وسائل التواصـل الاجتماعي مـن أجل تجنيد الشبـاب، وذلك من خلال «مركـز صواب» الـذي أنشأتـه بالتعاون مع الولايـات المتحدة من أجـل مواجهـة وتفنيد الادعـاءات الكاذبـة والتفسـيرات الدينية الخاطئـة التـي ينشرهـا أفراد تنظيـم داعش. كما تبنـت الدولة في ٢٠ يوليـو ٢٠١٥م، قانـون خاص بمكافحـة التمييز والكراهية، والـذي يعـد أحـد أشـكال التطـرف السياسـي والاجتماعي[١٠].

-المواجهة أم الدمج السياسي؟

إلى جانب ذلك، تثور إشكالية أخرى خاصة بالدمج السياسي للجماعـات الإرهابيـة، خاصـة في حالـة الـدول التـي تعاني من صراعات مسلحة كما هـو الوضع في ليبيا وسوريا والعراق، بحيث يتـم مقايضـة أن تترك هذه الجماعات السـلاح مقابل الاعتراف بشرعية نظم الحكم القائمة والمشاركة في الحياة السياسية.

وهـذه الإشكالية تستند إلى اتجـاه ساد في الغرب منذ عقود، ويفترض إمكانيـة تحقـق نـوع مـن الاعتـدال في سلـوك وأفكار جماعات الإسلام السياسي بصفة عامة في حال دمجها في الحياة السياسيـة في دولها، ولكن تكشف الخـبرة العملية أن تحقق ذلك عـادة يكون مشروطًا بوجـود دولة قوية قادرة علـى فرض أسقف معينة للدمج السياسي لهذه الجماعات.

وتشـير في هذا السياق دراسـة مؤسسة راند الخاصة بمصير الجماعات الإرهابية في العالم طوال الفترة ١٩٦٨-٢٠٠٦ م، والتي شملـت عـدد ٦٤٨ جماعة إرهابيـة، إلى أن ٤٣٪ مـن الجماعات انتهى وجودها من خلال اندماجها في الحياة السياسية، ومعظمها كان لديـه أهداف سياسية محـدودة، و٤٠٪ من الجماعات انتهى وجودهـا نتيجـة فعالية عمليـات قتل واعتقـال الإرهابيـين، التي نفذتها الشرطـة المحلية، ٧٪ من الجماعات انتهى وجودها بسبب سياسـات المكافحـة الفعالة التـي نفذتها القـوات المسلحة، و١٠٪ مـن الجماعـات انتهى وجودهـا بعد نجاحها في تحقيـق أهدافها السياسية.

رغم قدم الإرهـاب كقضية أمنية عانت منها عدة دول عربية في الفـترة السابقة على الثـورات العربية، إلا أن ما صاحب اندلاع هـذه الثـورات مـن تعقيـدات سياسية أفـرز أبعادًا جديـدة لهذه القضيـة علـى نحو جعـل هنـاك ربيـع للإرهابيين أطلقـه الربيع العربي إن جـاز التعبير، وهذا يثير العديد مـن الإشكاليات سواء في دول الربيـع العربـي أو غيرهـا من الدول العربيـة، حول كيفية مواجهـة هذا التهديد، وتظل المناقشات الخاصة بهذه الإشكاليات بالغـة الأهميـة من حيث توفيرهـا بدائل للتعامل معهـا، على نحو يضمن نوعًا من الشراكة البناءة في مكافحة الإرهاب الذي أصبح تهديـدًا معقدًا ومتحولا في طبيعته، وتستعصي مواجهته بالاعتماد على المؤسسات الأمنية فقط. ●

* خبير في الأمن الإقليمي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الهوامش

١- « عشرون قتيلا بتفجير مسجد للشيعة بالقطيف في السعودية»، الجزيرة نت،

٢- «٢٨ قتيلا بانفجار مسجد شيعي في #الكويت وداعش يتبنى»، العربية نت،

٣- الراي الكويتية، ٨ مارس ٢٠١٢

٤- الشرق الأوسط، ١ يوليو ٢٠١٤.

٥- الحياة، ٢٠ مارس ٢٠١٤.

٦- تتضمن هذه الأسلحة أسلحة مضادة للصواريخ، آر بي جي،وقذائف الهاون، وصواريخ سام -٢٤ . لمزيد من التفاصيل انظر: جريدة الأهرام، ٢٣ يونيو ٢٠١٢؛ «خريطة الأسلحة والجماعات المسلحة في سيناء»، موقع العربية نت.

٧- انظـر مثـلا: «المتحدث الأمني: الأجهـزة الأمنية تتابع مجموعات مشبوهة فرقها الانتمـاء الفكري ووحدها الإرهاب»، وزارة الداخليـة السعودية، ٨ ديسمبر ٢٠١٤؛ الإطاحة بتنظيم مكون من خلايا عنقودية مرتبط بتنظيم داعش الإرهابي، وزارة الداخلية السعودية، ١٨ يوليو ٢٠١٥.

٨- «اعترافات شبح الريم بالصوت والصورة»، جريدة الاتحاد الإماراتية، ١٥ أبريل ٢٠١٥.

٩- يوسف ورداني، «Youth Extremism: مداخل مكافحة التطرف بين الشباب في مصر»، بدائل، عدد ١٠، يناير ٢٠١٥.

١٠- البيان، ٢٠ يوليو ٢٠١٥.

المساهمة اليابانية في مكافحة الإرهاب:

التوجهات الجديدة.. والفرص السانحة لدول الخليج

تعتبر العلاقات الخليجية - اليابانية واحدة من أقدم الروابط الخليجية مع دول القارة الآسيوية، فعلاقة اليابان ببعض دول الخليج تعود لستة عقود كما في حالة العلاقات اليابانية مع المملكة العربية السعودية، ثم جاءت دول الخليج الأخرى لاحقا مدشنة علاقات قوية مع الشريك الياباني. واستمدت قوة ومتانة العلاقات بين الطرفين لأهمية الخليج بالنسبة لليابان كسوق ممتدة للمعدات والآلات اليابانية وكمصدر أساسي للنفط، وهي عوامل جعلت اليابان حريصة دائما على صيانة تلك العلاقات وكذلك الحال بالنسبة للجانب الخليجي، وربما يوضح ذلك مؤشر الزيارات المتبادلة، على سبيل المثال، حيث شهد عاما ٢٠١٣ و٢٠١٤م، زيارة رئيس الوزراء الياباني لجميع دول مجلس التعاون الخليجي، كما استقبل هو زيارات مماثلة ببلاده من السعودية والكويت خلال الفترة ذاتها.

د. نيللي كمال الأمير *

تمتلك دول الخليج ميزة نسبية في علاقاتها مع القطب الآسيوي وهي تحقيق فائض دائم في التجارة المتبادلة مع اليابان. فالصادرات اليابانية للخليج لا تتعدى ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤، في حين أن وارداتها من دول الإقليم وصلت إلى ١٤٠ مليار دولار في العام ذاته. وبذلك ظلت الطاقة محورا للتعاون ليس فقط في إمداد دول الخليج للنفط وإنما يستحوذ هذا القطاع أيضا على اهتمام المستثمر الخليجي العامل باليابان. وتكفي الإشارة إلى أن نسبة موارد الطاقة من حجم الواردات زادت عن ٩٨٪، وفقا لبيانات عام ٢٠١٤م، فيما تستحوذ السعودية على نسبة ٤٠٪ من الاستثمارات اليابانية في المنطقة العربية كافة وبحجم تجارة متبادلة وصل إلى ٥٦ مليار دولار بين البلدين في العام ذاته.

للطرفين علاقات تاريخية ذات اعتماد متبادل، لكنها، على الرغم من ذلك، تفتقد بعض التطوير الذي يعكس حجم التحديات التي يواجهها الطرفان ويواجهها المجتمع الدولي ككل، ويأتي الإرهاب على رأس تلك التحديات. فقضية الإرهاب لا تزال غائبة عن أجندة التعاون الياباني الخليجي. ورغم أن اليابان تساهم دوليا –كما سنتناول لاحقا- بإجراءات وتحركات يمكن وصفها بالجادة لمكافحة الإرهاب يظل السؤال: لماذا لم تدخل قضية الإرهاب -على أهميتها- ضمن محاور التعاون الخليجي الياباني؟

هنا، يمكننا تفسير الموقف الياباني والخليجي أيضا من خلال عدة زوايا. أهمها أن مساعدات التنمية الرسمية لا تزال هي الأداة الأساسية التي تتحرك من خلالها اليابان في رسم ملامح علاقاتها الخارجية باعتبارها من أكبر الدول المانحة، بينما لا تدخل دول الخليج ضمن الدول المستفيدة في هذا الإطار. أيضا، ربما يفسر هذا الموقف أن العلاقات مع دول الخليج يحكمها -في الغالب- كيانات كبرى من شركات القطاع الخاص لدى الطرفين، فدور مجالس رجال الأعمال تركز دائما على التعاون في مجالات اقتصادية منها: تحلية المياه، والأدوية، وإنتاج الطاقة من خلال إنشاء محطات للتوليد. ولا تدخل تلك الكيانات، بطبيعة الحال، في دعم المجالات السياسية والأمنية. علاوة على ذلك، تعتمد اليابان على منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها كآلية تضخ اليابان من خلالها مساعداتها وجهودها الرامية لدعم السلم الدولي أكثر من اعتمادها على القنوات الثنائية أو حتى الإقليمية. نضيف إلى ذلك أيضا أن الطرفين الياباني والخليجي يعتمدا فيما يخص العلاقات الإستراتيجية خاصة أمنيا وعسكريا على الشريك

الأمريكي، حيث يمثل التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وسيلة أساسية للحماية الأمنية في الخليج.

هنا، وعلى الرغم من الحقائق سالفة الذكر، فلا ينبغي أن تظل فرص التقارب الخليجي الياباني محصورة في إمدادات النفط، وإنما لابد أن تتطور بما يعكس التحديات المشتركة وعلى رأسها الإرهاب. ويدعم ذلك-وبشدة-الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدول الخليج الذي يمثل بالفعل مجالا حيويا لصيانة واستمرار تلك الإمدادات. ولنا أن نذكر أن ٧, ٩٩٪ من حجم التجارة اليابانية يمر عبر الممرات الملاحية، وهنا تكمن أهمية سلامة إقليم الخليج العربي بالنسبة لليابان. وبالتالي يصبح من الصعب قصر العلاقات المشتركة بين الطرفين على بيع حصص النفط سواء بترول أو غاز مسال فقط.

لا يعد استغلال الموقع الاستراتيجي لدول الخليج الفرصة الوحيدة لتطوير العلاقات وإنما هناك أيضا التغيرات التي تشهدها السياسة اليابانية الحالية دوليا للقيام بدور أكبر في المساهمة في إرساء السلم والأمن الدوليين والمواجهة الجادة لتحدياته وعلى رأسها الإرهاب. وقد ظهر هذا التغير من خلال تحركات الحكومة اليابانية قبل بضع سنوات. بدأت تحديدا حينما أصدرت اليابان "قانون مكافحة القرصنة" وكان ذلك في عام ٢٠٠٩م، وهو القانون الذي يمكن لأول مرة قوات الدفاع الذاتي اليابانية (وهو الاسم الذي يطلق على قوات الجيش الياباني) من حراسة السفن وحمايتها من خطر القرصنة، وبغض النظر عن العلم الذي ترفعه تلك السفن. ثم وجدنا عام ٢٠١٣ م، يشهد قرارا يابانيا جديدا بتحريك مدمرتين للتمركز والتجول في خليج عدن لحماية ومراقبة سفنها المارة بالممر الملاحي. كما تم الدفع بعناصر جوية لحماية السفن المتمركزة، وكان ذلك في عام ٢٠١٤م، علاوة على ذلك، دعمت اليابان المدمرتين بقيادات من قوات الدفاع الذاتي اليابانية إضافية. ووصلت عدد السفن المحمية من اليابان إلى ٣٥٠٠ سفينة مع نهاية ٢٠١٤م. ونتيجة لذلك، فقد تم تسجيل ١١ عملية قرصنة بحرية فقط في الصومال عام ٢٠١٤م، بعد أن كان عدد العمليات قد وصل إلى ٢٣٧ في ٢٠١١م. وربما ساعد على تحقيق هذا الإنجاز إصدار الحكومة اليابانية في عام ٢٠١٣ م، لقانون "ضمان سرية المعلومات، وهو قانون شُرع لرفع كفاءة عمل جهاز المخابرات الياباني وزيادة قنوات التنسيق مع أجهزة المخابرات الأخرى وعلى رأسها المخابرات الأمريكية والمخابرات الإنجليزية.

لم تتوقف التحركات اليابانية لتعزيز تواجدها الأمني على الساحة الدولية عند هذا الحد، فقد مثل عام ٢٠١٥م، نقطة نوعية مع قرار تطوير مهام قوات الدفاع الذاتي اليابانية المشاركة في عمليات خارجية، والتي أصبح متاحا لها استخدام القوة بعد أن كانت مهامها تنحصر في المشاركات المدنية فقط في مناطق النزاع.

يرتبط ذلك أيضا بقيام اليابان بعقد ترتيبات واتفاقيات تعاون أمني واقتصادي مع أربع دول وهي: الهند، وجيبوتي، والصومال، وسيشل لإحكام وتأمين تحركاتها نحو تأمين تجارتها وحماية الممرات الملاحية بخليج عدن من خطر الإرهاب والقرصنة، فيما كان على دول مجلس التعاون الخليجي ومصر (لتأمين تجارة النفط والملاحة بقناة السويس على الترتيب) التواجد، والمشاركة في تلك الترتيبات أو توقيع ترتيبات مماثلة مع اليابان، ولكن هذا لم يحدث نتيجة سيطرة البعد الاقتصادي والطاقة تحديدا على محفظة التعاون المشتركة بين اليابان والخليج.

اليابان طرحت مفهوماً جديداً للمشاركة الخليجية لا ينبغي تفويته

علاوة على ما سبق، لم يقتصر التحرك الياباني لمكافحة الإرهاب على الترتيبات السابقة، وإنما وجدنا ربطا صريحا تقره اليابان رسميا بين مساعدات التنمية الرسمية ومكافحة الإرهاب، وذلك كما ظهر في قرار مجلس الوزراء الياباني الصادر في فبراير ٢٠١٥م، والذي أعلن "وثيقة التعاون التنموي"، لتحل محل "وثيقة مساعدات التنمية الرسمية". ومن خلال الوثيقة رحبت اليابان بإجراء تنسيق مع الدول غير المتلقية للمساعدات اليابانية للوصول لأقصى استفادة ممكنة من التعاون التنموي دوليا، كما شجعت اليابان العمل مع جميع الدول النامية وكذا شركات القطاع الخاص والأمم المتحدة، للمساهمة الفاعلة في الحفاظ على السلم الدولي، والمواجهة الفاعلة للتحديات الدولية الحالية، وعلى رأسها الإرهاب. كذلك فقد حددت الوثيقة إقليم الشرق الأوسط كأحد الأقاليم ذات الأولوية لأهميته في استقرار النظام العالمي وحركة الإمداد بالطاقة والتجارة العالمية عموما. كذلك ذكرت الوثيقة الجديدة أن اليابان ستقوم بمتابعة سياسات تسليح الدول المتلقية سواء من الأسلحة التقليدية أو من الأسلحة غير التقليدية كأحد إجراءات محاربة اليابان للإرهاب. وتطرح الوثيقة المذكورة فرصة للتنسيق وفتح آفاق تعاونية جديدة بين اليابان ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث أشارت تلك الوثيقة لسعى اليابان عقد اليابان اتفاقيات للشراكة مع مختلف المنظمات الدولية الإقليمية، كما تناولت سعى اليابان لنقل خبراتها المختلفة لكافة الدول في إطار سياسة التعاون الدولي الياباني.

الصادرات اليابانية للخليج ٢٥ مليار دولار وارداتها ١٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٤والطاقة تستحوذ على ٩٨٪

نذكر أيضا تطورا هاما، قد يمثل نواة لتعاون أو فلنقل فرصة لتنسيق خليجي ياباني في مجال مكافحة الإرهاب، فقد تبنت اليابان في استراتيجيتها الدفاعية لعام ٢٠١٤م، دعم الإنتاج الحربي المحلى الصنع، بعد أن ظلت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة خط الإمداد الأساسي لليابان فيما يتعلق بشراء الأسلحة أو صيانتها. وحددت الحكومة للشركات اليابانية المجالات المتاحة للمساهمة في الإنتاج الحربي (المركبات الأرضية كالدبابات وبعض نظم الاتصالات والمراقبة والرادارات وبعض أجزاء الطائرات). كذلك أنتجت اليابان لأول مرة وبعد توقف دام أكثر من نصف قرن من الزمان طائرة مدنية، وأنتجتها شركة ميتسوبيشي، حيث قامت الطائرة بالفعل بأولى رحلاتها الداخلية والتجريبية في نوفمبر ٢٠١٥م، بتقنيات يتوقع أن تكون الأحدث فيما يتعلق بتوفير الوقود. في ضوء ذلك فربما يتماشى دخول اليابان مرحلة تصنيعية جديدة بإنتاجها الطائرات المدنية والمعدات الحربية ما يخدم التوجه الحالي لدول مجلس التعاون الخليجي الرامي لتنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد المكثف على تصدير النفط حيث أن هذا التنوع يمكن أن يمتد للتعاون في الصناعات الثقيلة الاستراتيجية أو بحث التعاون العسكري بما يعظم المصالح الخليجية أمنيا، وهنا، يمكن أن تكون اليابان ضمن أفضل الخيارات المتاحة للخليج.

تعي اليابان جيدا كما تعي دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة التحرك المشترك لتشتمل محفظة التعاون بين الجانبين مجالات جديدة ولا تظل تجارة الطاقة ومصادرها حدودها ومنتهاها. وقد وجدنا بدايات بالفعل حيث كان منها اتفاق التعاون الذى وقعته اليابان حديثا مع سلطنة عمان، والذى يخطط لإنشاء مجمع للصناعات الغذائية بالتعاون مع الحكومة اليابانية وبتمويل من حكومة السلطنة جزئيا، فيما تساهم أيضا مجموعة الخليج للاستثمار المملوكة لمجلس تعاون دول الخليج العربية في تمويله، وهو أحد نماذج التعاون التي تتم في إطار مؤسسي وتحت مظلة المجلس ككل، وهو اتجاه يمكن أن يتم التوسع فيه لتقوية المصالح الخليجية من الشريك الياباني، ولتعميم الخبرات اليابانية المنقولة من خلال تلك المشروعات على كافة الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

من ناحية أخرى، فلقد كان لدى بعض دول مجلس التعاون مساعيها، حتى وإن كانت رمزية من أجل التنسيق مع الشريك الياباني بشأن إجراءات مكافحة الإرهاب ليس فيما يخص إجراءات مواجهة القرصنة وإنما خطر "تنظيم الدولة الإسلامية"، ومن ذلك ما ظهر في تصريح وزير خارجية قطر أثناء زيارته الرسمية لليابان في فبراير ٢٠١٥م، حيث صرح بأن حكومته قد بذلت جهدا لمحاولة التوسط مع بعض أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية للإفراج عن اليابانيين الذين قتلوا بعد ذلك على يد الجماعة الإرهابية. وقد سبق هذه المحاولة التي لم يُكتب لها النجاح، تحركا آخرا وبعيدا أيضا عن التعاون التقليدي مع اليابان في مجال الطاقة، وذلك عندما أسست دولة قطر، منذ بضعة سنوات، صندوقًا أطلق عليه "صندوق الصداقة القطري-الياباني"، وهو اعتماد مالي محدود توفره الحكومة القطرية ويخصص لصرف وتوفير تكاليف المساعدات الإنسانية للمتضررين من الكوارث الطبيعية التي قد تشهدها اليابان.

وبصورة عامة، فإن التعاون في مجال الطاقة بين الشريكين الخليجي والياباني في حد ذاته يمكن أن يكون له إسهامه الكبير في دعم سياسات مكافحة الإرهاب في الإقليم، فأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية تقوم لتوفير تمويلها بتجارة غير مشروعة لمصادر النفط المستخرجة من الأراضي التي فرضت سيطرتها عليها بالقوة، وبالتالي يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها ضمن أهم أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، وبالتعاون مع اليابان باعتبارها تتبنى سياسة جادة لمكافحة الإرهاب الجلوس سويا لبحث سبل التنسيق المشترك لمكافحة الإرهاب من منظور تجارة الطاقة غير المشروعة. علاوة على ذلك لدى دول مجلس التعاون الخليجي فرصة لتوسيع نطاق التعاون في مجال الطاقة، فالخبرات اليابانية في هذا المجال تعد واحدة من أكثر الخبرات تقدما في العالم، ولا تزال أمام دول المجلس العديد من الفرص للاستفادة من هذه الخبرات وتحقيق عائد اقتصادي ضخم يخدم التوجه الحالي بتنويع مصادر الدخل القومي، كما سبقت الإشارة، وبدلا من الاقتصار على تصدير النفط يمكن بحث مجالات فرعية أخرى ربما أهمها وأعلاها جدوى اقتصادية مجال ترشيد الطاقة وتنفيذ مشروعات الطاقة النظيفة، وتتسع قائمة سبل التعاون في هذا السياق لتشمل أيضا توليد الطاقة من مصادر حيوية وصناعات إعادة التدوير بصورة عامة، وإن لم يكن هذا المقال مجال التفصيل فيها.

ونعود مرة أخرى للحديث عن فرص التنسيق الياباني

الخليجي في مجال مكافحة الإرهاب، ونذكر أنه بداية من مارس ٢٠١٦م، سيصبح للقوات اليابانية المشاركة في حفظ السلام المقيمة في جنوب السودان استخدام القوة العسكرية بعد أن اقتصرت مهامها منذ إرسالها في عام ٢٠١٢م، على المساهمة في الأعمال الإنشائية والمدنية. جاء ذلك التحول بفضل مجموعة القوانين التي صدرت عن الحكومة اليابانية نهاية عام ٢٠١٥. اشتملت تلك القوانين على: "قانون التحرك في حالة الطوارئ، ويمكن قوات الدفاع الذاتي التحرك حتى إن لم تكن اليابان تحت تهديد التحرك لحماية أحد حلفائها، و"قانون تحقيق السلم في حالة الطوارئ"، وهي الحالة التي تكون فيها اليابان معرضة للخطر، و"قانون دعم السلام الدولي". وجاء الأخير ليلغى شرط إصدار البرلمان الياباني قرار بقانون قبل أي إرسال لقوات الدفاع الذاتي للمشاركة في عمليات حفظ السلام مع منظمة الأمم المتحدة، ثم "قانون التعاون من أجل السلام الدولي"، ويسمح لقوات الدفاع الذاتي استخدام القوة في حالات الدفاع عن أمنها خلال مشاركتهم في عمليات حفظ السلام، و"قانون قوات الدفاع الذاتي"، الذي يتيح للقوات اليابانية اتخاذ الإجراءات لحماية أمنها والقوات الأمريكية أو القوات الأخرى المشاركة في أية عمليات حول العالم. وأخيرا "قانون مراقبة أعمال السفن"، والمقصود هنا السفن المشاركة مع القوات اليابانية في عمليات بحرية من دول أخرى.

في هذا الإطار، نرى أن حزمة القوانين المذكورة تفتح المجال لحلفاء اليابان وعلى رأسهم دول مجلس التعاون الخليجي لاستكشاف آفاق تعاونية جديدة تستهدف مكافحة الإرهاب ومواجهة تحدياته المشتركة، وإذا كان أول تطبيق للقانون الياباني الجديد سيتم داخل المنطقة العربية فإن دل ذلك على شيء إنما يدل على أولوية وأهمية الإقليم بالنسبة لليابان، وبالتالي يتوقع أن ترحب اليابان باستكمال تحركاتها الجديدة على المستوى الأمني بالاشتراك مع حليفها الخليجي الاستراتيجي والهام لها على عدة مستويات.

على المستوى الدولي أيضا يشهد النظام الدولي في المرحلة الحالية تغيرات ذات وتيرة سريعة محاولة الاستجابة للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي وعلى رأس تلك التحديات الإرهاب. وقد أدى هذا التحدي والأحداث التي اقترنت به إلى تحولات في ركائز سياسات خارجية لعدة دول باتت دون تغيير لفترات طويلة، وكانت اليابان أحد أهم تلك الأمثلة كما سبق التفصيل، الولايات المتحدة الأمريكية أيضا أحد أبرز الأمثلة. فقد كان القطب الأمريكي يستورد البترول ويحقنه في الأراضي الأمريكية لاستخدامه بعد نفاد ما لدى دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الولايات المتحدة تحولت فجأة متخلية عن هذا المبدأ في ردها على الخلاف الأمريكي الروسي حول آليات مكافحة الإرهاب في الإقليم، حيث تسعى الولايات المتحدة لزيادة المعروض من النفط بما يؤدى لخفض أسعاره العالمية، وهو سعى أمريكي للإضرار بالمنافس الروسي اقتصاديا. ولم يلق القرار الأمريكي اعتراضا أو تحفظا من الدول أعضاء الأوبك على السياسة الأمريكية، ويحكم هذا القبول التوازنات والتحالفات الدولية للتكتل من أجل مكافحة الإرهاب.

وختاما، فلقد طرحت القيادة اليابانية على الشريك الخليجي خلال زيارة رئيس الوزراء الياباني لدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٤م، مفهوما جديدا للتعاون وهو "المشاركة اليابانية الخليجية الشاملة"، وهو طرح لا ينبغي أن تفوته دول مجلس التعاون دون دراسة جادة لتحديد سبل الوصول بمستوى العلاقات مع القطب الياباني إلى مستوى "شراكة خليجية يابانية". ونتوقع أن تجنى دول مجلس التعاون مكاسب من مساعيها من تطوير العلاقات مع اليابان فالسياسة اليابانية الحالية تتطور وتتحرك بسرعة وترفع مبادئ ولأول مرة من أهمها "عودة اليابان مرة أخرى"، و"السلمية والاستباقية" هذه المفاهيم الجديدة تمتد للبعد العسكري والأمني داخل السياسة اليابانية الحالية. ولا يعنى هذا الطرح التقليل من أهمية التعاون في مجال الطاقة بين الجانبين، ولكن التحديات التي يشهدها الإقليم تحتاج لاستغلال التعاون الحالي ومجاله الطاقة مع البحث عن مجالات تعاون جديدة لتنسيق الجهود لمواجهة جادة لخطر الإرهاب وقد اتضح من العرض السابق أن توجهات السياسة اليابانية الحالية تتيح اتخاذ إجراءات دولية وإقليمية بل بدأت اليابان بالفعل تحركاتها لمواجهة الإرهاب والقرصنة في خليج عدن والصومال، يبقى على دول مجلس التعاون ترتيب البيت من الداخل وتجهيز رؤية خليجية موحدة لاستغلال المساعي اليابانية لدعم التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، ومن المتوقع أن يحقق ذلك التنسيق مصالح خليجية ويابانية مشتركة خاصة إن تم تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإن كان سعى أي من اليابان أو دول مجلس التعاون لمناقشة أو فتح مجال التعاون في الملف الأمني قد يحتاج لمشاركة أو على الأقل التنسيق مع الحليف الاستراتيجي الأهم للطرفين، الولايات المتحدة الأمريكية.

عام ٢٠١٥ نقلة نوعية في تطوير مهام القوات اليابانية للمشاركة في عمليات خارجية

* باحثة في الشؤون الآسيوية

موسكو: طموح استراتيجي ومصالح جيوسياسية

لا يمكن فصل الرؤية الروسية لسوريا عن رؤيتها الأوسع للمنطقة العربية وللشرق الأوسط، ودورها العالمي، والطموح الروسي لإعادة الهيبة للقوة الروسية ولعب دور القطب المنافس للولايات المتحدة، فالساسة الروس ينظرون إلى الشرق الأوسط من منظور استراتيجي خاصة بعد تعافي روسيا من تبعات انهيار الاتحاد السوفيتي وترسيخ القبضة على الدولة، ومن ثم التدخل الواضح في دول الجوار الروسي، وصولاً لترسيخ استراتيجية التوسع لتصل إلى الشرق الأوسط. وقد بدأت مظاهر التدخل العسكري الروسي في المنطقة من خلال دعم البرنامج النووي الإيراني، وتبني مقاربة تجعل من إيران حليفاً لروسيا في المنطقة لما تتمتع به من موقع جيوسياسي، فهي تطل على القوقاز وعلى الخليج العربي وآسيا الوسطى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن إيران تشكل بالنسبة للمنطقة فزاعة يمكن لروسيا من خلالها التأثير على دول المنطقة وعلى الغرب على حد سواء بغية تحصيل مكاسب تكتيكية واستراتيجية تعيد بلورة دور الإمبراطورية الروسية.

شريف شعبان مبروك *

و يأتي توسيع الوجود العسكري الروسي في سوريا في جزء منه، ردًا على تعيين تنظيم داعش "أبا محمد القدري" واليا على القوقاز، وهو ما يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، في ظل تنامي المحفزات الداخلية لهذا التمدد، حيث تشغل منطقة شمال القوقاز التي تضم سبعة كيانات فيدرالية خاضعة للسيادة الروسية (الشيشان، داغستان، أنجوشيا، قبريدينو- بلقاريا، أوسيتيا الشمالية، قراتشاي - تشيركيسيا، ستافروبل كراي)، أهمية قصوى في التفكير الاستراتيجي الروسي، باحتياطاتها الطاقية المهمة، وبموقعها الجغرافي المتميز بين البحر الأسود غربا وبحر قزوين شرقا، مما يخول لها التحكم في طرق المواصلات والتجارة بين أوروبا وآسيا.

كما أن منطقة شمال القوقاز، بإطلالها على البحر الأسود غرباً، تمثل المنفذ الرئيسي والمباشر لموسكو عبر مضيقي البوسفور والدردنيل إلى البحر المتوسط، ومنه إلى ميناء طرطوس في سوريا نقطة ارتكازها في الشرق الأوسط، علاوة على الخسائر الفادحة التي ستتلقاها موسكو في حال قيام الجهاديين بعمليات تخريبية تجاه خط أنابيب "السيل التركي" المنطلق من القوقاز الروسي عبر البحر الأسود، إضافة إلى أن منطقة الشرق الأوسط والتي تُعد نقطة لتماس النفوذ والمصالح الأمريكية والروسية، حيث تهدف استراتيجية واشنطن في المنطقة إلى حماية أمن إسرائيل، وتأمين مصادر النفط والغاز، و دعم تيار الإسلام السياسي لاستخدامه كورقة ضغط في المنطقة، في حين تهدف موسكو إلى الحفاظ على وجودها العسكري بالمنطقة (سوريا)، ومزاحمة النفوذ الأمريكي، وعقد شراكات اقتصادية و إبرام عقود تسليح.

ولقد وضعت روسيا هدفين بشكل مبدئي لتدخلها العسكري في سوريا هما:

- منع التحالف الأمريكي من القيام بأي خطوات لتحديد "مناطق محررة" وفرض حظر جوي عليها، ومن ثم منع المعارضة السورية المسلحة من التكتل في تلك المناطق وشن هجمات تحت غطاء جوي لقوات التحالف.

- رغبة الكرملين في مكافحة الإرهاب والدفع إلى اتفاقات ولو أولية بين مختلف القوى السورية، بما فيها النظام السياسي لتسوية سياسية، وهو الأمر الذي يسمح لروسيا بالحفاظ على مصالحها،

التدخل الروسي والتسوية

يقول أنصار التدخل العسكري الروسي من السوريين إن هذا التدخل يهدف لضرب المنظمات الإرهابية خشية من أن تقفز إلى القوقاز، والموالون للسلطة رحّبوا بهذا التدخل وزارت وفود منهم السفارة الروسية، إلا أن ما يجري يشير إلى أنه من مصالح روسيا تثبيت الوجود العسكري البحري في طرطوس والقاعدة العسكرية الجوية في مطار حميميم، باعتبارهما القاعدتين الأساسيتين لروسيا في شرق المتوسط، والحفاظ عليهما مهمة استراتيجية، ولعل هذا يتحقق من خلال التدخل العسكري، كما من مصالح

روسيا منع مرور الغاز الإيراني والقطري من سوريا إلى أوروبا لمنافسة الغاز الروسي، وهذا أيضاً هدف استراتيجي مهم، إضافة إلى أن التضييق على إيران يخدم الوضع في القوقاز. كما ترى السلطة السورية وموسكو أن التدخل العسكري الروسي سوف يساعد على توازن القوى قبل أي محادثات للتسوية، وبذلك لا تستطيع أمريكا وأوروبا أو دول المنطقة تجاهل هذا التواجد ودوره في الحل.

روسيا وايران وأمريكا وأمن المنطقة العربية

أمام لجنة استماع حول الشؤون العسكرية والسياسية في مجلس الشيوخ الأمريكي في أكتوبر ٢٠١٥م، أجمع الخبراء على أن روسيا بدخولها إلى سوريا أصبحت تمثل خطراً متزايداً على الولايات المتحدة ونفوذها ومصالحها وأمن شرق الأوسط، ووصف ما يحدث بـ "الخطر"، وأن روسيا لم تقاتل خارج مناطق نفوذها حتى إبان الحرب الباردة، والحقيقة أن الخسائر الأمريكية أكبر من ذلك، فالسياسة الأمريكية الحالية دفعت حتى حلفاء الولايات المتحدة مثل السعودية ومصر والإمارات والكويت إلى توقيع عقود عسكرية مع موسكو، وهو تدن لا مثيل له في العلاقات، بسبب فتور اهتمام واشنطن بهذه الدول، بل دخلت أحياناً في تحالفات معادية، مثل اتفاق البرنامج النووي مع إيران، كما كشفت جلسة الاستماع أن نشاط روسيا العسكري تجرأ على ارتكاب مئات الاختراقات للأجواء الأوروبية في العام الماضي.

وقد لا يكون الدخول الروسي العسكري إلى منطقة الشرق الأوسط بعد احتلاله القرم نهاية السيناريو المقلق للغرب ربما هو بدايته، ومن الواضح أن شهية موسكو للتمدد وتوسيع علاقاتها على حساب أمريكا التي أظهرت خلال السنوات الست الماضية سياسة انكفاء، تجاه المنطقة، وصارت سلبية أكثر عندما أصرت واشنطن في البداية على مواجهة النظام الجديد في مصر بعد الثورة المضادة لحكم الإخوان في مصر، ورفضت كل المناشدات العربية ضد المذابح التي ارتكبها نظام الأسد في سوريا، وزاد الأمر غضباً عندما لم تفعل واشنطن شيئاً حيال إرسال إيران وحزب الله آلاف المقاتلين في سوريا، والآن يرى حلفاؤها العرب كيف أن الولايات المتحدة صارت ترجو من الحكومة العراقية عدم تخفيف الحراسات الأمنية في المنطقة الخضراء في بغداد مما يوحي بحالة عجز أمريكية غير مسبوقة، لذلك علت الأصوات الأمريكية التي تستنكر هذه السياسة الانكفائية وتطالب بإعادة النظر في استراتيجية المواجهة مع موسكو، والمشكلة الأكبر تكمن في اتفاق واشنطن الرديء مع طهران وصار مثل حصان طروادة للروس، حيث يلعب الروس والإيرانيون في فريق واحد في كل من العراق وسوريا، ويتعاونون في مناطق مختلفة بما فيها أفغانستان ضد المصالح الأمريكية وضد حلفائهم التقليديين.

المصالح الجيوسياسية والرهانات الدولية

حسابات النظام السوري معقدة ومتعددة المستويات على شاكلة أزمته، فهو يعاني من تراجع عسكري بعد أن فَقَد ٨٠٪ من مساحة البلاد بمعدل ٢٠٪ سنويًّا، وتواصل المعارضة المسلحة تقدمها، وتتهاوى معنويات حاضنته الشعبية التي بدأت بالتململ وإظهار الاستياء، كما حدث في اللاذقية والسويداء، من ناحية أخرى يبدو أن عائلة الأسد والنخبة العلوية والقطاع السنّي الذي لا يزال يؤيده، يخشى من الهيمنة الإيرانية المطلقة، وخاصة من سعيها الحثيث لاصطناع كيان مذهبي مرتبط بها على شاكلة حزب الله اللبناني، وتخشى عائلة الأسد من مقايضة إيرانية تطيح بها بمقابل الحصول على حق رعاية وحماية العلويين والشيعة عبر ذلك الكيان والميليشيات التي أنشأتها، وتعد المظلة العسكرية الروسية في هذه الحالة ضمانة لها من السقوط أمام الثوار من جهة، وخيارًا بديلًا من الوقوع الكلي تحت نفوذ طهران وسياساتها البراغماتية المذهبية من جهة أخرى.

التدخل الروسي عسكرياً في سوريا خوفا من الإرهاب في القوقاز

وعلى المستوى الإقليمي، لابد أن تكون روسيا تفاهمت مع إيران قبل أن تتخذ قرارها الذي سبقته زيارة قائد فيلق القدس قاسم سليماني إلى موسكو، وربما تشاطرها الاعتقاد بأن لا نجاة لنظام الأسد ما دام محسوباً على حلفها المذهبي، ولإنقاذه لابد أن تتوارى قليلًا مُفسحة المجال للروس، ولابد أن الطرفين اتفقا على نوع من التقاسم الوظيفي على الساحة السورية، بحيث تواصل إيران تنمية قطاع الميليشيات المرتبط بها، بينما تتولى روسيا ترميم الجيش النظامي وإعادة تأهيله، لكن منطق الصراع على النفوذ في الحيز السوري الضيق، سيقود حتماً إلى تدافع أو تصادم بين القوتين، بيد أن طهران ستصبر ولا شك حتى ينجلي غبار المعركة، فإن انتصر الروس تقوَّت بهم على الإقليم كله، وإن هُزموا ومعهم الأسد، فإن خيارها البديل المتمثل بالميليشيا الطائفية سيكون جاهزًا.

بالنسبة إلى إسرائيل، تعد الرابح الصامت من الزلزال السياسي، وسيستمر موسم جنيها الأرباح بلا عناء ولن تسمح بمرور المخطط الروسي دون ثمن وقد تأكدت وبشكل معلن من أن نظام الأسد وإيران وحزب الله سيذعنون لشروطها في ظل

التواجـد الروسي، الـذي سيشكّل أيضاً جـداراً فاصلاً بينها وبين الأخطار المحتملة من إسلاميي سوريا.

فيمـا يُعـد موقف تركيا هـو الأسوأ، فهي عرضـة لمواجهة بين روسيا والناتو على حدودها الجنوبية، ويتهددها خطر تطاير شرر الصراع مع المتشددين، علاوة على صراعها الذي عاود التفجر مع الأكراد، في ظل عدم استقرار سياسي ناجم عن نتائج الانتخابات الأخيرة، وقد تجـد نفسها مضطرة لتقديم تنازلات كالتي قدمتها حـين أتاحت قواعدها الجوية لطائـرات التحالف الدولي لقصف داعش ، كما أصبحت السياسة الخارجيـة التركية أمام عدد من التحديـات التي فرضتهـا مستجـدات الأزمة السوريـة، وترى أن التدخـل الروسي والخلاف بعد إسقاط طائرة السوخوي أسهم في تعقيد حسابات أنقرة.

وعلـى المستـوى الـدولي، لم تتدخـل أمريـكا عسكريّـاً في الصراع السـوري لصالح الثوار خشية استيـلاء الإسلاميين على السلطة وارتكاب مجزرة بحـق العلويـين، وفضَّلـت الضغط لإجـراء تفاوض يُفضـي لانتقـال سياسـي يستثنـي بشـار الأسـد، وتبقـى مؤسسـة الجيش كضامن لحمايـة العلويين والأقليـات، ويبـدو أن ثمَّـة تفاهمـاً كان قائمـاً مع الروس، يقضـي بعدم دعم هـؤلاء للنظام السوري بأية شحنـات متطورة من الأسلحـة، مقابل التزام واشنطن بمنع وصول أسلحة نوعية للثوار.

موسكو تريد استباق التسوية السلمية في سوريا بتثبيت تواجدها العسكري

مـن حيث المبدأ، ليس لـدى البيت الأبيض ما يقلقه من دخول الروس في المستنقع السوري، وربما سيكون تدخلهم المباشر مناسَبَة لتحميلهم التبعات السياسية والعسكرية والأخلاقية لتدهور الوضع هناك، وسيَلْفت الانخـراط الروسي أنظار الإسلاميين، ويستحوذ علـى نصيب من اهتمامهـم ونشاطهم الدولي الـذي يتركز اليوم على استهداف الولايات المتحدة وأوروبا، وفي الوقت نفسه سيراقب البيت الأبيض انتهاكات متوقعة للروس في حربهم، واستثمارها في الضغـط السياسـي في كافـة المسائل الخلافية بينهمـا، عبر لعبة تبادل أدوار في مجلس الأمن.

مستقبل التدخل الروسي

إن الحديـث عن إمكانية نجـاح الضربات الجوية الروسية في القضـاء على "داعش" مرتبط بعوامل كثيرة منها طبيعة التنسيق بـين الأطراف الدولية التي تحارب التنظيم. فسلاح الجو الروسي سيعتمـد "الضربات الانتقائية" تجاه المناطـق التي تسيطر عليها تنظيمـات أغلبية مقاتليها من آسيـا الوسطى والقوقاز، ولن يكون لتلك الضربات تأثير كبير في تنظيم "داعش".

كمـا أن أي تنسيق روسي-أمريكي لن يصل لمستوى الشراكة الاستراتيجية التي تفرضها المتغـيرات الإقليمية والدولية للقضاء علـى التنظيـم، وإنما سينحصـر في تعاون تكتيكـي بغية الحفاظ علـى الحـد الأدنى من مصالـح الطرفين، في ظل سعـي واشنطن إلى تغليـب كفـة التنظيمـات المسلحـة المعارضة لفرض التنحي علـى الرئيس السوري بشار الأسـد، دون أي يصل ذلك إلى بسط "داعش" لنفوذها بدرجة تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، وهو ما ستعمل عليه ضربات التحالف تحت قيادة واشنطن.

وأخـيراً، فـإن تدخل روسيا في سوريا سيؤلـب العالم العربي والإسلامـي، ويعيـد ذكرى أفغانستـان. وسيدفـع تدخلها بالمزيد مـن الآلاف من الشباب للانخـراط في تنظيمات متطرفة إرهابية دفاعًا عن إخوانهم السوريين، ولن يعود حينها لدول، مثل الولايات المتحـدة، حجة لإقنـاع العالم بمحاربة الجماعـات المتطرفة. ولن يكون ممكنا طمأنة دول الشرق الأوسط من الحلف الإيراني الروسي الذي يريـد السيطرة التامة على العراق وسوريا ويهدد أمنها ومصالحها.

لقد استغـل الإيرانيون رغبة الجانب الأمريكي الجامحة طـوال السنتين الماضيتـين في مفاوضات البرنامـج النـووي بالتمـدد في المنطقـة وتوسيـع الفوضـى والحـروب. حتـى لا تفسـد المفاوضـات حرصـت الإدارة في واشنطـن علـى عـدم مواجهة طهران، وهي ترسل قوات لأول مرة خارج حدودها للقتـال في هذين البلدين! ولو أن الصراع في سوريا بقي سوريًـا / سوريًا، لكانت الأمور قـد حسمت منذ فترة طويلة، إما بتراجع نظام الأسد عـن عناده والقبول بالحل السياسي، كما تصـوره اتفاق جنيـف الأول، أو بانهيار ما تبقى من النظام العليل الـذي يمثل أقليـة صغيرة مـن السوريين، وتشكيل نظـام سياسي جامع لمكونات سوريا.

إنمـا بدخول القـوات الروسيـة في الحرب السوريـة ستدخل المنطقـة فصـلاً أوسع من الصراع، ولا يعلم أحـد ما ستكون عليه حسابات واشنطن المستقبلية، وما إذا كانت ستقف موقف المتفرج من بعث الدور الروسـي في المنطقة، أم ستتقاسم النفوذ معها، أو تـترك موسكو تدخل في مستنقع أزمـات الشرق الأوسط لإنهاكها، ومـا دور القوى الإقليمية غير العربيـة في حسابات القوى العظمى تجـاه المنطقة العربية؟ هذا يقودنا إلى سؤال حول مصير المنطقة في ظـل متغيرات جديـدة على المشهـد السياسـي الإقليمي ومنها تداعيـات الثورات العربيـة والإرهاب والتـأزم المذهبي والطائفي والفـراغ السياسـي والأمني الواضـح في مناطق عـدة من الوطن العربي. ●

* باحث في الشؤون السياسية – مصر

الغرب: ضحية الإرهاب أم صانعه؟

التفجيرات الإرهابية المُدانة التي جرت في باريس يوم الثالث عشر من نوفمبر الحالي ٢٠١٥م، ليست الحدث الأول من نوعه، فقبل أيام سقط عشرات الأبرياء في برج البراجنة في لبنان نتيجة تفجيرات تُنسب لنفس الجماعة (داعش) وقبلها بأيام جرى حديث عن عمل إرهابي أسقط طائرة مدنية روسية وسط شائعات غربية حول أنها سقطت بفعل عمل إرهابي، وفي فرنسا نفسها جرت تفجيرات في باريس في السابع من يناير من هذا العام وقبلها تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، في الولايات المتحدة وتفجيرات وأعمال إرهاب كانت وما زالت متواصلة في دول عربية ودول أخرى.

آراء حول الخليج. خاص

التفجيرات الأخيرة وبالرغم من أنها كانت متوقعة في سياق الدور الواضح والمؤثر لفرنسا في مواجهة وضرب الجماعات الدينية المتشددة سواء في سوريا، أو العراق، أو ليبيا، ونظرا لكثرة عدد المسلمين فيها حيث يصل عددهم ٦ مليون مسلم، إلا أنها أثارت مسألة الإرهاب ووضعتها موضع الاهتمام الدولي بشكل غير مسبوق.

هذا العنف الدموي سواء الذي يجري في بلداننا العربية والإسلامية أو يضرب في بعض دول الغرب ويتم نسبته للإسلام والمسلمين، غيِّب في عالمنا العربي قضايا جوهرية كان يفترض أن يكون لها الأولوية كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية وبناء الدولة الوطنية وحمايتها من التفكك، ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية، ودوليا أوجد التباسا ما بين عنف (الجماعات الإسلامية) المتطرفة، والمقاومة المشروعة للاحتلال، الأمر الذي تستغله إسرائيل لخلط الأوراق لتوحد ما بين الإرهاب الذي تتعرض له دول أوروبية والعنف المنتشر في سوريا والعراق واليمن وليبيا الخ من جانب، وما يقوم به الفلسطينيون من أعمال مقاومة مشروعة ضد الاحتلال .

ما يثير التساؤلات ويضع تفجيرات باريس في سياق أكثر شمولية، أن العنف المُعَمَم الذي يضرب في أكثر من منطقة في العالم ،سواء كان تحت عنوان الجهاد أو مقاومة الاستبداد والدكتاتورية، وسواء كان إرهاب أفراد وجماعات أو إرهاب دول، جاء متزامنا مع طرح واشنطن لمشروعها حول الشرق الأوسط الجديد ٢٠٠٤م، وسياسة الفوضى الخلاقة، مما يدفع لربط الأمور مع بعضها البعض، بل لا يمكن الفصل بين ما يسمى (الربيع العربي) والموجة الإرهابية اللاحقة التي ابتدأت في سوريا ثم تمددت للعراق وليبيا وسيناء، فكأن هذه الجماعات وخصوصا (داعش) جاءت لتستكمل ما عجز عنه (الربيع العربي) من تفكيك الدولة الوطنية وزعزعة الاستقرار في المنطقة.

الخفي في السياسة بشكل عام وخصوصا في الشرق الأوسط قد يكون أكبر وأخطر من المُعلن، وخصوصا إن تعلق الأمر بسياسات الدول الكبرى في المنطقة، لأن السياسة تقوم على المصالح، والمصالح متضاربة ولا تؤسَس دائما على الحق والأخلاق، ولأنه في الشرق الأوسط يتداخل الدين مع السياسة مع الاقتصاد، والماضي مع الحاضر، والحقائق مع الأساطير، والجهل والتخلف مع حداثة مشوهة... لذا فإن أي محلل سياسي لما يجري في المنطقة عليه ألا يعتمد على التقارير والتصريحات الرسمية المُعلنة فقط، بل

تدخَّل الغرب في دول المنطقة تحت دعم (الربيع العربي) لم يكن لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان

عليه تحليل الوقائـع والأحداث واستحضار التاريخ وقـراءة ما بين السطور والربط ما بين الأمور حتى وإن بدت بالنسبة للإنسان العادي غير مترابطة؟ .

ودعونـا نتساءل بموضوعية: هـل كانت الأمور ستكـون علـى هذه الحـال مـن الدمـار والخراب والعنـف لو لم يتم التدخل الغربـي لإسقاط صدام حسين والقذافي والأسد ومبارك وزين العابدين بن علـي، سواء من خلال التدخل العسكري المباشر أو من خلال فوضـى الربيع العربي؟ هل كانت الدولة الوطنيـة والمجتمع سيتفـككان وتتفجر الصراعات الطائفيـة والاثنيـة لو لم تكن فوضـى الربيع العربـي ويتم إسقاط قـادة وأنظمـة هذه الـدول؟ وهل حقيقـة أن تدخّل الغـرب في دول المنطقـة تحت عنـوان حماية ودعـم (الربيع العربـي) كان بهدف نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان أم لإيصال الأمور إلى ما وصلت إليه الآن من فوضى؟.

مـع كامل تعاطفنا مع الشعب الفرنسي وإدانتنا لجميع الأعمال الإرهابيـة، فـإن هـذه الأعمـال كانـت متوقعـة وهي إحـدى نتائج وإفـرازات (الربيـع العربـي) كجزء مـن صناعة الشـرق الأوسط الجديد الذي تشـارك فرنسا في صناعته، وكنتيجة متوقعة للتدخل الفرنسي والغربي العسكري في الدول العربية وخصوصا في سوريا، وخصوصا بعد أن بدأت تظهـر حقيقة التدخل الغربي في مجريات الثورات العربية وفي صناعة جماعات معارضة إسلاموية.

أسقـط الغـرب نظام صـدام حسـين واحتلت واشنطـن العراق بشـكل مباشر أو غير مباشر طـوال اثنا عشر عاما ومع ذلـك لم يتم لا استعادة وحـدة العراق ولا بناء الديمقراطية بل تم إثـارة الانقسام الطائفي بشكل ممنهـج ومدروس، وتدمـير وإضعـاف مؤسسـات الدولـة الجامعـة للـكل العراقـي!، وفي ليبيـا تم إسقـاط نظـام القـذافي الـذي حافظ علـى وحدة الدولة الليبيـة، بتدخل عسكري غربـي مباشر، ثم تـرك الغـرب الشعب الليبـي يتخبـط في الفوضى! وحرض الغرب الشعب السوري علـى نظام الأسد، ثم دعم ومـول جماعات مجهولة التوجهات لا تؤمن بالديمقراطيـة ولا بحقوق الإنسان، لتعيث خرابـا وفسادا في سوريا، في حـين أن الشعب السوري بـين مشرد ولاجئ أو قتيل وجريح ومازال بشار الأسد في السلطة والضحية هو الشعب لا غيره.

لا يمكن الفصل بين الربيع العربي والموجات الإرهابية .. وداعش تفكك الدولة الوطنية

ليـس هـذا دفاعـا عـن أنظمـة استبداديـة نعـرف مساوئها وأخطاءهـا، ولكـن الغرب لم يتدخـل في هذه الدول مـن أجل نشر الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان، ولا لأنها أنظمة تدعم الإرهاب. فقـد كان من الممكن حل إشكال تعثر عمليـة الانتقال الديمقراطي بوسائـل أخـرى غير تدمـير الدولة وتفتـت الشعب وإثـارة الحرب الأهليـة، كمـا اعـترف مسؤولون غربيـون بعدم وجـود علاقة بين الإرهـاب وجماعاتـه مـن جهة وصـدام حسـين والحـكام العرب الآخريـن الذين تم إسقاطهـم من جهة أخرى، بـل بالعودة لتاريخ هذه الأنظمة سنجدها الأكثر مواجهة للجماعات الدينية المتطرفة.

في (مؤتمر حول المخابرات) نظمته جامعة جورج واشنطن يوم

٢٧/ ١٠/ ٢٠١٥م، تحدث كل من مدير المخابرات الفرنسية برنار باجوليه ومدير الاستخبارات المركزية الأمريكية جون برينان عما يجري في الشرق الأوسط وتوصلا لنتيجة أن الشرق الأوسط لن يعود كما كان، وان دولا ستتفكك ويتم إعادة بنائها من جديد. مدير المخابرات الفرنسية قال إن شرق أوسط جديد يتشكل ستكون حدوده «مختلفة عن تلك التي رسمت بعد الحرب العالمية الثانية»، نفس الفكرة أكد عليها مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قائلاً: إن «الشرق الأوسط الذي نعرفه انتهى وأشكُّ بأن يعود مجدداً». أليست هذه الحصيلة والنتيجة هي جوهر مشروع الشرق الأوسط الجديد وسياسة الفوضى الخلاقة التي بشرت بها كونداليزا رايس منذ عام ٢٠٠٤ م، وقبل أن يبدأ ما أطلقت عليه واشنطن اسم (الربيع العربي)؟

ولكن مَن أوصل الأمور في المنطقة لهذا المصير – تقسيم المنطقة – أليس الغرب وسياساته في المنطقة؟ الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تدَمر وتُخَرب الدول الوطنية، من تنظيم القاعدة إلى تنظيم دولة الخلافة هي صناعة غربية، أو على الأقل يتم السكوت على تأسيسها وتسليحها وتمويلها من جهات استخباراتية غربية وعربية تابعة للغرب.

عندما يتم تفكيك الدولة الوطنية ومحاصرة وإضعاف القوى التحررية والديمقراطية ، وعندما يغيب مشروع قومي عربي وتتمدد مشاريع إقليمية، كالتركي والإيراني والإسرائيلي ،على حساب المشروع القومي العربي وتُوغِل إسرائيل في إرهابها وعدوانها وتدنيسها للمقدسات دون رادع من دول الغرب الذي يتدخل في كل مناطق العالم ما عدا إسرائيل، فلا نستغرب أن يستقطب مشروع دولة الخلافة الخيالي، المدجج بخطاب ديني سلفي جهادي وبمغريات مالية وبتسهيلات لوجستية، آلاف الشباب السنيين، المُحبطين والمقهورين والمغامرين من كل الجنسيات والطبقات، كالخيار الوحيد والبديل لكل المشاريع السابقة، دون أي تفكير عقلاني من غالبية هؤلاء الشباب في أصول هذه الجماعة المتطرفة وارتباطاتها وعلاقاتها ومن يقف وراءها ؟ .

وأخيرا قد يتساءل البعض كيف يستقيم القول بأن الغرب أنشأ تنظيم دولة الخلافة أو ساعد على تأسيسه، مع القول بقيام هذا التنظيم بتفجيرات باريس؟! نفس التساؤل تم طرحه عندما حدثت تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، في الولايات المتحدة، حول القول بعلاقة واشنطن بتأسيس ودعم تنظيم القاعدة في بداية تأسيسه لمواجهة الاتحاد السوفيتي، وقيام هذا التنظيم بالتفجيرات في الولايات المتحدة نفسها؟!أسئلة كثيرة لا يعرف الإجابة عنها إلا القادة الكبار في الأجهزة الاستخباراتية الغربية، وأسئلة أخرى ستبقى دون إجابة لحين من الوقت؟ .

التوازنـات الخليجيـة: المنافع الخاصة والمكاسب الإقليمية

إن مفهوم علاقات الدول يتأسس على ما قد يمكن أن تتلمسه كل دولة أولا من حقيقة وجود مصالح حيوية لها وتريد تحقيقها بعدما تم التأكد مسبقا من حجم ما تكتسبه هذه المصالح من أهمية لتنميتها أوما تمثله من ضرورة لأمنها، ثم بناء على التيقن ثانيا من أنه لا يمكن لها تحقيق هذه المصالح بمفردها وبمعزل عن المجتمع الدولي أي بدون علاقات تعاون دولي ثنائي و متعدد الأطراف، وبناء على هذين الاعتبارين يتم التقارب بين الدول لبحث كيفية إقامة علاقة تحقق المبتغى يليه تحديد المستوى السياسي الذي يسمح لدراسة سبلها والاتفاق على محدداتها وأهدافها، والاتفاقيات الدولية هي الإطار القانوني الذي يحدد طبيعة وموضوع المصلحة أو المصالح ويرسم حدود هذه العلاقة ويصيغ حقوق كل طرف والتزاماته تجاه الطرف أو الأطراف الأخرى، ومعنى ذلك أن الاتفاقية الواحدة يمكن أن تتعلق بتحقيق أكثر من مصلحة ولأكثر من طرف..

صبحه بغوره *

مـع التنـوع الهائـل والتوسـع المطـرد في النشـاط الإنسـاني اكتسبت مختلف الدول وزنا معينا في العديد من مجالات النشاط، ويرتبـط أكثرهـا تقدمـا بمدى مـا تمكنهـا قدراتهـا الذاتية من الانفراد بقـدر من التميز النسبي سـواء في المجال الاقتصادي أو السياسي، أو التجاري والاستثماري، أو العلمي والثقافي والفني، أو العسكري ... ومـن هنا برزت مسألة ضرورة التمييز بين المصالح المشتركـة والمصالح المتبادلة والمصالـح المتكافئة...وبين المصالح المؤقتـة والمصالـح الدائمـة، وبين المصالـح المحـدودة والمصالح الاستراتيجية.

ظل المجتمـع العربي والدولي ينظـر إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه كتكتل إقليمي بعين التقدير والاحترام بعدمـا عكس النضج السياسـي لقيادات دوله السـت وعيا عميقا بطبيعـة وحجم الجهـود المطلوبة لتحقيق أعلـى مستويات التنمية الشاملـة، وأثبـت سداد الرأي صـوب التوجهـات السياسية بشأن العلاقات داخل المجلس وخارجـه على المستوى الإقليمي والدولي، وأكدت روح المسؤولية الجماعيةعلى صحة النظرة الثاقبة في رسم معـالم المستقبـل الاقتصـادي والاجتماعي للمنطقـة بعد تحديد هوامش التحـرك الـدولي في إطار السيـادة الوطنية لـكل دولة، وبذلك تحـددت المصالح التي صيغت في ديباجـة التأسيس، ولعل مـا ساعد كثيرا علـى تبوء المجلـس مكانة القدوة والمثـال العربي والدولي هو وحدة النسيج المجتمعي لشعوب منطقة الخليج العربي والأواصر المتينة التي ربطـت تاريخيا مجتمعاتها ببعضها وأهمها وحدة الهويـة والديانة والثقافة وعلاقات القربـى ،بالاضافة إلى تقارب الموقـع الجغرافي والتشابه المناخي الـذي ساهم في تقارب آخـر في النشاط الإنسـاني، وعليه لم يكن عسـيرا على القيادات السياسيـة سرعـة تحديد وبلورة المشاكل القائمـة وتفهم طبيعتها والتعرف على أبعادها، ثم التجاوب الجماعي المشترك بكل فعالية مع النهوض بالحلول المناسبة لها انطلاقا من وحدة الهدف المبني أساسـا على وحدة التصـور، وبالتالي تشكل بصفـة تلقائية ومنذ البداية مستوى عال ومعين من وحدة المصلحة .

أحدثـت التغـيرات السياسيـة والاقتصاديـة علـى الصعيد العالمي تداعياتها الواسعة على العلاقات الدولية وامتدت كأمواج

تطورت العلاقات بين الجزائر وقطر بعد سنوات من الجفاء بسبب تناول «الجزيرة» للأوضاع بالجزائر

متسارعـة وبشـكل متلاحق علـى المنطقة العربيـة ومنها منطقة الخليـج العربي، فالأفكار المسوقة بشـأن العولمة ومحاولات الدفع نحو الانضمـام للمنظمة العالمية للتجارة أحدثتا نوعا من الأنانية في سياسات الدول على خلفية الحرص الشديد على الحفاظ على المكاسب المالية والتجارية والاستثمارية المحققة من جهة، ولتعظيم الفوائـد والمنافع من جهة أخرى عبر التسابق المحموم نحو التوسع في إقامـة علاقات اقتصادية وفق مفاهيم متطورة أسست لمرحلة جديـدة من حيث تزايـد الاستثمارات الخارجيـة وإقامة مشاريع الشراكـة الاستراتيجية وأخرى لتقاسم الإنتـاج التي دفع بريقها إلى التجاوز في عـدد منها حالة الحساسية السياسية التي شابت علاقـات بعضها بدول أخرى وذلك من أجل تحقيق هدف ضمان مواجهة مقتضيات الاندفاع الطموح نحو رفع وتيرة التنمية بنسب كبـيرة إلى جانـب الاضطرار إلى مواصلة رفـع ميزانيات التسلح والإنفاق العسكري كضـرورة إقليمية ولكن العجلة في تحقيق هذه الأهـداف لم يكن ليمر بـدون متاعب ذلـك أن الشواهد الحالية تشـير إلى أن عـدة اتفاقيـات للتعـاون الاقتصـادي أو العسكري قـد تم إبرامها بـدون تنسيق مسبـق للمواقف يستنـد إلى توافق سياسـي يراعـي مصالـح كل دول المنطقة الخليجيـة خاصة إذا

تعلق الأمر بتواجد عسكري أجنبي على الأرض الخليجية كالحالة القطريـة، أوالتوجـه نحوالتقـارب السياسي أو تدعيـم القدرات المالية لـدول أخرى ينظر اليها بعين الشـك والارتياب في نواياها التوسعيـة كالحالـة الإيرانيـة أو التركية، هـذا فضلا عن حالات الخـروج الصريح عـن المبـاديء الأساسيـة للمجلس ومخالفة مبادئـه التـي تحكم علاقاته الدوليـة وعلى رأسها عـدم التدخل المباشـر في الشـؤون الداخلية للـدول الأخرى كالحالـة في سوريا وفي ليبيـا واليمن، وحتى إن كانـت ثمة مبررات تم تسويقها لذلك إلا أنهـا كلها في حقيقتهـا مظاهر لحالة التناقض الذي أفضي إلى التضـارب في المصالـح السياسية بدرجـة أساسية مثلما كان الحال مؤخرا بين دولة قطر من جهة وثلاث دول خليجية من جهة أخـرى التي بلغـت حد سحب السفراء مـن الدوحة بسبب الموقف من الأزمة السياسية التي عرفتها مصر بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي وسقوط نظام الإخوان المسلمين حيث برز الاختلاف في كيفية التعامل مع النظام الشرعي الجديد المدعوم شعبيا إذ لا تزال بعضـ دول المجلس على غير توافق معه، على خلاف المملكة العربيـة السعودية ودولة الإمارات العربيـة المتحدة ودولة الكويت الداعمـة له بشكل مطلق فيما تحتفـظ دول أخرى كسلطنة عمان

بعلاقات عادية حتى يبـدو أن الصمت هو سمتها الظاهرة...إلى حـين، وفي كل هذا يبقى اعتبار المصلحة على كافة أشكالها قائما وطرفاهـا الدعم الاقتصـادي مقابل التعاون الأمنـي والعسكري أو الدعـم السياسـي مقابل التعـاون الاستخباراتـي .. وفي بعض الحـالات يصـل الأمر إلى غض الطرف عن الخلافـات القائمة فعـلا والاختلافات العميقة في المرئيات والتصورات المستقبلية بل ويبلـغ حد مرحلة التراجـع عن التشدد في مواقـف سياسية ثابتة تجاه قضايا دولية ذات اهتمام مشترك وذلك كله مقابل مكاسب اقتصاديـة واستثمارية، والـذي يتردد بغض النظر عن دقته. في مثـل هذه الظـروف أن بعض الـدول الخليجيـة أصبحت تصنف سفراءها على حسب ما يجلبون لها من استثمارات خـلال فـترة عملهـم في دول التمثيـل وبخاصة في القطاعـات الاستراتيجية، ونجـد صدى ذلك على سبيـل المثـال في ما بلغـه مستوى علاقـات التعاون الاقتصـادي حاليا بـين دولـة قطروالجزائرالذي أصبـح يوصف "بالمتميز" بعـد جفاء دام سنوات بسبـب التناول الإعلامي المسـيء لقناة "الجزيرة" الفضائيـة القطريـة للوضـع السياسي والأمني بالجزائـر طيلـة سنـوات اشتداد العمـل الإرهابي المسلح طـوال التسعينات الماضية والـذي كاد يؤثر في العلاقات الثنائية بين البلديـن بعد موجة الانتقادات الحزبية والإعلاميـة الجزائريـة الحـادة تجـاه مـا اعتبرتـه تدخـلا في الشـؤون الداخلية اذ تلاقت أخيرا حاجة الجزائرالشديدة لجلب الاستثمـارات الأجنبيـة المباشـرة مـع سياسة دولـة قطربتوجيه فوائضهـا المالية نحو الاستثمـار في الخارج، ومن أجل ذلك طوت قيادتـا البلدين ما كان، وغلب منطق المصلحـة الاقتصادية لدى الطرفين على كل اعتبارآخر .

قفـزت سلطنـة عمان علـى الهواجـس الخليجية مـن طبيعة تمـدد النفـوذ الإيـراني في منطقتـي الشـرق الأوسـط و الخليج العربـي بالرغـم مـن أنهـا هواجـس لا تنطلـق من فـراغ قديما وحديثـا فاستمرارالتعنت الإيـراني في الاحتلال الجزر الإماراتية الثـلاث طنـب الكبرى وطنـب الصغرى وأبـو موسى ثـم التدخل السافرللحرس الثوري الإيراني في سوريا والعراق ولبنان ، قد عزز مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي، وأخيرا جاء تشكيل الذراع الفارسـي في جنـوب شبه الجزيـرة العربية المتمثـل في المتمردين الحوثيـين باليمـن ليحـول الاعتقاد إلى يقـين بطبيعـة السيناريو الإيـراني ، و بالتزامـن مـع هذه التطـورات خطـت سلطنة عمان خطـوات كبـيرة في علاقات التعـاون مع إيران من خـلال الاتفاق على عدة مشاريـع شراكة واستثمارات إيرانية ضخمة تفوق بكثير قـدرة الهيكل الانتاجي في عمان على مجرد المشاركة فيها ناهيك عن استيعابها، كما أن المشاريع المتفق عليها تتعلق بأنشطة لا يمكن للسلطنـة توفيرالحجم الضروري من العمالة الفنية والماهرة لها، ويفهم من هذا أن التوافق (الثنائي) كان سيد الاعتبارات لتحقيق هـذا التقارب، فالمدخـل الإيراني في عمان هو تحقيـق تنمية فيها بالرغـم أنه كان بإمكان السلطنة ضمانها بقدر كبير مع أي طرف آخـر من دول المجلس الخليجـي أو العربـي أو الأوروبي .. هذا في مقابـل مظهـر تمركـز إيـراني مشبـوه في صورة حجـم كبير من "العمالة" قريبا من الأحداث الجارية باليمن يتزامن مع تطور العمليات العسكرية لقوات التحالف ضد المتمردين الحوثيين، اذن هـو استغلال المصلحة المذهبية المتوارية خلف معطيات اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية.

التدخل الإيران في المنطقة عزز المخاوف وذراعها العسكري في اليمن حولها إلى يقين

يدور الحديـث عن وجود اتجـاه لعقد لقاء خليجي- إيراني مزمـع قبل نهاية العام الجاري ٢٠١٥م، والاعتقـاد أنه لن يخـرج عن التشديد علـى مبـدأ الامتنـاع عـن التدخـل في الشؤون الداخلية للدول، وهو أمرسبق ترسيخه والدعوة إليـه في العلاقـات الدوليـة وجـرى تأكيـده في مختلـف المحافل العالمية، وتناولـه مجددا يعني حقيقة وجود ما يعد مبرراكافيا لإعادة مناقشته في صيغـة مطالـب خليجيـة مشـددة ستقابلها مطالب إيرانيـة مماثلة أيضا بشأن الوضع في سوريا واليمن على وجـه الخصوص ،ولكـن بالنظر إلى بلـوغ تطـورات الأوضاع في هذين البلدين مرحلة اللاعودة فإن اللقاء المذكور ينظر إليه بعين الشـك حيث يستبعد أن يحقق توافقـا ملموسا بين طرفيه وهو ما سيعـد اخفاقا غير محمـود العواقب حيث سيقلل مـن وزن إيران الاستراتيجي كحليف للولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب تركيا في تنفيـذ الاستراتيجيـة الأمريكية للتمكـين لإسرائيل في منطقة الشـرق الأوسـط أولا ثـم التمهيد للتمركـز الأمريكـي بالمنطقة قريبـا مـن الصين وروسيـا ، والضـرورة تقتضي بداهـة الاتفاق الدائـم بين دول مجلس التعاون الخليجي على عدم ترك الفرصة لتتمتـع إيـران بذلك الوزن لأنـه سينعكس وبالاً عليهـا ، والضغط عليها من أجـل الحصول على أقصى الضمانـات لعدم مساسها باستقـرار المنطقة وعدم التدخل في الشـؤون الداخلية لأنه يعني مباشرة تهديـدا للأمن الخليجي، وعلى أساس التوازنات داخل مجلس التعاون الخليجي وتقديرات دوله بين المنافع الخاصة على المستـوى القطـري وبين المكاسـب الإقليمية علـى مستوى مجلس التعاون تتأرجح المصلحة الخليجية. ●

* صحافية وكاتبة جزائرية

دول الخليج .. قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب

صدر عن مركز الخليج للأبحاث كتاب (دول الخليج .. قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب) وشارك في هذا الكتاب الذي صدر باللغتين العربية والإنجليزية، نخبة من الباحثين في الشؤون الأمنية هم الدكتور مصطفى العاني، والدكتورة لانانسيبة، والدكتورة فريدة العجمي، وجاء ضمن جهود المركز لتأسيس فهم أعمق لواقع التطورات في إطار التعامل القانوني لهذه الظاهرة.

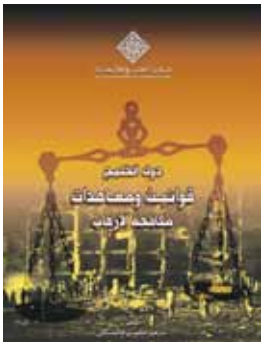

آراء حول الخليج - جدة

تعد التشريعات القانونية المحلية في دول منطقة الخليج والاتفاقيات الإقليمية والدولية واحدة من أهم الإجراءات كمؤشر على الاهتمام الذي توليه حكومات هذه الدول لمواجهة ظاهرة الإرهاب التي تزداد انتشاراً وضراوة وشراسة، وكذلك المساهمة في الجهود الدولية في هذا الصدد، و حيث أصدرت دول منطقة الخليج مجموعة من التشريعات لحماية أمنها الوطني بعد أن وقعت ضحية للأعمال الإرهابية، إضافة إلى إظهار الجدية والتصميم على المساهمة في الجهود الدولية للتعامل مع هذا التهديد.

وقسم الكتاب القوانين التي صدرت في دول منطقة الخليج لمواجهة ظاهرة الإرهاب قبل عام ٢٠٠٤م، أي قبل صدور هذا الكتاب، إلى قسمين رئيسيين، تضمن القسم الأول رصد وسرد وعرض القوانين التي صدرت في دول المنطقة والتعريف بها وأهميتها ومدلولها، ثم تضمن هذا الجزء القوانين التي صدرت في دولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية العراق، ومملكة البحرين، وتضمن القسم الثاني الاتفاقيات التي وقعتها هذه الدول مع أطراف أخرى أو تحت مظلة منظمات إقليمية أو دولية من أجل مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني، والمستوى الإقليمي، والصعيد الدولي، ومن بينها اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، ومعاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي.

وهذا الكتاب الذي استعرض نصوص هذه القوانين والاتفاقيات، يعد مرجعاً للباحثين في هذا المجال خاصة بعد أن أصبحت ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية وأصابت العديد من الدول العربية ودول منطقة الخليج على وجه الخصوص، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود الدولية لتفعيل ما تم التوقيع عليه من اتفاقيات، واستحداث تشريعات جديدة تتناسب مع تطور الجرائم الإرهابية، والتعامل مع التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود والتي تلقى دعماً مالياً ولوجستياً من دول إقليمية وعالمية من أجل أن تكون هذه التنظيمات أدوات لتمزيق الدول وتفتيت الشعوب.

ملء العقول لمواجهة التطرف

جمال أمين همام *
jamal@araa.sa

ظاهـرة الإرهاب التـي أعيـت المداوين وانتشـرت كانتشـار النار في الهشيـم، أصبحـت أداة لوضع العديـد من الدول في موضـع الشبهات، أو في حالـة انكفاء لمقاومة هذه الآفة المستعـرة التي تسببت في حروب كبرى، وإسقـاط أنظمة، وأهـدرت الكثير من الوقت والمال وضيـاع فرص التنمية في الكثـير من الدول العربية، كمـا أصبحت وسيلة لاختراق السيادة وعبور الحدود واستباحة الأرض و الشعوب..

الإرهـاب، الظاهرة الملتبسـة والمتناقضة والضـارة بالشعوب المتهمة والمستهدفـة في آن واحد.. تمولها دول غربية وإقليمية وأجهزة استخبارات عالمية تستهدف الدول العربية تحديداً وتعمل عبر هذه الظاهرة على إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط كما هو معلن.

حـرب الإرهاب وقودها الشبـاب المسلم المندفع المشحـون، وضحيتها الأوطـان والشعوب في حـين أن الممول والجاني مجهـول في العلن ومعروف في السـر، هذه الحرب حولت أراضينـا إلى ساحة مستباحة أمام الخوارج لتنفيذ الجرائم تحت لافتات كاذبة ومزعومة.

أعـداء الإسـلام والعرب يستخدمـون التغرير بالشبـاب ودفعهم إلى المواجهات الدامية لتحقيق مكاسب كبيرة وتحقيق مخطط الشرق الأوسط الكبير بعد إذابة الحدود وتفتيت الدول وإشغالها بحروب داخلية وصراعات طائفية ضمن منظومة حرب الجيـل الرابع التي تعتمد على إلهاء الشعوب في صراعات مسلحة عنيفة لإضعاف الدولة المركزية وتحويلها إلى كنتونات متناثرة متصارعة، وهنا تأتي سياسة المصالح التي تنفذها الدول الكبرى تحت ستـار الدين الذي يتـم استخدامـه واجهة للحشـد والتجنيد لفئات عمريـة من الشباب والصبية من السهـل شحنها والدفع بها إلى الوغى في حرب ؛ الخاسر فيها الشعوب والدول العربية، والرابح فيها أعداء الأمة.

وبالتـوازي مـع هـذا الحشـد المسلح الـذي رعـاه الغرب سـراً، فيما احتضـن علناً جماعات الإسلام السياسي لتغيير أنظمة الحكم في المنطقة تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث وجدت الولايات المتحدة الفرصـة سانحـة فيما يسمى بثورات الربيع العربـي التي أهلت قادتها من الشبـاب وأعدتهم لهـذه الثورات من أجل انقضاض هـذه الجماعات على الحكم بمساندة واشنطن والغـرب، ليس رغبة في الديمقراطية المزعومة، بل لانتزاع تنـازلات من هذه الأنظمة الإسلاميـة الهشة عديمة الخبرة في الحكم بعد وصولهـا إلى السلطة في ظل حالة من الفوضى، وهذا ما حدث بالفعل منذ نهاية ٢٠١٠م، ومازالت التداعيات مستمرة.

مـن الواضح أن عدة جهات تقود صناعة وتغذية الإرهاب في المنطقة العربيـة، وفي طليعة هذه الجهات تأتي أمريـكا ومعها الغرب بالاتكاء على إيران حيث سوقت الأخـيرة نفسها على أنها تحارب الإرهاب، ونجحت في ذلـك إلى حد كبـير في إطار صفقـات معلنة وأخرى سرية مـع الغرب، بل نجحـت أكـثر في تكريس اتهام العـرب بالإرهاب، رغم أنهـا تأوي قيادات تنظيـم القاعـدة، وهي التي أوجـدت تنظيم داعش سواء كفعـل أو رد فعل وتحرص على وجوده واستمراره لتحقيق مصالحها وللتغطية على جرائمها داخـل إيران وخارجها خاصة في دول الجـوار العربي، إضافة إلى أنها هي التي أنشأت الميليشيات المسلحة في العراق، وميليشيات حزب الله في لبنان، وميليشيات الحوثي في اليمن، واستباحت سوريا بقتل وتهجير أبناء الشعب السوري ومساندة نظام بشار الأسد على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، بـل التدخل في شؤون الـدول العربية الأخرى سواء عـن طريق إثارة الفتن والقلاقـل الطائفية، أو الانحيـاز إلى فئة داخل وطنها كما حدث عندما تم تنفيـذ حكم القصاص في المواطن السعودي نمر النمر مطلع يناير الماضي ضمن قائمة ضمـت ٤٧ إرهابياً بينهم ٤٥ سعودياً، وما قامت به إيران من أعمـال بربريـة في الهجوم علـى السفـارة والقنصليـة السعودية بطهران ومشهـد، يؤكد على انتقائية طهـران في التعامل مع الإرهـاب ورعايتها له وتغذيته في الدول العربية.

لذلـك مـن الضـروري أن تكـون مواجهـة الإرهاب عبر عـدة محاور مـن بينها المراجعـات الفكرية التي قادتهـا الدول أو تبنتهـا جماعات من تنظيمات الإسلام السياسي وتوصلت إلى قناعات مهمة جداً بعد أن تأكدت هـذه الجماعات أنهـا ارتكبت أخطاء كـبرى، وعليه يجـب التوسع في نهج المراجعات ونشر الفكر الصحيح لتوضيح حقيقة الدين ومقاصد الشريعة الإسلامية حول الجهـاد وغيره بغية تحصين الشباب وصيانة فكره، وحتى لا يكون فريسة سهلة للتنظيمات التي تقوم بالتجنيد والاستقطاب أياً كانت هـذه التنظيمـات ومن يقف خلفها، على أن يكـون ذلك جنباً إلى جنب مع الحلول الأمنيـة، وجهود الحكومات لوقف الإرهاب العابر للحدود، وإساءة استخـدام شبـكات التواصـل الاجتماعـي والانترنت ووسائـل الاتصالات الحديثة التي أتاحت لأجهزة الاستخبارات العالمية كل الحلول للاختراق.

وهنـا يأتي دور المؤسسـات الدينية، التعليميـة، ووسائل الإعلام، إلى جانـب جهود الدول والحكومات في تبني مشروعات فكرية وثقافية واضحة المعـالم والأهداف أمام شباب الأمة لتحصينهم بالفكر السليم الذي يفرق بين حقيقة الدين الإسلامي الحنيف ومقاصده، وبين الغلو والتطرف، وبما يغرس الانتماء والوطنية وإعلاء قيمة الوطن وأهميته، مع توضيح مخاطر الاستهـداف الخارجـي، وشـرح طبيعـة التحديـات التي تواجههـا الأمة، وحقيقـة مشاريع الدول الإقليمية وما تتضمنه أجنداتها على أن يكون ذلك من خـلال برامج منظمة ومستمرة، بقصد مـلء عقول الشباب بالمفاهيم الصحيحة، وإلا سـوف يتم تلقفهم وحشو أدمغتهم بالأفكار المتطرفة وفقاً للنظرية التي تقول الإناء الفارغ يملؤه الهواء.

* مدير التحرير

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

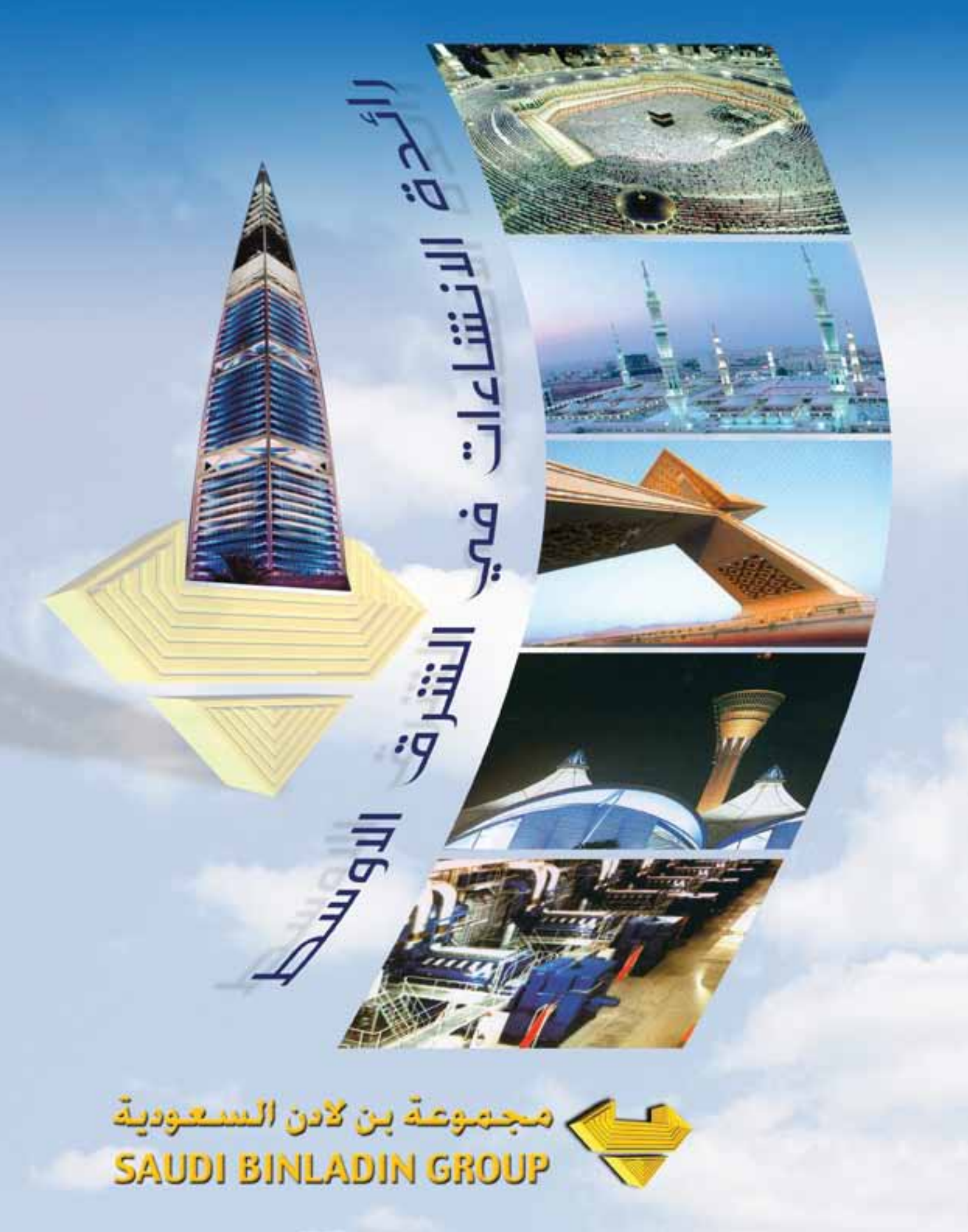
الريادة في الإنشاءات في الشرق الأوسط
مجموعة بن لادن السعودية
SAUDI BINLADIN GROUP